

جامعة أحمد بوقرة - بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر أكاديمي

تخصص:
محاسبة مالية وتدقيق

الموضوع: _____

**أثر المراجعة الداخلية في تحسين نظام
الرقابة الداخلية لشركة التأمين SAA**

تحت إشراف الأستاذ:
بلقاضي طاهر لمين

من إعداد الطالب:
ناصر نعيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

و عرفان

كلمة شكر

أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وحسن عونه، وأطلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين صلواته ربي وسلامه عليه.

أتقدم بخالص شكري وامتناني الأستاذ الفاضل "بلقاضي طاهر لمين" على قبوله الإشراف على هذا العمل، وتقديره لي النصح والتوجيه ولم يبخل عليا بمجهوده. كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذة أعضاء اللجنة الذين وافقوا على مناقشة المذكرة.

كما أوجه شكري الخاص إلى الأستاذة "بلقاسمي فضيلة" التي لم تبخل عليا بمجهودها وتوجيهاتها السديدة .

وكافة أساتذة ومعمال قسم المالية والمحاسبة.

شكرا للسيد "دكتور محبوش إدريس الملقب سهر" الذي منح لي الثقة والعزيمة والفرصة في التبرص في الشركة.

شكر خاص للسيد "مهدي ثابتي" الذي أشرف عليا خلال تجربتي الميدانية

جزآهم الله عني خير الجزاء

إهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وأخرجنا من الظلمات إلى النور
إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"
إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار
والذي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الجنان إلى ينبوع الصدق إلى
بسمه الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاتي ودعائها بسم
جبرائي إلى أغلى الحبايب أمي التي أنجبتني والأم التي رعتني بدعائها.
إلى من ألقاسهم معهم أجواء المحبة الأسرية إخوتي وأخواتي، وأخص بالذكر
أختي الكبيرة .

و إلى إخوتي في الله من علموني معنى الصداقة دليلة، إبراهيم، طارق
يوسف، أيمن، سمير.

إلى من أخشى أن أحسد نفسي عليك يا زعمة بعثها الله لي وحدي أشكر
لوجودك في حياتي التي إمتلئت بالسعادة والأمان التي جعلتني أشعر بمما
في كل السنوات الماضية وأتمنى وجودك بجانبني لآخر العمر زوجتي ورفيقة
داربي.

لم أجد الكلمات التي توفيدي ديني لكم جميعا.

نسيم ناصري

الملخص

تعد المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية من الوظائف المهمة في شركات التأمين حيث تعتمد عليها لإحكام السيطرة على تسييرها ومراقبة مردودها والتحقق من موثوقية المعلومات المالية لمختلف فروعها، وترتكز المراجعة الداخلية على مجموعة من المعايير الدولية التي تبين كيفية المهمة وأخلاقيتها.

تمر مهمة المرجعية والرقابة الداخلية بالعديد من المراحل التي تتمثل في: مرحلة التحضير والتخطيط، مرحلة التنفيذ، مرحلة إنهاء المهمة وإعداد التقرير وإدراج التوصيات، أظهرت لنا الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين مدى فعالية المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء وتفادي الأخطار التي قد تعرقل سيرورة عمل الشركة وتؤدي إلى خلل في قوائمها المالية.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، الرقابة، المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، التأمين، شركات التأمين، الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين.

Résumé :

L'audit interne dans l'amélioration du système de contrôle interne est l'une des fonctions importantes dans les compagnies d'assurance, car il s'appuie sur lui pour renforcer de sa gestion, suivre ses rendements et vérifier la fiabilité des informations financières de ses différentes branches, les étapes qui sont représentées dans l'étape de préparation et de planification l'étape de mise en œuvre l'étape d'achèvement, des tâches, la préparation du rapport et l'inclusion des recommandations. L'étude de terrain que nous avons réalisée au sein de la Compagnie algérienne d'assurance et de réassurance nous a montré l'étendue l'efficacité de l'audit interne à découvrir les erreurs et à éviter les risques pouvant entraver le déroulement des opérations de l'entreprise et conduire à un défaut dans ses états financiers.

Mots clés: examen, surveillance, audit, audit interne interne dans l'amélioration du système de contrôle interne, assurances, compagnies d'assurances, société Nationale Algérienne d'Assurance et de Réassurance.

قائمة الجداول والأشكال البيانية

أولاً: قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول رقم (01)	مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية	17
جدول رقم (02)	معايير المهنية للمراجعة	25
جدول رقم (03)	معايير عامة	26
جدول رقم (04)	معايير خاصة بقسم المراجعة الداخلية	26
جدول رقم (05)	معايير خاصة بالمراجع الداخلي	26
جدول رقم (06)	تطور في رقم الأعمال لسنتي 2021-2022	71
جدول رقم (07)	دراسة استقصائية لجمع المعلومات الوكالة 2019	76-75
جدول رقم (08)	نقاط القوة والضعف	76
جدول رقم (09)	تسجيل المعاملات المحاسبية	78
جدول رقم (10)	تتبع الشيكات	78
جدول رقم (11)	تتبع عمليات المالية مع البنك	78
جدول رقم (12)	الصندوق	79
جدول رقم (13)	أرشفة وتنظيم الملفات	79
جدول رقم (14)	أسئلة نظام الرقابة الداخلية الخاص بمصلحة المحاسبة والمالية	85-82
جدول رقم (15)	ورقة عرض وتحليل مشاكل FRAP	87-85

ثانياً: قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل البياني رقم (01)	هرم القيادة المكون لمختلف أنظمة الرقابة الداخلية	08
الشكل البياني رقم (02)	مسؤوليات تطوير نظام الرقابة الداخلية	33
الشكل البياني رقم (03)	أنواع التأمين	44
الشكل البياني رقم (04)	طرق إعادة التأمين	48
الشكل البياني رقم (05)	تواجد الوكالات للشركة الوطنية للتأمين عبر التراب الوطني	68
الشكل البياني رقم (06)	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة	69
الشكل البياني رقم (07)	الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة الداخلية	77
الشكل البياني رقم (08)	الهيكل التنظيمي للوكالة 1219	78

الفهرس

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرفان
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
(أ-د)	المقدمة
1	الفصل الأول: الإطار العام للمراجعة الداخلية
3	المبحث الأول: مدخل إلى الرقابة الداخلية
3	المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافها
7	المطلب الثاني: عناصر نظام الرقابة الداخلية ومقوماته
10	المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية وإجراءاتها
14	المبحث الثاني: الإطار النظري للمراجعة الداخلية
14	المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية
17	المطلب الثاني: أهداف المراجعة الداخلية وأنواعها
21	المطلب الثالث: المراجعة الداخلية والوظائف الرقابية الأخرى
24	المبحث الثالث: الإطار المهني للمراجعة الداخلية
24	المطلب الأول: معايير المراجعة الداخلية
26	المطلب الثاني: أدوات المراجعة الداخلية وتقنياتها
31	المطلب الثالث: تنظيم قسم المراجعة الداخلية وموقعه في المنظمة
36	خلاصة الفصل الأول
37	الفصل الثاني: التأمين والرقابة داخلية في شركات التأمين
39	المبحث الأول: التأمين
39	المطلب الأول: نشأة وتطور التأمين
40	المطلب الثاني: ماهية التأمين.
45	المطلب الثالث: عقود التأمين وإعادة التأمين.
49	المبحث الثاني: الرقابة داخلية في شركات التأمين
49	المطلب الأول: مفهوم الرقابة

50	المطلب الثاني: أنواع الرقابة على شركات التأمين
53	المطلب الثالث: أهمية الرقابة وأهدافها
55	المبحث الثالث: شركات التأمين
55	المطلب الأول: ماهية شركة التأمين.
57	المطلب الثاني : المصادر والتوظيفات المالية في شركة التأمين.
59	المطلب الثالث: الرقابة على شركة التأمين
60	خلاصة الفصل الثاني :
61	الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA
63	المبحث الأول: لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.
63	المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA
65	المطلب الثاني: مهام الشركة وهيكلها التنظيمي
70	المطلب الثالث: أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ورقم أعمالها لسنة 2022.
71	المبحث الثاني: تقديم مديرية المراجعة الداخلية بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.
71	المطلب الأول: نشأة مديرية المراجعة الداخلية بالمؤسسة وأهدافها
72	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة الداخلية وأهداف مديرياته الفرعية
74	المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لخطوات تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية في الشركة الجزائرية للتأمين.
74	المطلب الأول: مرحلة التحضير والتخطيط
80	المطلب الثاني: المطلب الثاني: مرحلة تنفيذ المهمة
88	المطلب الثالث: مرحلة ختم المهمة
89	خلاصة الفصل الثالث:
91	الخاتمة:

94	الملاحق:
100	قائمة المراجع:

مقدمة

لقد شهد العالم العديد من التغيرات والتطورات في الآونة الأخيرة، وقد صاحب هذه التغيرات تطور على مستوى حجم ونشاطات الشركات، حيث انتقلت من كونها مؤسسات صغيرة تنسم معاملتها بالبساطة، إلى مؤسسات كبيرة ذات هيكل تنظيمي معقد ومتشعب، وهذا ما استدعى ضرورة فصل الملكية عن التسيير.

وفي ظل هذه التطورات السريعة والمتواصلة وبالإضافة إلى انتشار المنافسة، أصبح تطوير وتحسين الأداء في الشركات حاجة لا مفر من إشباعها، وهذا عن طريق إيجاد أنظمة رقابية وإدارية قوية ومتطورة، تمكنها من المحافظة على مستوى إنتاجيتها وتساعدتها على استغلال مواردها على أكمل وجه، وكذا حمايتها لأصولها العينية واللاعينية، خاصة بعدما أبرزت الفضائح المالية التي مست الاقتصاد الوطني على غرار فضيحة بنك الخليفة في سنة 2003، وكذا فضيحة سوناطراك في 2006، وفي 2008، مشكلة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في العديد من الشركات، إذ أرجع الباحثين أن سبب هذا الضعف إلى عدم اهتمام الشركات بوظيفة المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية، وعدم إعطاء أهمية كافية لدور هذه الوظيفة في زيادة فعالية النظام الرقابي.

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف الهامة داخل الشركة، كما تعتبر حديثة مقارنة بالمراجعة الخارجية، إذ صدرت في الجزائر بناء على مرسوم استقلالية الشركات سنة 1988، إذ وكما قلنا ظهرت الحاجة إليها بعد كبر حجم الشركات وتشعب أعمالها، كونها نظاما مفتوحا تدور فيه معاملات داخلية متداخلة، أو خارجية مع عدة أطراف في سبيل تحقيق أهدافها، ومن هنا ظهرت المراجعة الداخلية كإطار إرشادي لمساعدة الشركة في تجميع المعلومات الضرورية وتقديم نظرة متكاملة للإدارة عن الواقع الاقتصادي للشركة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها.

إن الأجهزة الرقابية لها دورا كبير في ربط أجزاء العمليات الإدارية على بعضها البعض، وعمليات الرقابة تؤدي إلى تفكيك عناصرها، فالرقابة بمثابة جهاز عصبي لجسم الإنسان، لأنها تحرص وتسهر على سلامة كل من خلايا التنظيم الذي تشرف على متابعته داخل شركات التأمين، ومن خلال ما تقدم ذكره ونتيجة للأهمية الملحوظة لموضوع تحسين نظام الرقابة الداخلية على شركات التأمين في الجزائر فسنحاول من خلال هذا الموضوع الى معرفة بعض العناصر التي توضح لنا الغموض الذي قد يتشكل في اذهاننا عند سماع كلمة الرقابة، وذلك من خلال

تعريفها وتوضيح أهميتها وأنواعها وأهدافها في الشركات التأمين، والقيمة التي أعطاها المشرع لهذه الهيئة، والأساليب المقترحة لتطوير هذه الهيئة.

ومن هذه الشركات السارية في طريقها نحو النمو، لدينا شركات التأمين التي تحتل مكانة مرموقة بين شركات المساهمة، حيث يعتبر التأمين أحد الوسائل الحديثة المهمة في منظومة التنظيم الاقتصادي والمالي، فله دور في التطور الصناعي، الزراعي، التجاري وسائر الأنشطة الاقتصادية، بل وقد أصبح يضاهي العمل المصرفي في الأهمية، وهذا ما يستدعي لجوء شركات التأمين إلى إيجاد نظام رقابة فعال يمكنها من مواجهة المشاكل والتنبؤ بالأخطار التي قد تعترض طريقها في سبيل تحقيق ما تسعى إليه.

الإشكالية:

على ضوء هذه الأفكار تم طرح الإشكالية على النحو الآتي:

ما هو الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA ؟

من أجل تحليل هذه الإشكالية الرئيسية، تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو الإطار المفاهيمي لكل من المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية؟.
- ما المقصود بالتأمين وشركات التأمين؟.
- ما هو تأثير وظيفة المراجعة الداخلية على أداء وفعالية نشاط شركة التأمين؟.

الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية، تم تقديم الفرضيات الآتية:

- تمثل الرقابة الداخلية العمود الفقري للمؤسسة، التي من خلالها تتحكم المؤسسة في وسائلها وتحقق أهدافها، والمراجعة الداخلية هي الوسيلة المثلى التي تستعملها المؤسسة لتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- التأمين هو ضمان لاستعادة مبلغ معين من المال في حال تعرض شخص ما لحادث ما، وشركات التأمين هي من تتكفل بذلك.

- كلما كان نظام المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية قوي ومدرّس بعناية، كلما ازدادت فعالية نشاط الشركة وكلما ساهم في نقص الأخطار التي قد تتعرض لها.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة في الحاجة الماسة إلى إطار رقابي والسهر الدائم على استعمال المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة، نظراً لتغيرات التي تطرأ على المؤسسة ومحيطها سواء داخليا أو خارجيا، ومحاولة اكتشاف طرق جديدة لتعزيز نظام الرقابة الداخلية من أجل المساهمة في رفع مستوى الأداء المالي.

أهداف الدراسة:

- تحديد الإطار النظري والمهني المراجعة الداخلية، وتوضيح موقع المراجعة الداخلية في التنظيم.
- دراسة واقع الرقابة على شركات التأمين في الجزائر ومحاولة تحسينها.
- الاطلاع على واقع التأمين بشكل عام، وشركات التأمين بشكل خاص.
- التعرف على الإجراءات المرجعية في شركات التأمين وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

صعوبة الدراسة:

- ضيق الوقت الممنوح لإنجاز المذكرة.
- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات بالطريقة الصحيحة من اللغة الفرنسية إلى العربية.
- صعوبة منح وإعطاء معلومات الكافية في شركات تأمين SAA.
- نقص المراجع والمعلومات في المكتبة الجامعية.
- صعوبة تلقي المعلومات بالقدر الكافي.
- صعوبة الحصول على معلومة أثناء الدراسة الميدانية.

أسباب اختيار الموضوع:

- تنمية القدرات المعرفية والمهارات الشخصية.
- اكتساب بعض من الخبرة الميدانية فيما يخص المراجعة الداخلية.
- اكتساب بعض من الخبرة الميدانية فيما يخص الرقابة الداخلية.
- الاهتمام المتزايد من طرف الباحثين الاقتصاديين بمجال المراجعة الداخلي.
- الرغبة في التطرق إلى الواقع التطبيقي المراجعة الداخلية والرقابة في شركات التأمين.

المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات المطروحة أو نفيها تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي في بعض أجزاء الجانب النظري حيث تطرقنا إلى وصف المراجعة الداخلية والتعرف على نشأتها ومراحل تطورها شركات، وكذا شركات التأمين والرقابة الداخلية في شركة التأمين، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد قمنا باللجوء إلى المنهج الوصفي أثناء التعرف على الشركة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي أثناء الدراسة الميدانية ومحاولة منا لإسقاط الجانب النظري على الواقع.

حدود الدراسة:

الاطار الزمني: المدة المحصورة بين شهر فيفري وإلى غاية شهر ماي.

الاطار المكاني: الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين SAA.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على الإشكالية، قمنا بتقسيم المذكرة إلى ثلاثة فصول، اثنين منها للجانب النظري والثالث للجانب التطبيقي ودراسة الحالة:

الفصل الأول: الإطار العام للمراجعة الداخلية.

الفصل الثاني: التأمين والرقابة الداخلية في شركة التأمين.

الفصل الثالث: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين SAA.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي
للمحاسبة في شركات
التأمين

تمهيد:

أدى التطور العلمي والنمو في مجالات النشاط الاقتصادي إلى كبر حجم المشاريع وتشعب أعمالها ووظائفها وصعوبة أدائها وتعدد مشاكلها، وقد أدى ذلك إلى تطور في مفهوم وأهداف وأساليب المراجعة الداخلية للتأكد من فاعلية الرقابة الداخلية التي تمثل المراجعة الداخلية عنصراً هاماً فيها، وكلما كبر حجم المشروع كلما زادت الحاجة إلى توفير نظام مراجعة داخلية فعال بحيث تمارس المراجعة على أوجه نشاطات المشروع سواء كان نشاط إداري أو مالي، إذ أن وجودها أصبح أمراً ضرورياً وحتمياً لكل عملية من عمليات المشروع كالعلاقات النقدية والتي تحتاج للمراجعة بغرض اكتشاف أي اختلاس أو تلاعب بها، فكل المؤسسات ومهما كان نوعها تسعى لتحقيق أهدافها، ويهتم المديرون في هذه المؤسسات بوضع التركيبة المثالية من: وسائل وطرق وإجراءات وحتى خلق ثقافة مؤسسية من أجل بلوغ هذه الأهداف، ومجموع هذه الوسائل والطرق والإجراءات.....إلخ.

ومن هذا المنظور ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى الرقابة الداخلية

المبحث الثاني: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

المبحث الثالث: الإطار المهني للمراجعة الداخلية

المبحث الأول: مدخل إلى الرقابة الداخلية

تعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من أهم مراحل عمل المراجع الداخلي وذلك من خلال فحص وتدقيق إجراءات حماية أصول المؤسسة ومعرفة كفاءة استخدامها. يعتبر نظام الرقابة الداخلي خطة الطريق داخليا بالنسبة للمؤسسة حيث أنها تعتبره تقليدا في التعامل، وتسجل مدخلاتها وهذا ما سوف يتم التطرق له من خلال دراستنا لهذا المبحث والمكون من ثلاث مطالب وهي:

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافها

المطلب الثاني: عناصر نظام الرقابة الداخلية ومقوماته

المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية وإجراءاتها

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية وأهدافها

تعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من أهم مراحل عمل المراجع الداخلي وذلك من خلال فحص وتدقيق إجراءات حماية أصول المؤسسة ومعرفة كفاءة استخدامها والمفهوم اللغوي لكلمة "الرقابة" له عدة دلالات، وهذا من حيث تعدد اللغات، فبالفهم اللغوي الفرنسي «**contrôler**» تعني ممارسة الحراسة على الشيء (La surveillance)، أما بالفهم اللغوي الإنجليزي «**To control**» تعني التحكم في الشيء، لذلك كان هذا المفهوم هو الأقرب لموضوع الرقابة الداخلية في المؤسسات، كون المقصود بها التحكم في المؤسسة بواسطة الإجراءات.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات، نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الشركات، ونذرة الموارد الاقتصادية المتاحة وانفصال الملكية عن إدارة المؤسسات، فكل هذه العوامل أدت إلى تطور مفهوم نظام الرقابة الداخلية من مجرد ضبط داخلي آلي، إلى كونها نظام فعال يحافظ على استمرارية كيان المؤسسة كهدف عام للرقابة.

وسنتناول هنا التعاريف الأكثر تداولاً من طرف الأخصائيين لتقريب مفهوم الرقابة الداخلية، وهي:

- عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة، ومن جهة أخرى، فإن هذا التعريف يخدم عملية التدقيق الخارجي وجوانبها. كما تعد خطة تنظيمية إدارية محاسبية للضبط الداخلي عند استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لدى المنشأة وصولاً إلى أعلى معدلات ممكنة من الكفاءة الإنتاجية¹.

¹- Jim Key et Cris Riddle, Sawyer's Guide for Internal Auditors, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altadomonte Springs, volume 01, 2012, P 36.

- المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين A. I.C.P.A 1978 عرّف الرقابة الداخلية بأنها: تتمثل في الخطط التنظيمية، وكل الطرق والأساليب والإجراءات المطبقة داخل المؤسسة بغية حماية أصولها، ضمان دقة ونوعية المعلومات المالية والمحاسبية، الاستعمال الفعال للموارد، وأيضا ضمان احترام قوانين وسياسات الإدارة العليا للمؤسسة¹.

- كما عرّفها المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخليين F.A.C.I 1977: الرقابة الداخلية هي مجموع الضمانات والتأمينات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، وتهدف إلى حماية كافة الممتلكات، ضمان جودة المعلومات المالية، تطبيق لوائح و تعليمات الإدارة العليا في المؤسسة، تحسين وتفعيل الأداء، فتقوم الإدارة بنشر وتوضيح كل الطرق والإجراءات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة، وهذا قصد الحفاظ على استمراريتها².

- وضمن شروحات المعيار الدولي للمراجعة (400)، نجد أنه ينطوي تحت تعريف لنظام الرقابة الداخلية بأنها: كافة السياسات والإجراءات (الضوابط) التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة المنظمة وكفاءة العمل، والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع واكتشاف الغش والخطأ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتوفير المعلومات المالية الموثوق فيها وفي الوقت المناسب³.

من خلال التعاريف السابقة الذكر، يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية بأنه:

مجموع الإجراءات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة والمسؤولين في المؤسسة، وذلك بغرض التحكم الفعال في المؤسسة وضمان السير الحسن لمختلف نشاطاتها.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الداخلية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية الركيزة الأساسية لتحقيق الهدف العام للمؤسسة، والذي بدوره يعتبر الهدف العام لنظام الرقابة الداخلية، والمتمثل في استمرارية نشاط المؤسسة لتحقيق الربح⁴، ومن هذا المنطلق فإننا نحصل على مجموعة من الأهداف الرئيسية والتي تتمثل في:

- تنفيذ العمليات بكفاءة، وفاعلية، وبطريقة منظمة وأخلاقية واقتصادية.

- حماية أصول المؤسسة.

- توفير معلومات تتصف بالدقة.

- تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

1- تنفيذ العمليات بكفاءة، وفاعلية، وبطريقة منظمة وأخلاقية واقتصادية:

بالنسبة للهدف الأول من أهداف الرقابة فإن الاستفادة من المصاريف بالكفاية والفعالية المناسبة يعتبر من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية، والمقصود بالعمليات في هذا الهدف هو تحقيق الأهداف المخططة للمؤسسة،

¹ - محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، دار الإسكندرية، مصر، 2003، ص 197.

² - J.RENARD, Théorie et Pratique de L'Audit Interne, éditions d'Organisation, Paris, France, 2002, p 118.

³ - فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 41.

⁴ - JACQUES RENARD, op-cit, P 125.

وينطوي هذا الهدف على تحقيق الاقتصاد في الإنفاق ومحاولة الاستفادة بأكبر قدر من الخدمة من خلال المصروف المتاح بما لا يؤثر على جودة الخدمة التي تقدمها المؤسسة.

يتفرع هذا الهدف بدوره إلى مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة في:

- تحقيق معدلات الأداء التشغيلي المخططة.
- تحقيق الهدف الأساسي للمنشأة المتمثل في تحقيق الربح.
- رفع معدلات الأداء التشغيلي الفعلية.

2- حماية أصول المؤسسة:

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني، فإن آليات الرقابة المفروضة على الموارد المتاحة للمؤسسات تساعد في حماية الأصول وغيرها من الموارد حتى يتم الاستفادة منها فيما يحقق أهداف المؤسسة¹.

وتأخذ هذه الحماية عدة أشكال وأساليب مختلفة ومتعددة، تدور مجملها حول توفير الحماية التامة لأصول المؤسسة المادية من التبيد أو الضياع أو الإسراف أو الإهمال أو السرقة... إلخ.

بالإضافة إلى الأصول غير المادية والمتمثلة في: صورة المؤسسة، حقوق الملكية الفكرية، التكنولوجيا، العلامة التجارية، أسرار المؤسسة، إضافة إلى حماية العنصر البشري كونه أهم عناصر الأصول في المؤسسة. من الأهداف الفرعية لهذا الهدف:

- التحقق من تنفيذ الإنفاق وفقا للاعتمادات المخصصة.
- فرض الرقابة على الأصول الثابتة وعلى تشغيلها
- الجرد والمعاينة والتفتيش على العهد والمستودعات والأصول الثابتة.
- اتخاذ الإجراءات الفورية في حالة وجود أي تعديات أو استيلاء أو انحرافات في الموارد والأصول المملوكة للدولة.

3: توفير معلومات تتصف بالدقة

المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات السليمة والمناسبة في ظرف زمني قياسي، هي المعلومات الدقيقة وذات الجودة التي تعطي الصورة الحقيقية للوضع الحالية للمؤسسة ومركزها المالي.

ونقصد بجودة المعلومة، أن تتوفر فيها الصفات الآتية:

- أن تكون المعلومة ذات مصداقية يمكن الاعتماد عليها، كما يمكن التحقق منها.
- أن تكون المعلومة شاملة وكاملة حتى تحقق الغاية المنشودة منها.
- أن تكون المعلومة ملائمة وموافقة لأهداف المؤسسة.
- أن تكون المعلومة موجودة ومتوفرة عند طلبها.

وينطوي هذا الهدف على مجموعة من الأهداف الفرعية منها ما يأتي:

- توفير المعلومات التي تساعد الجهات المعنية بالرقابة على أداء مهامها الرقابية.
- توفير المعلومات التي تساعد على تقييم الأداء المالي والتشغيلي.

¹ - فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص 55.

- توفير المعلومات التي تساعد في رسم السياسة الاقتصادية للدولة.
- توفير المعلومات التي تساعد في إعداد الموازنات والخطط.

3: تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية

- يرتبط هذا الهدف بالسياسات التي تفرض بالنظم والقوانين والسياسات التي تفرض على المنشأة كما يرتبط أيضا بالنظم والسياسات التي تضعها الإدارة .من الأهداف الفرعية لهذا الهدف ما يلي:
- الالتزام بالنظم السارية المنظمة للصناعة التي تعمل فيها المؤسسة.
 - الالتزام بالتعليمات تصدرها المؤسسة.
 - الالتزام بالنظم المعمول بها وفقا للنظام الأساسي للمؤسسة.
 - الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية المنظمة للعمل.

الفرع الثالث: أهمية الرقابة الداخلية

عند تصميم نظام الرقابة، فإنه يوجد لكل من الإدارة والمراجع بعض الاهتمامات المشتركة تتمثل في تقييم النظام، بالإضافة إلى وجود اهتمامات خاصة لكل طرف منهما، فبالنسبة للمراجع فإن دراسة الرقابة الداخلية وما نتج عنها من تقدير لخطر الرقابة تعد أمرا هاما في ضوء ما ورد في معايير المراجعة أو التدقيق المتعارف عليها¹.

تعتبر الرقابة نقطة الانطلاق التي يعتمد عليها مراجع الحسابات الخارجي عند إعداد برنامج المراجعة، وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها، كما أن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية المراجعة، وإنما يحدد أيضا العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة، ويوضح أيضا الوقت الملائم للقيام بإجراءات المراجعة، والإجراءات التي يجب التركيز عليها بدرجة أكبر من غيرها، ويجب إن يستمر المراجع الحسابات في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حتى يمكنه الإلمام بالأساليب التي تستخدمها المنشأة وإلى الحد الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة النظام².

تحديد مدى الاعتماد على التقرير المالي، حيث يحتمل ألا تعكس القوائم المالية بعدالة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذا كانت عناصر الرقابة التي تؤثر في إمكانية الاعتماد على هذه العناصر غير ملائمة³.

التأكيد على عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية، إذ يتمثل اهتمام المراجع الرئيسي على الرقابة الخاصة بفئات العمليات وليس تلك الخاصة بأرصدة الحسابات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن دقة مخرجات النظام المحاسبي (أرصدة الحسابات) تعتمد أساسا على دقة المدخلات (العمليات المالية)⁴.

¹ - إلفين أرينز وجيمس لوبك، مراجعة مدخل متكامل، دار المريخ للنشر، السعودية، ص 379.

² - ناصر عبد العزيز مصلح، إثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف، رسالة لنيل الماجستير، السنة الجامعية 2007، ص 41 - 40 منشورة في الانترنت على الرابط التالي: <http://www.4shared.com>

³ - إلفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص 380.

⁴ - إلفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص 380.

المطلب الثاني: عناصر نظام الرقابة الداخلية ومقوماته

أي نظام من الأنظمة حتى يكون فعالاً ويعطي النتائج التي وضع من أجلها لابد أن يعتمد على عناصر ومقومات تساعد في إنجاحه، ونظام الرقابة الداخلية كغيره من الأنظمة له عناصر ومقومات، والتي لابد أن تكون مرتبطة ببعضها ولا يوجد فيها أي قصور حتى لا ينعكس ذلك سلباً على نظام الرقابة ويحد من فعاليته.

الفرع الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية

1. بيئة العمل:

أن تتحكم في بيئة العمل بمؤسستك يعني أن تضمن البناء الأساسي لنظام الرقابة الداخلية، ويمكن التحكم في بيئة العمل من خلال عدة عوامل أهمها إظهار نزاهة الإدارة والفريق الأساسي، ولضمان إتباع الموظفين لنفس النهج، كذلك عليك التأكد من جودة عملية التوظيف والموارد البشرية والتدريب للموظفين في المؤسسة، وفهم العاملين بالمؤسسة طبيعة المهام الموكلة إليهم وإلى غيرهم بوضوح بحيث يكون لكل من الموظفين مسؤولية محددة ولا تتركز المسؤوليات في يد فرد واحد.

2. تقييم المخاطر:

بتقييمك للمخاطر التي يمكن أن تواجه الشركة أو المؤسسة وتمنعها من تحقيق أهدافها الموضوعة، ستكون قادراً على الاستعداد لها وإدارتها في حالة وقوعها، وبما أن عوامل الخطورة تتضمن المخاطر الداخلية التي يمكن أن تنشأ من تحديث سياسات العمل أو توظيف عاملين جدد أو الاعتماد على تكنولوجيا جديدة، يجب أن يكون تقييمك للمخاطر منتظماً وعلى أسس علمية¹.

3. سياسة وأنشطة الرقابة:

إشرافك الإداري على المعاملات الداخلية بين أقسام الشركة بواسطة وضع إجراءات محددة للمتابعة والمراجعة هو ما يمكن الشركة من تلافي العديد من المشكلات لاكتشافها مبكراً، ولضمان ذلك يجب الفصل بين المهام بوضوح وعدم تداخل مهام العمل قدر الإمكان، والاحتفاظ ببيانات المعاملات بمنهجية واضحة للجميع، وفي حالة الشركات الصغيرة التي يتولى فيها البعض أكثر من مهمة في ذات الوقت، يجب أن يكون فصل تلك المهام من الأهداف الداخلية المستقبلية للشركة.

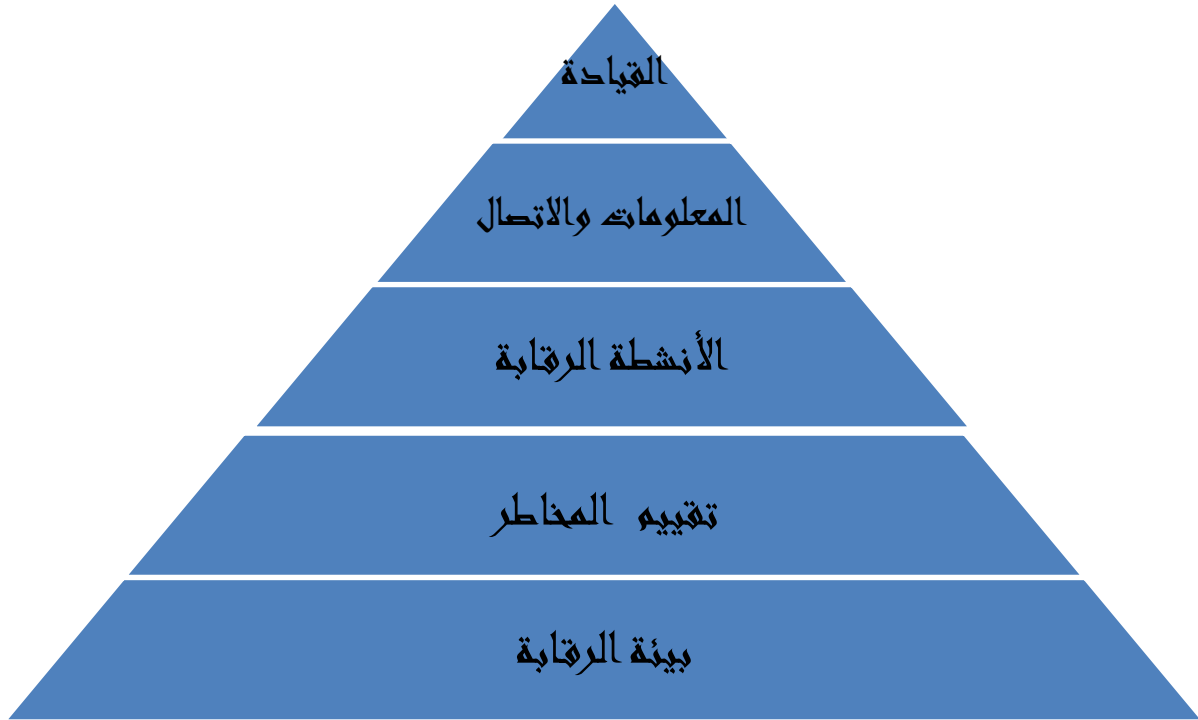
4. المعلومات والاتصالات:

المعلومات هي طريقك لتحديد المهام العاجلة، فضلاً على تحديد مدى التزام الموظفين بمسؤولياتهم، لذا حافظ على قنوات اتصال للحصول على التقارير المختلفة بانتظام للوقوف على المتغيرات التي يمكن أن تدفعك لاتخاذ قرارات مختلفة متعلقة بالعمل، فمتابعة التقارير المالية الدورية يساعد على اكتشاف انخفاض حركة العمل أو الأرباح من عدمه وبالتالي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل ذلك.

أ. القيادة:

تتمثل في الرقابة والمتابعة المستمرة والتوجيهات والتقييمات الدورية لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية.

¹ -Ken Cerini (29-2-2016), "Key Components of Internal Controls", ceriniandassociates, Retrieved .



المصدر: <http://www.sebastienmousica.com/le-contrôle-interne-définition>

تاريخ الاطلاع عليه: 2023/03/22

الفرع الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال (الخصائص)

حتى يمكن الحكم على نظام الرقابة الداخلية أنه فعال، لابد أن يتميز هذا النظام بمجموعة من المقومات (الخصائص) الرئيسية التي يجب توافرها، كونها أساس الحكم على مدى قوة نظام الرقابة من ضعفه، والإخلال أو القصور في أيٍّ من هذه المقومات سيعرض هذا النظام ككل إلى عجز في أدائه، وبالتالي على تحقيق أهدافه.

ونلخص مقومات نظام الرقابة الداخلية في النقاط الآتية¹:

- خريطة تنظيمية مع برمجة الأهداف.
- عناصر بشرية ملائمة.
- نظام محاسبي متكامل.
- أدوات رقابة مناسبة.

1. خريطة تنظيمية مع برمجة الأهداف:

وجود هيكل تنظيمي في المؤسسة يعتبر عاملا مهما لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية، وحتى يكون التنظيم الهيكلي أو الخريطة التنظيمية للمؤسسة متكاملة وفعالة، يجب أن تكون هذه الخطة مرنة لمقابلة أي تطور أو

¹ - عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، مصر ، 2004 ، ص 159-182.

- تغير في المستقبل، واضحة وبسيطة يفهمها كل العاملين في المؤسسة، وملائمة للشكل القانوني للمؤسسة، لحجمها، وإمكاناتها المادية والبشرية، كما يجب أن تحتوي على المواصفات الآتية¹:
- أن يتم تفويض السلطات من الأعلى إلى الأسفل، وأن تكون السلطات واضحة ومفهومة.
 - تطبيق مبدأ الفصل بين المهام، وبصفة خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة.
 - مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغييرات مستقبلية.
 - الاستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينها.
- 2. عناصر بشرية ملائمة:**

وجود مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة والقدرات الذهنية والمهنية، يعتبر عاملاً مهماً لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، ولزيادة الدور الذي يمكن أن يلعبه الأفراد في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية، يتطلب الأمر برامج تكوينية وتدريبية بصفة مستمرة ودائمة لكل من العاملين ورؤساء الدوائر، وما يجب أن يراعى عند اختيار العاملين العناصر الآتية:

- شهادات في التخصص وفي ميدان العمل.
- خبرة مهنية تمكنهم من التحكم في الوظائف.
- القدرة على الالتزام بالسياسات المرسومة.
- احترام نظام التدريب.

3. نظام محاسبي متكامل:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم أحد المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال، كما يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية وسيلة لتحقيق الآتي²:

- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات، والتي بدورها تمثل مصادر البيانات والمعلومات.
- تبويب البيانات ووضع دليل مبوب للحسابات.
- تصميم السجلات المحاسبية بطريقة مناسبة للرقابة.

4. أدوات رقابة مناسبة (خلية المراجعة):

على المؤسسة أن تضع إجراءات وأدوات من شأنها أن تبين مدى التزام الموظفين بمواصفات وتعليمات نظام الرقابة الداخلية، غير أن هذا الالتزام بمستويات الأداء قد لا يدوم طويلاً، مما ينتج عنه انحرافات عن المستويات المرسومة، ينبغي على المؤسسة وضع إجراءات أخرى لتصحيحها، وتتمثل في³:

أ. الطريقة المباشرة:

تكون بالتدخل المباشر من المسؤول على العمل.

ب. الطريقة غير المباشرة:

¹ - عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، المرجع السابق، ص 33.

² - محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص 99.

³ - المرجع نفسه، ص 102.

تكون باستعمال أدوات أخرى للرقابة (موازنات تقديرية، طريقة التكلفة المعيارية... الخ)، ولعل من أهم مقومات نظام الرقابة الداخلية هو توفر المؤسسة على خلية أو قسم للمراجعة الداخلية، تكون مستقلة تماما عن باقي الأنشطة العملية، وتقيس مدى فاعلية هذا النظام لإجراءات التصحيحات والاقتراحات الضرورية إذا اقتضى الأمر ذلك، والتي من شأنها تفعيل مردودية المؤسسة ككل.

المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية وإجراءاتها

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى أنواع الرقابة الداخلية (الفرع الأول)، ثم بعدها نتطرق إلى إجراءات نظام الرقابة الداخلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أنواع الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية من ثلاثة أنواع هي:

أولاً: الرقابة الإدارية

هي تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة التي تستعملها المؤسسة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة الإنتاجية عن طريق ضمان الالتزام بالسياسات الإدارية، الاستخدام الاقتصادي للكفاء للموارد والتوزيع المناسب للمسؤوليات والصلاحيات، ولتحقيق ذلك فهي تعتمد على وسائل متعددة مثل الكشف الإحصائية، دراسة الوقت والحركة، تقارير الأداء، رقابة الجودة، الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، استخدام الخراط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين وهي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية.

ثانياً: نظام الرقابة المحاسبية

هي تلك الخطة التنظيمية التي تضعها المؤسسة والتي تبين فيها الإجراءات المتبعة والمستخدم من أجل حماية أصولها، والتأكد من صحة بياناتها ومعلوماتها المحاسبية المالية لتحديد درجة إمكانية الاعتماد عليها، ولكل مؤسسة سواء كانت إنتاجية أو خدماتية طريقة رئيسية في كيفية تنفيذ وتسجيل أنشطتها المختلفة وإثباتها محاسبياً ويجب أن تكون الأطراف المسؤولة عن ذلك على علم بأهمية وظائف النظام المحاسبي، وتتضمن أساليب الرقابة المحاسبية نظاماً لتفويض السلطات ومن الصلاحيات وكذلك الفصل بين مسؤوليات الوظيفية التي تتعلق بإمسك السجلات والتقارير المحاسبية وتلك التي تتعلق بالعمليات أو الاحتفاظ بالأصول، وتتمثل وظائف ذلك النظام في:

- تسجيل وتجميع المعلومات والأرقام من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية.

- فرض الرقابة والسيطرة ومنع الغش والتلاعبات.

- إعداد الجداول والتقارير المالية لأغراض التحليل المالي¹.

3. نظام الضبط الداخلي:

¹ - ثامر محمد مهدي، أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 4، العراق، 2020، ص 180.

يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات¹.

الفرع الثاني: إجراءات نظام الرقابة الداخلية

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية إحكام العمل الإداري والمحاسبي وتحقيق الأهداف المطلوبة، لذلك وجب على هذا النظام تبين الإجراءات التي من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له. وتنقسم هذه الإجراءات إلى ثلاثة أقسام، هي²:

- إجراءات تنظيمية وإدارية.
- إجراءات تخص العمل المحاسبي.
- إجراءات عامة.

1. إجراءات تنظيمية وإدارية:

تخص هذه إجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات، تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرض رقابة على كل شخص داخلها، توزيع وتحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه وإجراءات أخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها، واستخراج المستندات من الأصل وعدة صور، وإجراء حركة التنقلات بين الموظفين، وضبط الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة، بحيث لا يترك إلى أي م وظف التصرف الشخصي إلا بموافقة المسؤول، لذلك سنتطرق إلى هذه إجراءات من خلال النقاط التالية:

أ. تحديد الاختصاصات:

تحقيق أهداف المؤسسة يكون حتما عبر تضافر الجهود داخل أجزائها، كل حسب اختصاصه، لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل المؤسسة في إطار سياستها، وهذا ما يبينه الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

ب. تقسيم العمل:

التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل المؤسسة بمنعه لتضاربها أو تداخلها، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الأخطاء، السرقة والتلاعب، كون هذا التقسيم الملائم للعمل يقوم على الاعتبارات التالية:

• الفصل بين الوظائف التالية:

وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها، وظيفة تنفيذ العمليات، وظيفة الاحتفاظ بالأصول، ووظيفة

¹ - خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 230.
² - متولي محمد الجمل ومحمد السيد الجزار، أصول المراجعة مع دراسة حالات تطبيقية متنوعة، مطابع سجل العرب، 1999، ص 152.

التسجيل المحاسبي (الدفتری)، إذ يجب¹:

- الفصل التام بين من يحتفظ بالأصل ومن يقوم بتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الأصل.
- الفصل التام بين من يحتفظ بالأصل ومن يقوم بإقرار الحصول عليه أو التخلص منه.
- الفصل التام بين من يحتفظ بالسجلات ومن يقوم بأي عملية ينتج عنها التسجيل.

• تقسيم العمل المحاسبي:

انطلاقاً من عدم انفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى نهايتها فإنه يسمح بإعطاء رقابة داخلية يخلقها هذا التقسيم بمراقبة عمل موظف معين بموظف آخر يقوم بالعمل بعده، لذلك يستطيع هذا التقسيم التقليل من فرص الأخطاء، التلاعب، التزوير، ويزيد كذلك من فرص الكشف عنها حال وقوعها.

ج. توزيع المسؤوليات:

يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين إذ يمكن من تحديد تبعية الإهمال أو الخطأ، لذلك وجب تحديد المديریات والأشخاص في ذات الوقت المسؤولين عن المحافظة على الممتلكات وعمليات المؤسسة وعلى تسجيل هذه الممتلكات وعلى التقرير بالعمليات والموافقة عليها، لأن تحديد المسؤوليات يمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤوليته والتزامه تجاهها، فيحاسب ويراقب في حدود هذا المجال، إذ أن هذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة لمرتكب الخطأ وعدم استطاعته التملص من جهة، ومن جهة ثانية يضيف الجدية والدقة في تنفيذ العمل من طرف الموظف لأنه على يقين بأن أي خطأ في عمله ينسب إليه مباشرة ولن يستطيع أن يلقيه على غيره.

وفي الأخير ترى وبوضوح العلاقة التكاملية بين الإجراءات الثلاثة السابقة التي بانسجامها تحقق لنا شطر كبير من نظام الرقابة الداخلية الفعال.

د. إعطاء تعليمات صريحة:

عادة ما يشمل هذا الإجراء الجانب التنظيمي للمؤسسة، إذ ينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسؤولين داخل المديرية إلى المنفذين، وهذا ما يمكن من الفهم الجيد للتعاليم وتنفيذها على أحسن وجه، إذ يجب أن تتوفر فيها العناصر الآتية:

- الفهم والوضوح: أن تكون العبارات المستعملة سهلة ومتداولة، يفهمها كل العاملين.
- الصراحة: بحيث لا تدع للعامل مجالاً للشك أو الاختيار في أداء المهام والأوامر.
- احترام السلم التسلسلي للوظائف: أي أن تفويض السلطات يكون من الأعلى إلى الأسفل.

2. إجراءات تخص العمل المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات، التأكد من صحة المستندات، إجراء مطابقات دورية، القيام بجرد مفاجئ وعدم إشراك الموظف في مراقبة عمل قام به نفسه.

¹ - إدريس عبد السلام اشتيوي، المراجعة إجراءات ومعايير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999، ص 52.

أ. التسجيل الفوري للعمليات:

وهذا لتقادي تراكم المستندات وضياها، وبهذه الطريقة يكون التسجيل دقيقاً، وهو ما يساعد على السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية، ويؤثر إيجابياً على معالجة البيانات المحاسبية.

ب. التأكد من صحة المستندات:

تشتمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر على عمليات قامت بها المؤسسة، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات والتي تتمثل في:

- البساطة للمساعدة على استخدام المستند.

- عدد الصور اللازمة حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط.

- ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها، وتوضيح خطوات سيرها.

- يجب استعمال الأرقام المتسلسلة عندما نطبع نماذج المستندات، لتسهيل عمليات الرقابة.

هذه المبادئ تسهل على المحاسب التأكد من المستند والبيانات التي يحتويها، ويجب أن يتوفر هذا الأخير على الشروط اللازمة من أعضاء المسؤولين المؤهلين، التاريخ الذي أجري فيه التعامل ... إلخ.

ج. إجراءات المطابقة الدورية:

تعتبر من بين أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل المؤسسة لتقريبه من الواقع، لأن العمل المحاسبي يعتمد أساساً على المستندات الخارجية والداخلية، والتي هي موضوع المراجعة المستندية، وأي خلل في هذه المستندات يؤثر سلباً على نتائج التحليل لذا جاء هذا الإجراء لكي يكتشف هذا عن طريق مقاربات دورية بين مختلف مصادر المستندات من جهة، ومن جهة أخرى بين المستندات والحقيقة المتمثلة أساساً في الواقع كالجرد المادي مثلاً:

د. عدم إشراك الموظف في مراقبة عمله:

إن أي أهداف أو أسس أي نظام لا يمكن أن تتم على أكمل وجه إلا إذا توفر العنصر البشري الفعّال والجيد، لهذا وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي بعدم إشراك موظف المحاسبة مثلاً في مراقبة عمله داخل نظام المعلومات المحاسبية.

3. الإجراءات العامة:

تتمثل هذه القواعد في الإجراءات والترتيبات التي تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأصول من ناحية، والتطوير المستمر في أداء العمل من ناحية أخرى، ومن أهمها ما يلي:

- التأمين على الأصول ضد جميع الأخطار التي تتعرض لها، والتي لها طبيعة خاصة تعرضها إلى التلف أو السرقة أو الضياع.

- إدخال الإعلام الآلي في أنشطة المؤسسة باعتبار أنه يساعد على: الزيادة في حجم وعدد العمليات، السرعة في معالجة البيانات، تخفيض نسبة الخطأ في المعالجة، إمكانية الرجوع أو إستشارة المعطيات بسرعة.

- وضع إجراءات تنظيمية سليمة ومحكمة بالنسبة لكل من البريد الوارد والصادر.

- استخدام أسلوب الرقابة الحدية والمتمثلة في وضع حدود لتدرج السلطة في مجال التصريح بعملية معينة، وتزداد هذه السلطة مع الصعود من المستويات الإدارية الدنيا إلى المستويات الإدارية العليا¹.
- استخدام أسلوب الرقابة المزدوجة بالنسبة للعمليات الهامة في المؤسسة، إذ يعتمد هذا الأسلوب على إشراك أكثر من شخص في عملية معينة، مثل وجود توقيعين معتمدين للشيكات وذلك في حدود مبالغ معينة، وكذلك وجود مفتاحين للخزينة مع شخصين مختلفين.
- استخدام نظام التفتيش بشكل مفاجئ وغير دوري للتأكد من حسن سير العمل والالتزام وعدم مخالفة الأنظمة والإجراءات الإدارية والرقابية المعمول بها في المؤسسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

ظهرت المراجعة الداخلية كوظيفة مستقلة داخل المؤسسات بعد ظهور وتواجد المراجعة الخارجية بوقت طويل، وقد أدت عوامل وأسباب كثيرة ومتعددة إلى ضرورة تواجدها خاصة بعد كبر حجم المؤسسات وتوسعها رأسياً وأفقياً وشدة الحاجة إلى البيانات والتقارير الملزمة التي تتطلبها حاجة المستويات العليا في الإدارة لكي تطمئن على سير العمل في كافة النشاطات الداخلية، ومدى ملاءمته مع ما هو مخطط ومرغوب، وسعيًا إلى توفير الحماية الكافية للأصول، وتقييم أداء كافة المستويات المسؤولة، والتشجيع على تحقيق الكفاءة والإنتاجية والإدارة للمؤسسة.

تعتبر المراجعة الداخلية الحلقة الأهم من حلقات هذا النظام الرقابي المتكامل، وتعتبر أيضا عين الإدارة على المؤسسة التي تراقب بها الكبيرة والصغيرة، لذا سنخصص هذا الجزء من الفصل لبيان مفهومها وأهميتها، أهدافها وأنواعها، ثم علاقتها بباقي الوظائف الإدارية الرقابية في المؤسسة.

ولهذا تطرقنا في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الداخلية

المطلب الثاني: أهداف المراجعة لداخلية وأنوعها

المطلب الثالث: المراجعة الداخلية والوظائف الرقابية الأخرى

المطلب الأول : مفهوم المراجعة الداخلية

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى تعريف المراجعة الداخلية (الفرع الأول)، ثم بعدها نتطرق إلى مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المراجعة الداخلية

من بين التعاريف الأكثر شمولاً للمراجعة الداخلية ما ذكرته الجمعية المحاسبية الأمريكية، بأن المراجعة " : عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة

¹ - عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص 173-175.

موضوعية بغرض التأكد من درجة مسابقة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل ذلك للأطراف المعنية¹.

كما تعرف أيضا بأنها، وظيفة تقييمية مستقلة، يتم إنشاءها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة، وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخلها في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقييم، والتوصيات، والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها². عرفت بأنها نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات الإدارة وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها والإجراءات المؤسسية³.

كما عرّف معهد المراجعين الداخليين «I.I.A» المراجعة الداخلية بأنها "نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المنظمة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات، وإعطاء النصائح للقائمين على الإدارة من أجل القيام بالتحسينات الضرورية والتي تسهم في خلق القيمة المضافة". نستنتج من تعاريف المراجعة الداخلية بأنها:

- نشاط مطلوب بغض النظر عن حجم المنشأة، وتزداد أهميتها مع كبر حجم المنشأة.
- تعتبر أحد الوظائف التي تمارس داخل المنشأة حيث يخصص لها إدارة مستقلة من إداراتها.
- نشاط يتم بصفة دورية ومنظمة وليس نشاط يتم حسب الحاجة إليه.
- خدمة الإدارة عن طريق إمدادها بالمعلومات لتساعد في اتخاذ القرارات الملائمة.
- إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها وتحقيق أهدافها.
- عملية منظمة تتكون من مجموعة من الخطوات تبدأ بالتكليف وتنتهي بالتقرير مروراً بالتخطيط والتنفيذ.

الفرع الثاني: مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية

لقد مر تطور مفهوم المراجعة الداخلية بعدة مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى: فترة الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي

عام 1947 أصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكي أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجعة الداخلية والتي تم تعديلها عدة مرات حتى وصلت إلى صورتها الحالية، الغرض الرئيسي منها هو وضع مجموعة من الخطوط الإرشادية لتحديد الدور المناسب للمراجعة الداخلية بما في ذلك مسؤولياتها في أي منشأة، هذه القائمة استخدمت لوضع اللوائح لقسم المراجعة الداخلية ولتحديد دوره وسلطاته داخل المنشأة، مغطية أربعة جوانب أساسية⁴.

- طبيعة ووظيفة المراجعة الداخلية.

¹ - صفاء أحمد محمد العاني، دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي، الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، العدد 54، 2005، ص 72.

² - داوود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، 2007، ص 23.

³ - Pierre SCHICK, audit interne et référentiels de risque, p 05.

⁴ - عبد الفتاح الصحن، آخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، 2006، الإسكندرية، ص 202، 203.

- هدف ونطاق المراجعة الداخلية.

- مسؤوليات وسلطات وظيفة المراجعة الداخلية.

- استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية.

المرحلة الثانية: فترة الستينات وحتى الثمانينات من القرن الماضي

عام 1964 تم اعتماد تعريف المراجعة الداخلية من قبل معهد المراجعين الداخليين الأمريكي، وهو مراجعة للأعمال والسجلات التي تمت داخل المنشأة وبصفة مستمرة، بواسطة موظفين متخصصين، ويختلف نطاق وأهداف المراجعة الداخلية في المنشآت المختلفة¹.

عام 1981 شهدت قائمة مسؤوليات المراجعة الداخلية تطور ملحوظ من خلال تقديم المراجعة الداخلية كوظيفة هدفها خدمة مصالح المنشأة ككل وليست خدمة مصالح الإدارة، وتم ربط قسم المراجعة الداخلية مباشرة بأعلى مستوى إداري في المنشأة، مما عزز من استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية وموضوعية خدماتها².
عام 1986 تم تعريف المراجعة الداخلية وكان هدفها مساعدة موظفي المنشأة في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية³.

المرحلة الثالثة: فترة التسعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحالي

عام 1991 م تطور ت المراجعة الداخلية لتقدم خدمات جديدة للمنشأة وهي الخدمات الاستشارية، كما شدد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي قائمة المسؤوليات الصادرة هذا العام على ضرورة التزام المراجعين الداخليين بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية. عام 1996 أصدر معهد المراجعين الداخليين دليل أخلاقيات المهنة المنظمة لسلوك المراجعين الداخليين، عام 1999 تم تعريفها برؤية جديدة لم تكن موجودة من قبل وقد أجاز التعريف الحديث للمراجعة الداخلية بأنه يمكن أن تؤدي خدمات المراجعة الداخلية من خارج المنشأة، وعليه تتمثل مصادر أداء المراجعة الداخلية في المصادر الداخلية والمشاركة والخارجية عام 2001 أصدر معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين التعريف الشامل والمفهوم الجديد للمراجعة الداخلية الذي يتناسب مع التطورات في بيئة الأعمال عام 2011 حافظ معهد المراجعين الداخليين الأمريكيين على المضمون الأساسي لتعريف المراجعة الداخلية.

¹ - خلف الله عبدا الله اللوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، 2006، ص 30.

² - Pickett, K.H, Spencer, The Internal Auditing Handbook, (Second Edition, John Wiley & Sons, UK, 2003), P14.

³ - حسين يوسف القاضي، وآخرون، تدقيق الحسابات، مركز التعليم، المفتوح دمشق، 2010، ص 465 .

الجدول (1) مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية

المرحلة الأولى فترة الأربعينات-الخمسينات	المرحلة الثانية الستينات-الثمانينات	المرحلة الثالثة التسعينات - الوقت الحالي	مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية
أداة وقاية وحماية	أداة وقاية	أداة رقابة وأداة استشارية توفر المعلومات للإدارة العليا	طبيعة وظيفة المراجعة الداخلية
العمليات المالية والمحاسبية	جميع عمليات المنشأة	جميع العمليات وتقييم المخاطر والحكومة	نطاق عمل المراجعة الداخلية
رقابة الالتزام، والرقابة من الناحية المالية والمحاسبية	رقابة الالتزام، وتقييم الأداء وتقديم المقترحات	مراقبة الالتزام وتقديم المقترحات وتقييم عملية إدارة المخاطر والحكومة	أهداف المراجعة الداخلية
التحقق من صحة العمليات المالية	التحقق وتقييم الكفاءة والفعالية	التحقق والتقييم والمراجعة على أساس المخاطر	مدخل عملية المراجعة الداخلية
تتبع للمدير المالي.	دائرة المنشأة	لجنة المراجعة.	خطوط المسؤولية
-----	الإدارة العليا	لجنة المراجعة ومجلس الإدارة	التقرير

المصدر: عبد المجيد محمد، تطور وظيفة المراجعة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2002، ص 61 .

المطلب الثاني: أهداف المراجعة الداخلية وأنوعها

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى أهداف المراجعة الداخلية (الفرع الأول)، ثم بعدها نتطرق أنواع المراجعة الداخلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهداف المراجعة الداخلية

من خلال الأهمية التي تقدمها المراجعة الداخلية خاصة للمصالح الداخلية للمؤسسة، يمكن القول أن الهدف الرئيسي لخدمة المراجعة في التنظيم؛ هو الإسهام في خدمة المؤسسة والإدارة العليا ككل، وتحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم، كما يمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من المراجعين فيما يأتي:

- فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية.
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
- تحديد مدى التزام لعاملين بسياسات المؤسسة وإجراءاتها.
- حماية أصول المؤسسة.
- منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر وبدقة عن الواقع.
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة، ورفع تقارير النتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا.
- تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية والاجتماعية.
- تقييم أداء الأفراد بشكل عام.
- التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية.
- المشاركة في تخفيض التكاليف ومنع الإسراف والتبذير ووضع الإجراءات اللازمة لذلك.

يمكن بصفة عامة حصر أهداف المراجعة الداخلية في هدفين رئيسيين، هما¹:

1- هدف الحماية:

إذ يقوم المراجع الداخلي بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي للعاملين والمسؤولين، والمعايير الموضوعية مسبقاً لكل من:

- سياسات المؤسسة.
- الإجراءات المحاسبية.
- نظم الضبط الداخلي.
- سجلات المؤسسة.
- قيم وأخلاقيات المؤسسة.
- أنشطة التشغيل.

2- هدف البناء (التطوير)

بمعنى اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة وتقديم النصح للإدارة، وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي إضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية، على:

- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية.
- التحقق من مدى سلامة إجراءات حماية الأصول.
- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء.

الفرع الثاني: أنواع المراجعة الداخلية

لا يمكن إدراك ماهية المراجعة دون الحديث عن أنواعها ومجالات تطبيقها، ومن جملة المراجعات الداخلية التي يمكن أن تخضع لها المؤسسة، نوعان رئيسيان، هما²:

- المراجعة المحاسبية المالية L'audit comptable et financier
- المراجعة العملياتية L'audit opérationnel

1- المراجعة المحاسبية المالية:

تتمثل في فحص وتدقيق الإجراءات والتسجيلات المحاسبية والقوائم المالية فحصاً كلياً تاماً، وفي حال ما إذا تعذر على المراجع الفحص الكلي للقوائم المالية والمستندات، جاز له استعمال الطرق الإحصائية، باختيار عينات ذات مدلولية، ثم دراستها دراسة دقيقة للإدلاء برأيه حول نوعية القوائم المالية وتعميم النتيجة على النظام المحاسبي ككل.

2- المراجعة العملياتية:

¹ - فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص 46.

² - JACQUES RENARD, op.cit., p-p : 40 – 49.

تشمل جميع فروع وأقسام المؤسسة، فدور المراجع يكمن في الإدلاء برأيه حول مدى الالتزام المؤسسة والأفراد العاملين بالقوانين والخطط والسياسات المرسومة. كما يلعب هذا النوع من المراجعة بالمراجعة الداخلية كونه يمثل 80% من أعمال المراجعة في المؤسسة، بينما 20% فتمثل أعمال المراجعة المحاسبية المالية. وتضم المراجعة العملياتية الأنواع الآتية من المراجعة:

أ- مراجعة المطابقة (régularité) L'audit de conformité :

تسمى أيضا مراجعة الانتظام، تهتم بالتحقق والتأكد من أن كل إجراءات ونظام الرقابة الداخلية للمؤسسة مطابقة للقوانين والتشريعات المعمول بها، وللسياسات المرسومة.

ب- مراجعة الفعالية L'audit d'efficacité :

التأكد والتحقق من أن كل الإجراءات والنظم الرقابية فعالة ولا تحتاج إلى تغيير أو تعديل، وفي حال ثبوت العكس يقوم المراجع الداخلي -بعد إثبات ذلك- بالتوصيات الضرورية لتطوير هذا النظام.

ج- المراجعة التسييرية L'audit de management :

التأكد والتحقق من أن السياسات التسييرية تتوافق مع إستراتيجية المؤسسة، في حال العكس يقوم المراجع بتصحيح الانحرافات.

ث- المراجعة الإستراتيجية L'audit de stratégie :

التأكد والتحقق من أن مجموع السياسات تتناسق وتتسجم فيما بينها، ومع المحيط الذي تنمو فيه المؤسسة، كما يوجد عدة تقسيمات للمراجعة ينظر إلى كل واحد من خلال زاوية معينة، نذكر منها¹:

1- من حيث الملكية:

نجد:

- المراجعة العامة: تنصب على المؤسسات ذات الصبغة العمومية والحكومية التي تخضع للقواعد الحكومية الوضعية.

- المراجعة الخاصة: هي مراجعة المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد مهما كان الشكل القانوني لهذه المؤسسات.

2- من حيث الإلزام القانوني:

نجد:

- مراجعة إلزامية:

هي التي نص عليها القانون بالوجوب، وألزم بها مؤسسات ذات شكل قانوني محدد.

- مراجعة اختيارية:

هي مراجعة تختارها المؤسسة بنفسها، وتأخذ طابع تعاقدية غالبا.

3- من حيث حجم الاختبارات في المراجعة: نجد:

- المراجعة كاملة:

¹ - محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، مرجع سبق ذكره، ص 55، 41.

المقصود بها أن يترك للمراجع إطار غير محدد لتدخلاته والعمل الذي يقوم به.

- المراجعة جزئية:

يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المحددة في مهمته.

4- من حيث الجهة التي تقوم بالمراجعة:

نجد:

- المراجعة الخارجية:

تقوم بها جهة مستقلة تمام الاستقلال عن المؤسسة.

- المراجعة الداخلية:

يقوم بها موظف ينتمي إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

كما أورد بعض المؤلفين خاصة المشاركة منهم: تقسيمات أخرى للمراجعة الداخلية دون التقسيمات السالفة الذكر، فبالإضافة إلى المراجعة المالية والمراجعة العملياتية، أضافوا أنواع أخرى للمراجعة نوجز أهمها في الأنواع الآتية:

- المراجعة الجبائية L'audit fiscal :

هي عبارة عن عملية الفحص والتحقق والتأكد من الحالة الجبائية للمؤسسة، ونميز نوعين من الجهات التي تقوم بعملية المراجعة الجبائية.¹

- مراجعة تقوم بها مصلحة الضرائب (خارجية) تكون على الأكثر مرة كل سنة.

- مراجعة داخلية تقوم بها المؤسسة بذاتها من أجل تدارك الانحرافات الجبائية، ووقاية المؤسسة من خطر العقوبات الجبائية الصارمة.

- المراجعة الاجتماعية L'audit social :

هي مراجعة تهتم بالجانب الاجتماعي، كالتحقق من أجور العمال، وإجراءات التوظيف، والتكوين، والتحقق من أن المؤسسة تلتزم بالقوانين والإجراءات المعمول بها داخل وخارج محيط المؤسسة لوقايتها من خطر عقوبات مفتشيات العمل والمنازعات مع العمال وغيرها.

- مراجعة الجودة L'audit qualité :

هي التحقق والتأكد والفحص لنشاط المؤسسة، والتزام هذه الأخيرة بمعايير جودة معينة، ويكون مراجع الجودة في هذا النوع شخص مؤهل ذو خبرة ميدانية، يعمل على مراجعة نظام الجودة في هذه المؤسسة.

كما أن هنا تقسيم آخر للمراجعة الداخلية، وهذا من حيث توضع خلية المراجعة في التنظيم، ونميز بين:

- مراجعة المركزية L'audit centralisé :

كل أعضاء قسم المراجعة يتواجدون على مستوى المديرية العامة أو ينتمون إليها تنظيمياً.

- المراجعة اللامركزية L'audit décentralisé :

أعضاء قسم المراجعة الداخلية يتفرعون حسب توزيع جغرافي محدد، حيث توجد خلية.

¹ - محمد عباس الحجازي، المراجعة: الأصول العلمية والممارسة الميدانية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1981، ص 75.

المطلب الثالث: المراجعة الداخلية والوظائف الرقابية الأخرى

الخاصية الرقابية والتقييمية لكل من وظيفة المراجعة الداخلية وبعض الوظائف الشبيهة بها، قد تؤدي إلى خلط في تحديد أهداف ومهام كل منها، ما يؤدي بدوره إلى تداخل في المصالح والمسؤوليات، لذلك سنتطرق إلى العلاقة بين وظيفة المراجعة الداخلية والوظائف الرقابية الأخرى، كالمراجعة الخارجية، المفتشية، مراقبة التسيير، لتبيان أوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها.

الفرع الأول: المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

الهدف الرئيسي للمحاسبة بصفة عامة هو توفير المعلومات لمتخذي القرارات، ومن البديهي أن تمر هذه المعلومات عبر مرحلة من التدقيق للتأكد من أنها تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة ومركزها المالي، وكلما زاد حجم العمليات لهذه الأخيرة، كلما ارتفعت نسبة احتمال وجود الأخطاء في مراحل إعداد هذه المعلومات، ومنه تصبح عملية التدقيق ضرورة ملحة، وهذا من خلال المراجعة الداخلية التي يقوم بها موظفو المؤسسة، وإما من خلال المراجعة الخارجية، حيث يدلي المراجع الخارجي برأيه حول مدى مصداقية القوائم المالية ومدى تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة.

من هذا المنطلق كان التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، لكن هذا لا يعني عدم وجود أوجه اختلاف وتشابه بينهما، سنبرزها فيما يلي¹:

1- أوجه الاختلاف:

نبرز أهمها في العناصر الآتية:

- الأهداف:

الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية هو خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي والنظم الأخرى فعّالة وتقدم بيانات سليمة ودقيقة، بينما الهدف الرئيسي للمراجعة الخارجية هو خدمة طرف ثالث (الملاك) عن طريق إبداء رأي محايد حول صحة وسلامة القوائم المالية التي تعدها الإدارة.

- القائم بالمراجعة:

المراجعة الداخلية يقوم بها موظف من داخل المؤسسة (أجير)، بينما المراجعة الخارجية فيقوم بها شخص مستقل مهنيًا، يكون من خرج المؤسسة (متعاقداً).

- درجة الاستقلال:

المراجع الداخلي يتمتع باستقلال جزئي باعتباره يخدم رغبات وحاجات الإدارات الأخرى، بينما المراجع الخارجي فيجب أن يتمتع باستقلال تام عن الإدارة في عملية الفحص والتقييم.

- توقيت الأداء:

بالنسبة للمراجعة الداخلية تكون بصفة مستمرة على مدار السنة، بينما المراجعة الخارجية تتم غالباً مرة واحدة في نهاية السنة المالية.

- نطاق العمل:

¹ - محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، مرجع سابق، ص ص 44، 45.

الإدارة تحدد نطاق عمل المراجع الداخلي والإطار المهني للمهنة، بينما الإطار المهني للمراجع الخارجي فيحدده العرف السائد ومعايير المراجعة المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين المنظمة لأعمال المراجعة الخارجية.

2- أوجه التشابه:

نبرز أهمها في العناصر الآتية¹:

- كل منهما يسعى إلى وجود نظام محاسبي فعال، يمد المؤسسة بالمعلومات الضرورية التي تساعد على إعداد مجموعة من القوائم المالية الصحيحة التي يمكن الاعتماد عليها.
- يسعى كل منهما إلى وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة، ومنع وتقليل حدوث الأخطاء والغش والتلاعب.

الفرع الثاني: علاقة المراجعة الداخلية بالمفتشية

قريبة هي نشاطات المفتشية من نشاطات المراجعة الداخلية، باعتبار أن المفتشين بدورهم يقومون بأعمال التدقيق وذلك بتقييمهم للطرق والإجراءات، وليس عند مساءلتهم الأشخاص، وسنوضح فيما يأتي مهام كل طرف².

1- المراجعة الداخلية:

مهام المراجعة الداخلية تتمثل أهمها في العناصر الآتية:

- مهمة المراجعة الداخلية ليس فقط تحديد موطن الضعف والخلل، ولكن تقديم التوصيات والاقتراحات، وما يجب فعله في حالة ضعف وعجز الإجراءات.
- المراجع الداخلي يقدم التوصيات والحلول التي يراها مناسبة لتجنب الأخطار التي تهدد المؤسسة، إذن له دور وقائي احتياطي. «**Le rôle préventif**»
- يهتم المراجع الداخلي بالأنظمة الرقابية والإجراءات والعمليات وليس بالأشخاص الذين يقومون بهذه العمليات.

2- المفتشية:

تتمثل مهام المفتشية في النقاط الآتية:

- المفتش يقوم بالتأكد من احترام الإجراءات والأساليب، دون البحث عن سبب ضعفها.
- المفتش يهتم أكثر بالأشخاص والمسؤولين، أي الإجابة عن الأسئلة؛ من فعل هذا؟ من اختلس هذا الأصل؟، وغيرها من الأسئلة التي تحدد الأشخاص الفاعلين.
- المفتش يقوم بعمليات تدقيق وتأكد شاملة وكاملة.
- المفتش يقوم باكتشاف الغش والاختلاسات والتلاعبات في أصول المؤسسة، ويحدد على من تقع العقوبات والمسؤوليات، أي أن دوره الردع والزجر. «**Le rôle répressif**»

الفرع الثالث: علاقة المراجعة الداخلية بمراقبة التسيير

¹ - فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص 49.

² JACQUES RENARD, op.cit., p-p : 77 - 80.

تعرف رقابة التسيير بأنها «مجموع الإجراءات والنظم التي تسمح للمؤسسة بضمان الاستعمال الفعال والدائم للموارد المتاحة، أخذا بعين الاعتبار السياسات الاستراتيجية وأهداف الإدارة العليا¹» .

حددت الجمعية الفرنسية للمديرين الماليين ومراقبي التسيير مسؤوليات مراقب التسيير كما يلي:

- تصميم وتطوير نظام المعلومات.

- المشاركة في إنشاء هيكل المؤسسة.

- التشغيل الجيد لنظام الاتصال.

- إجراء الدراسات الاقتصادية وتنسيقها.

من هذه المهام يمكننا استنباط أهم أوجه الاختلاف والتشابه لكل من وظيفة المراجعة الداخلية ومراقبة التسيير، والتي نوجزها فيما يأتي² :

1- أوجه الاختلاف:

نبرز أهمها في العناصر الآتية:

- **الأهداف:** المراجعة الداخلية تهدف إلى التحكم في نشاطات المؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لهذه الأخيرة، بينما مراقبة التسيير تهدف إلى قياس نسبة النجاح من خلال ما تم إنجازه، أخذا بعين الاعتبار الانحرافات الحاصلة مقارنة بالخطء، وتقديم التوصيات لتصحيحها.

- **مجال التطبيق:** المراجعة الداخلية تهتم بكل العمليات مهما كان نوعها وشكلها، بينما مراقبة التسيير فتهتم أكثر بكل ما هو أرقام لاستعمالها في التنبؤات.

- **التوقيت:** المراجعة الداخلية تكون على مدار السنة وفق برنامج معد مسبقا، بينما تدخلات المراقبة التسيير تكون حسب النتائج المالية المتحصل عليها.

- **أساليب العمل:** يعتمد كل من المراجع الداخلي ومراقب التسيير على منهجية عمل خاصة به.

- **أوجه التشابه:**

نبرز أهمها في العناصر الآتية:

- كل من الوظيفتين تعتبران حديثتين مقارنة بالوظائف الأخرى في المؤسسة.

- تهتم كل من الوظيفتين بكل أنشطة المؤسسة.

- كل من الوظيفتين تتواجدان في أعلى الهرم الإداري للمؤسسة.

- الوظيفتان ليستا من الوظائف العمليّاتية (التشغيلية)، فكلاهما يقدمان التوصيات والاقتراحات لتصحيح الأخطاء والانحرافات في الإجراءات والخطء.

¹ - E. COHEN, Dictionnaire de gestion, édition Casbah 1998, p : 83.

² - JACQUES RENARD, op.cit., p-p : 81 - 82.

المبحث الثالث: الإطار المهني للمراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية وكغيرها من الوظائف الرقابية في المؤسسة، تتم في إطار مهني تطبيقي يضمن لها كيانا مستقلا ومهنة معترف بها في التنظيم، وقد أخذ معهد المراجعين الداخليين «I.I.A» على عاتقه عبئ تطوير مهنة المراجعة الداخلية، لجعلها ترقى إلى مستوى الممارسة المطلوب وتحقيق أفضل أداء ممكن للمراجعين الداخليين، فتبنى معايير لممارسة المراجعة الداخلية، وسنّ قواعد السلوك المهني للمراجعين الداخليين، وأصدر قائمة بمسؤوليات المراجعة الداخلية وبرنامجا لتأهيل المراجعين الداخليين . كما قام المعهد الفرنسي للمراجعين والمراقبين الداخليين «I.F.A.C.I» بترجمة هذه المعايير للغة الفرنسية وإصدارها للدول الناطقة بها، وتبنى بدوره طرقا خاصة بمراحل سير مهمة المراجعة الداخلية، وأدوات ووسائل المراجع الخارجي أثناء أدائه للمهمة، وبوّب ذلك في كتابات ومنشورات متفرقة صادرة عن المعهد الفرنسي.

سنتعرف في هذا المبحث على:

المطلب الأول: معايير للمراجعة الداخلية.

المطلب الثاني: أدوات المراجعة الداخلية وتقنياتها.

المطلب الثالث: تنظيم قسم المراجعة الداخلية وموقعه في المنظمة.

المطلب الأول: معايير للمراجعة الداخلية

المعيار من حيث المفهوم اللغوي ووفقا لما ورد في قاموس أكسفورد¹ : هو النمط أو المقياس الذي يمكن بواسطته فحص النوعيات المطلوبة من أي شيء، والمستوى المطلوب لبعض هذه النوعيات¹ .

المراجعة الداخلية شأنها شأن الكثير من العلوم التي تمارس في إطار مقنّن، تحكمه مجموعة من المعايير والأدبيات والسلوكيات التي ينبغي على المراجع الالتزام بها، وفي حال العكس؛ يعتبر العمل الذي يقوم به ناقصا وغير تام. تهدف هذه المعايير إلى تحقيق مستوى الجودة المطلوب من المدقق أو المراجع الداخلي أثناء أدائه لمهمة المراجعة الداخلية، وقد أسهمت هذه المعايير في تحقيق المزايا التالية لمهنة المراجعة الداخلية:

- تدعم الثقة في وظيفة المراجعة كمهنة معترف بها.
- تساعد في جعل مهنة المراجعة ذات كيان مستقل.
- في غياب هذه المعايير تصبح مهنة المراجعة الداخلية في غير مكانها الملائم، ممّا قد يجعل الحكومات تحولها من مهنة خاصة، إلى وظيفة حكومية.

أصدر هذه المعايير معهد المراجعين الداخليين I.I.A عام 1978²، ثم أخذت في التطور مع التطور الذي شهدته مهنة المراجعة الداخلية، حيث بعد تعديلات سنة 1981 و1991 ثم بعدها 1995 للمعايير المعمول بها، جاءت تعديلات 01 جانفي من سنة 2002 لتضفي على هذه المعايير صبغة جديدة، بعد أن أعاد المعهد الأمريكي النظر فيها كليا³.

¹ - غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص : 37.

² - محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 131.

³ - JACQUES RENARD, op.cit, p : 92.

جمعت هذه المعايير المهنية في خمس مجموعات (مجالات) من المعايير¹:

- المعيار الأول: استقلال المراجع الداخلي.

- المعيار الثاني: الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي.

- المعيار الثالث: نطاق المراجعة الداخلية.

- المعيار الرابع: أداء عمل المراجعة الداخلية.

- المعيار الخامس: إدارة قسم المراجعة الداخلية.

تحتوي كل مجموعة على معايير فرعية لتحقيق المعيار الرئيسي، ويمكن تبويب معايير المراجعة الداخلية، في ثلاثة أقسام رئيسية هي²:

- المعايير العامة: تتعلق بشخصية وكفاءة المراجع الداخلي

- معايير العمل الميداني: تحكم تنفيذ عمليات المراجعة وتنظيمها.

- معايير التقرير: يتضمن الطرق المتبعة لتحضير التقرير النهائي.

الجدول الآتي يوضح المجالات الرئيسية للمعايير المهنية للمراجعة، وكذا مجالاتها الفرعية ومضمون هذه

المعايير:

الجدول رقم 2 المعايير المهنية للمراجعة

المجال الرئيسي للمعيار	المجال الفرعي للمعيار	وصف المعيار
المعايير العامة	التدريب والكفاءة	يجب أن يكون لدى المراجع الذي يقوم بالفحص التأهيل العلمي والعمل الكافي للقيام بالمراجعة.
	الاستقلال (الحياد)	يجب أن يتمتع المراجع بالاستقلال الذاتي (المهني)، وألا تكون له أية مصلحة مادية فيما يقوم به.
	العناية المهنية اللازمة	يجب أن يبذل المراجع أثناء المهمة وعند إعداد التقرير العناية المهنية اللازمة.
معايير العمل الميداني	الإشراف والتخطيط	يجب على المراجع التخطيط المسبق قبل بدء مهمة المراجعة، وتخصيص العدد المناسب من المساعدين والإشراف عليهم.
	تقييم نظام الرقابة الداخلية	يجب على المراجع الإلمام بالنظام محل الرقابة باستعمال طرق الإطلاع، تحديد مدى دقة وملائمة الإجراءات، والفهم الجيد للكيفية التي يعمل بها النظام.
	كفاية أدلة وقرائن الإثبات	ضرورة حصول المراجع على أدلة وقرائن إثبات كافية حتى يستند إليها لإبداء
معايير التقرير	إعداد القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية	يجب أن يبين تقرير المراجع ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.
	الاثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية	يجب أن يشير التقرير ما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة هي نفسها المطبقة في الفترات السابقة.
	الإفصاح الكافي	يجب أن يشير تقرير المراجع إلى ذلك في حال ما إذا كان الإفصاح في القوائم المالية غير كافي.
	التعبير عن رأي المراجع	يجب أن يتضمن التقرير رأي المراجع كوحدة واحدة، أو توضيح أسباب عدم إمكانية التعبير عن هذا الرأي.

¹ - محمد السيد سراجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-134.

² - غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المصدر: غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 37، 49.

تتضمن المعايير المهنية للمراجعة الداخلية حسب معهد المراجعين الداخليين «I.I.A» معايير عامة، معايير خاصة بقسم المراجعة الداخلية، ومعايير خاصة بالمراجع الداخلي، نوجزها فيما يلي:

الجدول رقم 3 المعايير العامة

الصف	رقم المعيار	مضمون المعيار
1	100	الاستقلالية: يجب أن يكون المراجع الداخلي مستقلاً عن الأنشطة التي يراجعها.
2	110	الموضع التنظيمي: يجب أن يكون موضع قسم المراجعة في التنظيم مناسباً لتمكين القسم من ممارسة نشاطه وتحقيق أهدافه.
3	120	الموضوعية: يجب أن يكون المراجع الداخلي موضوعياً في أداء عمله، بمعنى غير متحيز ويمارس عمله دون الأخذ في الاعتبار أي ميول أو أهواء شخصية.
4	200	المهارة (الكفاءة) المهنية: يجب أن تتم عملية المراجعة الداخلية بمهارة وبراعة وأن يبذل المراجع في أداء عمله العناية المهنية اللازمة والمعقولة.

المصدر: محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص 135.

الجدول رقم 4 المعايير الخاصة بقسم المراجعة الداخلية

الصف	رقم المعيار	مضمون المعيار
5	210	العاملين: يجب أن يزود قسم المراجعة الداخلية بعدد من المهارات الفنية المناسبة والتي يتوفر فيها قدراً مناسباً من التعليم لممارسة هذه الوظيفة.
6	220	المعرفة والمهارة والتدريب: يجب أن يحصل العاملون في قسم المراجعة الداخلية بشكل دوري على المعرفة والمهارات والتدريب العملي اللازم لأداء الأعمال بكفاءة وفعالية.
7	230	الإشراف: يجب وضع برنامج من قبل الإدارة للإشراف على قسم المراجعة الداخلية بشكل ملائم ومناسب وفعال.

المصدر: محمد السيد سرايا، نفس المرجع السابق، ص 135.

الجدول رقم 5 المعايير الخاصة بالمراجع الداخلي

الصف	رقم المعيار	مضمون المعيار
8	240	الالتزام بمعايير الممارسة: يجب أن يتقيد المراجع الداخلي ويلتزم بالمعايير المهنية عند ممارسة أعمال المراجعة داخل المؤسسة.
9	250	المعرفة والمهارة والتدريب: يجب أن يحصل المراجع الداخلي على المعرفة والمهارة والتدريب الضروري والمستمر لممارسة عمله داخل المؤسسة بكفاءة وفعالية.
10	260	العلاقات الإنسانية والاتصال: يجب أن يكون المراجع الداخلي لبقاً وبارعاً في تعامله مع الأفراد والاتصال بهم بفعالية، خاصة وأنه موظف من موظفي الشركة.
11	270	التكوين المتواصل: يجب أن يحافظ المراجع الداخلي على تنمية قدراته وخبراته عن طريق التدريب والتكوين المستمر.
12	280	العناية المهنية: يجب أن يبذل المراجع الداخلي في سبيل أداء عمله أقصى الجهود، وبذل العناية المهنية اللازمة.
13	300	نطاق العمل: فحص جميع العمليات والسجلات والدفاتر المالية والمحاسبية، وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة.

المصدر: محمد السيد سرايا، نفس المرجع السابق، ص ص 136، 142.

المطلب الثاني: أدوات المراجعة الداخلية وتقنياتها

يمكن تقسيم الوسائل والأدوات والتقنيات التي يستعملها المراجع الداخلي أثناء أدائه مهمته إلى ثلاثة أنواع، لا يشترط استعمال كل هذه الوسائل والتقنيات خلال المهمة، لكن على المراجع الداخلي اختيار الطريقة الأنسب

لتحصيل المعلومات والبيانات، كما أنه يمكن استعمال أكثر من وسيلة أو تقنية من أجل هدف واحد¹. هذه الأدوات تتمثل في:

- أدوات الاستفهام . Les outils d'interrogation.
- أدوات الوصف . Les outils de description.
- ملف المراجعة الداخلية . Le dossier de l'audit interne.

الفرع الأول: أدوات الاستفهام

نتناول في هذا الجزء أدوات الاستفهام الأكثر استعمالا في مجال المراجعة الداخلية، ونوجزها في النقاط الآتية:

1- الاستقصاء الإحصائي Le sondage statistique :

الاستقصاء الإحصائي هو طريقة رياضية تسمح للمراجع الداخلي انطلاقا من عينات مسحوبة عشوائيا من مجتمع إحصائي، بتعميم الملاحظات المسجلة على كل هذا المجتمع. هذه الطريقة تركز على ثلاثة (3) عناصر ضرورية:

- المجتمع الإحصائي:

هي المجموعة التي يريد المراجع فحصها أو إجراء البحث عليها، إذ يجب أي تكون من نفس الصنف وقابلة للتعداد، وهذا لإعطاء نتائج أقرب للصحة ويمكن تعميمها.

- **العينة:** هي ذلك الجزء من المجتمع الإحصائي محل الدراسة، ويشترط أن تكون هذه العينة مسحوبة عشوائيا.

- **الخاصية:** هي الخصائص التي تتميز بها العينات، وهي التي تعطي نظرة عن العينات المدروسة، مثل المعدلات، الانحرافات... الخ. هذه الخاصيات تكون أكثر دلالة في مهنة المراجعة.

بالنسبة للمراجع الداخلي ونظرا لكبر حجم العمليات والوثائق الذي يؤدي بالضرورة إلى زيادة المخاطر، أصبح استعمال الطرق الإحصائية عند أداء مهمة المراجعة الداخلية ضرورة ملحة، خاصة إذا كان نظام الرقابة في المؤسسة قوي ومتين.

- المقابلة L'interview :

مفهوم المقابلة يختلف تماما عن مفهوم الحوار، فهذا الأخير غير موجّه إلى هدف محدد، والمقابلة ليست كذلك تحقيق البوليس، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار خلق جو من التفاهم والاتصال يساعد على بلوغ أهداف المقابلة. والمراجع الداخلي يمكنه إجراء مقابلات أثناء أدائه لمهمته في الوقت الذي يشاءه؛ في بداية المهمة، أثناء المهمة، أو في نهاية المهمة، وهذا حسب ما تتطلبه الضرورة.

حتى تكون المراجعة ناجحة وتؤدي الغرض المطلوب، لا بد أن تركز على برنامج وخطة هادفة تحدد مسبقا من طرف المراجع. ويأخذ أسلوب المقابلة المراحل الآتية²:

أ- تحضير المقابلة:

¹ - JACQUES RENARD, op-cite , p : 309.

² - JACQUES RENARD, idem, p-p : 318 – 321.

يتعين على المراجع في هذه المرحلة الأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

- تحضير الموضوع وتحديد خطة المقابلة والأهداف المرجوة.
- معرفة الأشخاص المعنيين بالمقابلة والغرض المحدد من مقابلة كل واحد منهم.
- إعداد الأسئلة بشكل صحيح (بسيطة، مفتوحة، واضحة...الخ).
- تحديد موعد المقابلة مع الجهة المستجوبة (التاريخ، المكان).

ب- إجراء المقابلة:

أثناء المقابلة يجب على المراجع:

- التعريف بنفسه، عرض موجز لأهداف المهمة، وتوضيح الأساليب المستعملة.
- خلق الجو المناسب للمقابلة بتوظيف طرق الاتصال المناسبة مع الشخص المستجوب.
- الإنصات والإمعان الجيد للشخص المستجوب، وأن يترك له الحرية في التعبير والإجابة وذلك طبعاً في حدود موضوع المهمة.
- أن يكون على دراية تامة بأن الشخص المستجوب يكون قد فهم السؤال، وإذا لزم الأمر إعادة صياغته للفهم الصحيح.
- توجيه المقابلة نحو الأهداف المسطرة وفي المدة الزمنية المحددة.

ج- إنهاء المقابلة:

عند الانتهاء من طرح الأسئلة على الشخص المستجوب، يجب على المراجع الداخلي أن يراعي النقاط الآتية:

- الحصول على مصادقة المستجوب حول أهم النقاط التي تم التطرق إليها.
- إنهاء المقابلة بعبارات الشكر والتقدير للمستجوب على الوقت الذي كرّسه للمقابلة.

3- أدوات الإعلام الآلي Les outils informatiques :

إدماج أدوات الإعلام الآلي في عمل المراجع الداخلي أثناء تأديته لمهامه، أو حتى لتنظيم خلية المراجعة الداخلية ككل، أصبح من الضروري نظراً لتعدد العمليات والأشكال التنظيمية والسياسية، ولا يمكن الاعتماد على نوع واحد من أشكال ووسائل الإعلام الآلي، بل يتطلب الأمر تخصيص برامج آلية تقريبا لكل نشاط من أنشطة المراجعة، نذكر منها:

- برنامج إعداد الخطط ومتابعتها.
- برامج متابعة أوقات المراجعين.
- وسائل لقياس فعالية مهمة المراجعة.
- برنامج لمراقبة موازنة قسم المراجعة الداخلية.

4- التحقيقات والمقاربات الأخرى: Vérifications et rapprochements divers

تتمثل التحقيقات والمقاربات في الآتي:

أ- التحقيقات:

وهي التحقق من كل ما يمكن ملاحظته.

ب- المقاربات:

الحصول على المعلومة من مصدرين ثم المقارنة بينهما

ج- المصادقات:

التأكد من المعلومات والبيانات من طرف خارجي، تستعمل بالخصوص من طرف المراجع الخارجي.

الفرع الثاني: أدوات الوصف

نحاول أن نبين أدوات الوصف التي يعتمد عليها المراجع الداخلي أثناء أدائه عمله، وتتمثل في العناصر

الآتية:

1- المعاينة المادية L'observation physique

المعاينة المادية الميدانية هي عملية لتحصيل وإدراك الحقيقة الحالية والفعلية للموجودات (الأصول) والإجراءات¹، حيث لا يكفي المراجع بالتأكد من الوثائق المستندية فحسب، بل يتعداه إلى النزول إلى المخازن وغيرها، لمعاينة حقيقة ما هو موجود على الوثائق المستندية وتشمل المعاينة المادية:

- الإجراءات والمسارات.

- الأصول.

- العمليات المنجزة والوثائق.

- السلوك المهني والأداء.

المعاينة المادية تشمل كل الإجراءات، الموجودات، الإنتاج... الخ، وتأخذ المعاينة شكلين:² المعاينة

الميدانية المباشرة والمعاينة غير المباشرة؛

أ- المعاينة المباشرة:

تشمل المراجعة البصرية الدقيقة التي تسمح بإدلاء الرأي حول الحالة المادية أو العملية للموضوع محل

المراجعة.

ب- المعاينة غير المباشرة:

تشمل هذه المراجعة الإثبات من خلال المستندات والوثائق ذات الطابع القانوني، والوثائق المتحصل عليها

من العملاء التي تربط المؤسسة بهم علاقات قانونية محددة وصارمة.

2- الطريقة السردية Narratif :

توجد طريقتين للسرد؛ الأولى: السرد من طرف الشخص المستجوب (بفتح الواو)، والثانية: السرد من

طرف المراجع الداخلي، الأولى شفوية والثانية كتابية، تتميز كلتا الطريقتين بأنهما لا تتطلبان التحضير المسبق

للموضوع محل الاستفهام والتساؤل، كما لا تتطلبان أية معرفة مسبقة بهذا الأخير.

¹ - Olivier LEMANT, La conduite d'une mission d'audit interne, éd- Dunod, Paris 1995, p : 201.

² - idem, p-p : 202 – 203.

الطريقة الأولى تعتبر الأكثر فعالية، وهي التي توفر الكم الأكبر من المعلومات، إذ أنّ الطريقة الثانية ما هي إلا تنظيم هي إلا تنظيم ومصادقة على المعلومات من طرف المستجوب¹.

- الهيكل التنظيمي: L'organigramme fonctionnel

الهيكل التنظيمي من المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، دور المراجع في مهمته هو دراسته وتقييمه وهذا بناء على المعلومات التي يحصل عليها المراجع الداخلي عن طريق: المقابلات، المعاينات، الطريقة السردية... الخ.

يتميز الهيكل التنظيمي بأنه لا يحمل أسماء الأشخاص القائمين بالمهام والوظائف، وإنما الأفعال والمهام الموكلة لهؤلاء الأشخاص، كما يستعمل الهيكل التنظيمي لمعرفة ما إذا كان هناك:

- شخص واحد يقوم بعدة وظائف.

- وظيفة واحدة منجزة من عدة أشخاص.

- الوظائف الشاغرة.

- الأشخاص بدون وظائف².

4- شبكة تحليل الوظائف : La grille d'analyse des tâches

تسمى أيضا شبكة الفصل بين الوظائف، يستعملها المراجع الداخلي لمعرفة مدى قوة نظام الرقابة الداخلية من خلال مبدأ الفصل بين المهام والوظائف.

أ- هيكل شبكة تحليل الوظائف:

تتكون الشبكة من عمود أول يتضمن المهام والوظائف، وسطر يتضمن المسؤوليات والأشخاص المعنيين.

ب- طريقة العمل:

بالنسبة لكل مهمة يضع المراجع العلامة X في خانة الشخص الذي يقوم بهذه المهمة، وبعد ملئ كل الجدول بهذه الطريقة، تكون لدى المراجع نظرة عامة حول تداخل المهام، وكذا الأشخاص الذين توكل لهم أكثر من مهمة واحدة.

5- خرائط التدفق «flow-chart» : Le diagramme de circulation

هي وسيلة تسمح للمراجع بفهم كيفية سير وتدفق الوثائق والمستندات بين مختلف الوظائف والمسؤوليات، وبالتالي تكون لدى المراجع نظرة شاملة وكاملة لتدفق وسير المعلومات في النظام.

الفرع الثالث: ملف المراجعة الداخلية

المراجع الداخلي وأثناء القيام بمهامه، مطالب بمسك ملفين ضروريين هما؛ الملف الدائم والملف الجاري (المراجعة)³، وذلك لتنظيم عمل المراجعة الداخلية، والتأكد من أنه جمع كل العناصر الضرورية التي تمكنه من الإدلاء برأيه، مدعما بأدلة الإثبات والقرائن الكافية حول الأنظمة الرقابية محل الفحص والتقييم.

¹ - JACQUES RENARD, op.cit., p : 332.

² - idem, p : 333.

³ - محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ، ص 44-46.

وجود هذين الملفين يمثل بنكا للمعلومات ينبغي على المراجع الداخلي العناية بهذه الملفات والأوراق العمل، واعتبارها أسرار عمل لا يجوز الإطلاع عليها إلا من طرف الأشخاص المعنيين.

- الملف الدائم Le dossier permanent :

يتضمن هذا الملف خاصة العناصر الآتية:

- عموميات حول القسم أو النظام موضوع المراقبة.
- نظام الرقابة الداخلية: كل الوثائق التي تسمح بتقييم النظام مثل توزيع المهام، استمارات المراقبة الداخلية، خرائط التدفق... إلخ.
- المعلومات المحاسبية والمالية حول القسم محل المراجعة.
- معلومات حول نظام المعلوماتية.

2- الملف الجاري (المراجعة Le dossier d'audit)

يتضمن هذا الملف بالخصوص:

- تنظيم وتخطيط المهمة: البرنامج العام، قائمة المتدخلين، الرزنامة الزمنية ومتابعة الأشغال.
- تقييم نظام الرقابة الداخلية: شرح الأنظمة، خرائط التدفق واستمارات الرقابة الداخلية، العينات المدروسة والأخطاء المكتشفة.

المطلب الثالث: تنظيم قسم المراجعة الداخلية وموقعه في المنظمة

لكي يؤدي قسم المراجعة الداخلية مهامه بفعالية كبيرة، يجب أن تتوفر مجموعة من الخصائص التي يجب أن يتصف بها قسم المراجعة أولا من حيث الأعضاء والتنظيم، والخصائص التي لا بد أن يتصف بها الهيكل التنظيمي للمؤسسة من حيث تموضع قسم المراجعة الداخلية بالشكل الذي يؤهله لأداء مهامه بكل استقلالية وموضوعية.

الفرع الأول: تنظيم قسم المراجعة الداخلية

يتكون قسم المراجعة الداخلية عادة من عدد قليل من المراجعين ذوي المهارة العالية، وذلك بالمقارنة مع معظم الأقسام الأخرى، وقد يقتصر الأمر في بعض التنظيمات على وجود مراجع داخلي واحد، كما قد يتسع قسم المراجعة الداخلية في تنظيمات أخرى ليشتمل أكثر من مائة (100) مراجع داخلي¹. يقوم المشرف على قسم المراجعة بإعطاء التوجيهات العامة للقسم والتخطيط ووضع سياسات وإجراءات المراجعة، وإدارة العاملين معه في القسم، والحرص على كل ما من شأنه إعطاء القيمة الإضافية لنظام الرقابة الداخلية.

يقوم المديرون بإدارة عمليات المراجعة بما في ذلك التخطيط والتنسيق... إلخ، حيث عادة ما يكون لدى المدير في قسم المراجعة خبرة إشرافية وخبرة كبيرة في مجال المراقبة. الجوانب الإشرافية لأعمال المراجعة يقوم بها المراجعون الأول، كما يتولون القيام بكثير من الأعمال الفعلية التفصيلية، وتبلغ خبرة المراجع الأول عادة ثلاث 03 سنوات.

¹ - فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص 80.

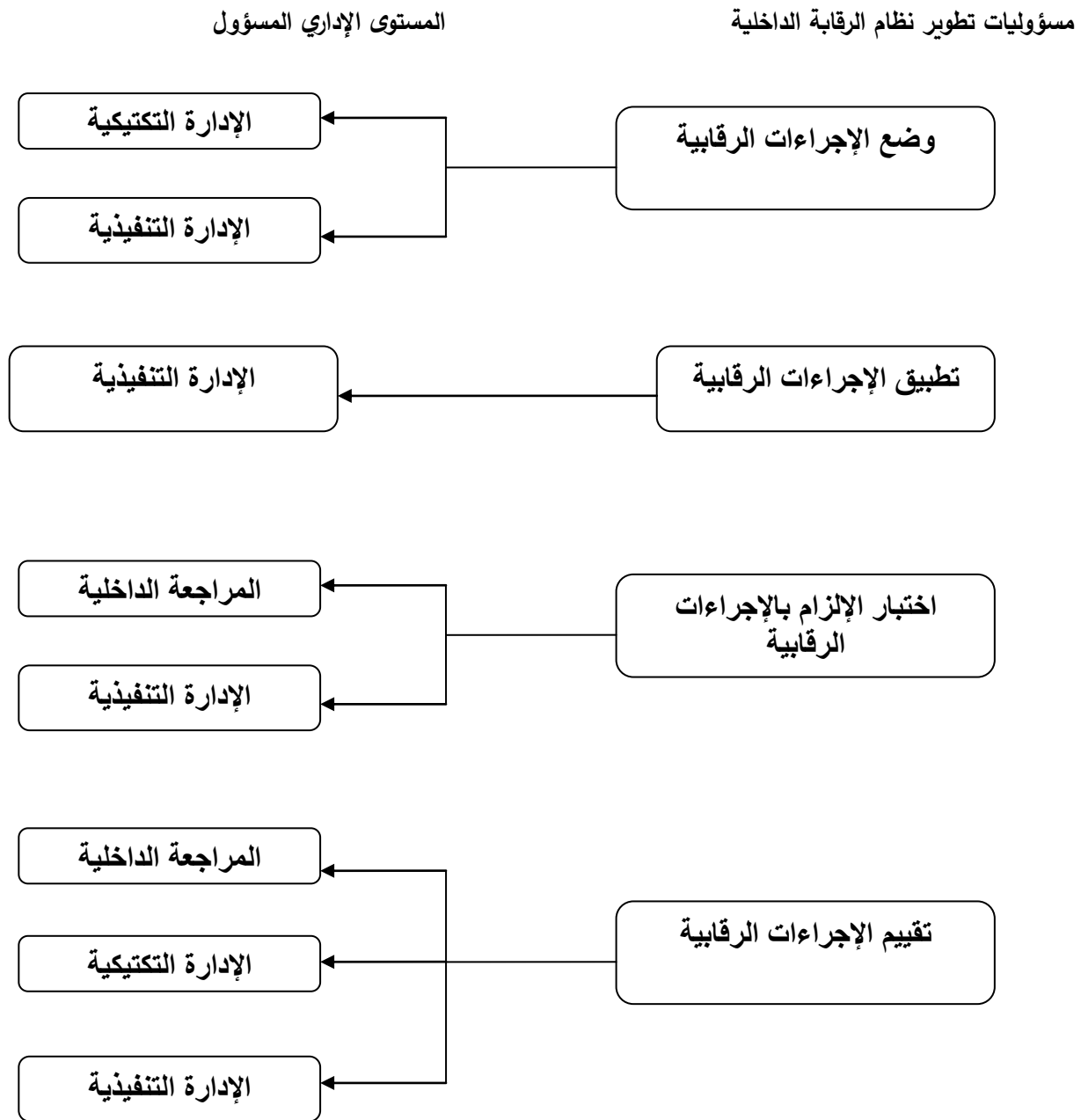
أما المراجعون المبتدئون، فهم يقومون بأداء الأعمال الروتينية غير المعقدة وهم من حديثي العهد بالمهنة ويكونون تحت التمرين.

الفرع الثاني: وظيفة المراجعة الداخلية

كبر حجم التنظيمات وتعدد الأنشطة داخلها أدى إلى ضرورة وجود أداة إدارية لمتابعة نظام الرقابة الداخلية ذاته، ذلك لأنه مهما أحسنت الإدارة التخطيط فإن التنظيم ككل يبقى عرضة للأخطار المتنوعة، وهذا مهما كانت الإجراءات الرقابية الموضوعة، فمسؤولية وضع الأنظمة الرقابية وسنّ القوانين في المؤسسة تقع على عاتق إدارة التنظيم، بينما تتولى خلية المراقبة الداخلية متابعة هذه النظم ومراقبتها وتقييمها بصورة دائمة. وتعتبر عملية تطوير الأنظمة في المؤسسة جد معقدة، لكنها تنطوي على أربع 04 مسؤوليات أساسية¹، وهي: وضع الإجراءات الرقابية، تطبيق الإجراءات، اختبار مدى الالتزام بها، تقييم الإجراءات الرقابية.

¹ فتحي رزق السوافيري وآخرون، نفس المصدر السابق، ص 74.

الشكل رقم 02: مسؤوليات تطوير نظام الرقابة الداخلية



المصدر: فتحي رزق السوافيري وآخرون مرجع سبق ذكره، ص 75.

يتضح من الشكل 02 أن المراجع الداخلي يقوم بتقييم بعدين لنظام الرقابة الداخلية وهما تصميم النظام وفعاليتها، ومن المعروف أن التصميم الجيد لنظام الرقابة الداخلية هو ذلك التصميم الذي يوفر تأكيداً كافياً بأن أهداف التنظيم سيتم تحقيقها بتكلفة معقولة، والنظام الفعال هو الذي يحقق هذه الميزة التنظيمية.

الفرع الثالث: موضع خلية المراجعة الداخلية في التنظيم:

كون وظيفة المراجعة تتناول الجانب التقييمي في المؤسسة، وكذلك الجانب الوقائي لأصولها، ما يجعلها أداة رقابية لدى المستويات العليا في التنظيم، فالمراجع الداخلي يقوم بمهامه في الإطار التقييمي والوقائي، وبالتالي فهو لا يوجه الأشخاص مباشرة في عملهم، والمراجع الداخلي مستقل في عمله، وهذه الاستقلالية تنعكس من كون خلية المراجعة الداخلية تتمتع بالاستقلالية الجزئية، ولها طابع توجيهي وتساعد الأقسام والمديريات الأخرى لتحقيق أهداف المؤسسة، بتزويدهم بالمعلومات التي يطلبونها، ولتتمتع بهذه الخاصية (الاستقلالية) نجد أنّ خلية المراجعة الداخلية تتموضع عادة في أعلى الهيكل التنظيمي.

يمكن أن نميز بين أنواع من المراجعة الداخلية (من حيث التمرکز):

- المراجعة الداخلية المركزية:

تكون باعتماد مديرية (قسم) واحدة المراجعة الداخلية لكل وظائف المؤسسة، إذ تقوم بمفردها ببرمجة المهام التي تشمل كافة الفروع والمديريات.

- المراجعة الداخلية اللامركزية:

في ظل هذا النوع تعتمد المؤسسة على هياكل للمراجعة الداخلية على مستوى كل المديريات الجهوية، الفروع، والتكتلات الجغرافية... الخ.

- المراجعة الداخلية المختلطة:

في هذا النوع من المراجعة يتم المزج بين النوعين؛ الأول والثاني، إذ يتم إرساء مديرية (قسم) للمراجعة الداخلية على مستوى المديرية العامة للمؤسسة، وجعل فروع لها على مستوى كل منطقة (تقسيم جغرافي)، لتقوم مديرية المراجعة على مستوى المديرية العامة بمراجعة المراجعات . «L'audit des audits» من خلال ما ذكرنا، يجب أن تراعي إستقلالية قسم المراجعة الداخلية بشكل تام، وأن تكون تابعة بشكل مباشر إلى الإدارة العليا التي من مسؤولياتها متابعة أمور المؤسسة وإصدار التعليمات، ووضع الضوابط والأنظمة التي قد تكون أحيانا في شخص المدير العام للمؤسسة، لذلك يستحسن أن يكون قسم المراجعة الداخلية تابع مباشرة لمجلس الإدارة من أجل ضمان تنفيذ التوصيات، حتى وإن كانت في حق المدير العام.

الفرع الرابع: لجنة المراجعة

هناك اتجاه متزايد في كثير من الشركات لإنشاء ما يطلق عليه لجنة المراجعة، وتتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين وذلك بغرض الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية، مما يزيد من إستقلالية قسم المراجعة الداخلية عن الإدارة العليا.

وكلما كانت العلاقة كبيرة بين لجنة المراجعة وقسم المراجعة كلما كانت الاستقلالية والموضوعية في المهام التي يؤديها المراجع الداخلي. يجب أن تكون لجنة المراجعة على الأقل مسؤولة على: التوظيف، الترقية، مكافأة رئيس قسم المراجعة الداخلية، كما يجب أن

يتم اعتماد جميع السياسات والمعايير والإجراءات الخاصة بالمراجعة الداخلية عن طريق لجنة المراجعة.

على الرغم من أن المساءلة الإدارية لقسم المراجعة الداخلية يجب أن تكون للجنة المراجعة، إلا أن الواقع العملي قد يختلف كثيراً عما يجب أن يكون، ذلك أن أعضاء لجنة المراجعة هم من أعضاء مجلس الإدارة غير المتفرغين ولديهم الكثير من المسؤوليات الأخرى خارج الشركة مما يجعل عملية إشرافهم على قسم المراجعة الداخلية أمراً من الصعوبة بمكان، نتيجة لذلك فإن أقسام المراجعة الداخلية تكون من الناحية العملية تحت المساءلة الإدارية للإدارة العليا تشارك لجنة المراجعة عادة في المساءلة الإدارية لقسم المراجعة الداخلية مع الإدارة العليا وذلك باعتماد توظيف، وفصل المشرفين على قسم المراجعة الداخلية وبعتماد جداول عمل هذا القسم وكذلك خططه التوظيفية وموازنة مصروفاته ومراجعة أداء المراجعين الداخليين بالمشاركة في الإدارة العليا¹.

¹ - فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص 82.

خلاصة الفصل الأول:

نظام الرقابة الداخلية عبارة عن كافة الإجراءات والمفاهيم والوسائل والطرق التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى التحكم في أنشطة المؤسسة، لذلك يجب توافر عدة عوامل لتحقيق الرقابة الداخلية في هذه المؤسسة، وحتى يكون نظام الرقابة فعالاً يجب أن تتوفر في المؤسسة عدة مقومات من بينها؛ خلية المراقبة الداخلية التي تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية لتنفيذه.

خلية المراجعة الداخلية من بين وسائل الرقابة والتقييم التي تمارسها المؤسسة من خلال هيئة مستقلة تنظيمياً، تتمتع بكل الصلاحيات وتعمل بكل موضوعية ونزاهة لإعطاء رأي محايد عن فعالية مجموع الإجراءات والطرق... إلخ، والتي مجموعها يشكل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

وظيفة المراجعة الداخلية لا تتم إلا في إطار مهني ذو أبعاد احترافية، وهذا حتى يعطى للمراجعة الداخلية الصورة اللائقة بها، والتي من خلالها يمكن للمراجع الداخلي مزاولة نشاطه بموضوعية واستقلالية لبلوغ أهداف الرقابة الداخلية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة لدى شركة

التأمين وإعادة التأمين

CAAR

تمهيد:

تقوم مبادئ التأمين أساسا على التآزر والتعاون، وهي الفكرة التقليدية التي حاولت التشريعات المقارنة الحفاظ عليها دائما من خلال قوانين التأمين، والتي بدورها لا تنصب على تنظيم عقد التأمين فقط وإنما على تنظيم سوق التأمين ككل بتنظيم عمل ودور كل الأشخاص المعنوية والطبيعية التي تمارس النشاط التأميني، وكذلك بهدف حماية المؤمن عليهم بصفة خاصة باعتبارهم الفئة الأضعف، لهذا تدخل المشرع في جل الدول التي تأخذ بنظام التأمين ليحمي تلك الفئة عن طريق وضع نصوص قانونية أمرت تفرض رقابة السلطات العمومية على قطاع التأمين رقابة فعالة يكون الهدف من ورائها إلزام شركات التأمين بالوفاء بتعهداتها والتزاماتها.

وهكذا سنحاول من خلال هذا الفصل إبراز ما يلي:

المبحث الأول: التأمين

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في شركات التأمين

المبحث الثالث: شركات التأمين

المبحث الأول: التأمين

قد يتعرض الإنسان طوال حياته الى العديد من المخاطر اليومية والحوادث، مما تجله يبحث عن مخاطر بأقل تكلفة ممكنة، وقد تولدت هذه الرغبة في تقليل مخاطر الى انشاء ما يسمى بتأمين ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى دراسة التأمين على شكل ثلاث مطالب، حيث في المطلب الأول نتناول عموميات التأمين وفي المطلب الثاني سوف نتطرق في هذا المبحث الى دراسة التأمين في ثلاث مطالب وهي :

- المطلب الأول: عموميات حول التأمين.

- المطلب الثاني: ماهية التأمين.

- المطلب الثالث: عقود التأمين وإعادة التأمين.

المطلب الأول: نشأة وتطور التأمين

يعتبر التأمين التعاوني أقدم أنواع التأمين ظهوراً، حيث كان الأفراد يتعاونون فيما بينهم في درء المخاطر المعرضين لها، إما على مستوى العائلة أو القبيلة، أو على مستوى الجماعات الذين ينتمون لحرفة. أو مهنة واحدة، في صورة جمعيات تأمين تعاونية يدفع أعضاؤها اشتراكات معينة، ومن حصيلة هذه الاشتراكات تتحمل الجمعية أعباء الأضرار التي تقع على أعضائها.

كما عرف الصينيون القدامى التأمين البحري منذ القرن الخامس عشر الميلادي، حيث كان التجار يقومون بتقسيم البضاعة المراد شحنها بحراً الى عدد كبير من اجزاء وتوزيعها على عدة سفن. وذلك تفادياً لخطر غرق البضاعة بكاملها أو بجزء منها.

كما شهد هذا النوع انتشار واسعاً في القرن الرابع عشر مع انتشار التجارة البحرية في دول إيطاليا وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط¹.

أما التأمين على الحياة، فإن الرومان هم أول من عرفوه، وأول وثيقة تم اصدارها كانت عام 1635 ويعتبر عام 1966 هو العام الحاسم في نشأة التأمين، حيث حدث حريق في لندن التهم حوالي 85 % من مبانيها. وبناء على ما خلفه هذا الحريق من خسائر مادية جسيمة، نشأت الحاجة إلى إنشاء شركات تأمين من الحريق، كما بدأ هذا النوع من التأمين في الظهور في بلدان أخرى مثل ألمانيا عام 1837، وفرنسا عام 1845، وخلال القرن الثامن عشر الميلادي، انتشر تأمين الحريق في أنحاء أوروبا كاملة وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي القرن التاسع عشر الميلادي، حدثت الثورة الصناعية وانتشرت الآلات الميكانيكية والمعامل والمختبرات والمصانع، ونشأ نوع جديد من التأمين وهو التأمين من المسؤولية مثل التأمين من حوادث المصانع والمختبرات العلمية وحوادث السيارات.

¹ - سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، " التأمين وأحكامه"، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2003، ص44.

وقد واكب الثورة الصناعية أيضا، ظهور نوع آخر من التأمين وهو التأمين الاجتماعي، الذي يهدف إلى حماية العمال من أخطار الشيخوخة والعجز الكلي أو الجزئي أو الوفاة، ويدخل ضمن هذا النوع من التأمين، التأمين من إصابات العمل الذي تحرص عليه معظم الشركات الصناعية.

ومع نهاية القرن التاسع عشر، ظهر التأمين على الحياة، وقد لاقى هجوما عنيفا من مختلف الأوساط باعتباره مقامرة ومضاربة بحياة الإنسان لا تليق بالخلق والكرامة والآداب العامة، حتى أنه صد مرسوم فرنسي يقضي بحظر هذا النوع من التأمين عام 1981 م .

ولكن مع مرور السنوات أصبح هذا النوع مطلوباً في جميع الدول، نظرا لما يعتقد البعض من فوائد على حياة الإنسان وخاصة إذا تعرض إلى الوفاة أو أصابه عجز أو مرض أقعده عن العمل. ومع هذه الأحداث جميعا، نشأ التأمين التبادلي (التعاوني) الذي تقوم به الهيئات التعاونية الذي ما لبث أن تطور إلى تأمين تبادلي تقوم به الشركات المتخصصة¹.

المطلب الثاني: ماهية التأمين

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التأمين (الفرع الأول)، ثم بعدها نتطرق إلى أهمية التأمين (الفرع الثاني)، ثم نتطرق إلى أنواع التأمين (الفرع الثالث)، وأخيرا نتطرق إلى وظائف التأمين (الفرع الرابع).

الفرع الأول: مفهوم التأمين

1- تعريف التأمين لغة: التأمين من أمن، أي أطمأن وزال خوفه وهو بمعنى سكن قلبه، وكذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف، ومن ذلك قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم «وآمنهم من خوف» ، وقوله تعالى: «وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا».

2- تعريف التأمين اصطلاحا:

يعرف كل من " هيمس، وويليامس «: التأمين كطريقة يتم بواسطتها تجميع الأخطار المعرض لها مجموعة من الأشخاص أو المنشآت عن طريق تحصيل الاشتراكات التي تعتبر بمثابة رأس المال الذي يدفع منه التعويضات²

3. تعريف التأمين فنيا :

كما عرف أيضا من الناحية الفنية التأمين هو عملية يقوم بمقتضاها المؤمن بتنظيم التعاون بين عدد من المؤمن لهم يتعرضون لمخاطر معينة، ويقوم بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة له من بينم بفضل الرصيد المشترك للأقساط التي يجمعها منهم.³

4 تعريف التأمين قانونيا:

¹ - سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، نفس المرجع السابق، ص45.

² - عيد أحمد أبو بكر، "إدارة الخطر والتأمين"، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص9.

³ - Yvonne Lambert Faivre, droit des assurances, édition Dalloz, paris, 2001, p39.

أما من الناحية القانونية فقد عرفه المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري: «التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغ من المال، في حالة وقوع الحادث أو تحقيق الخطر المبني في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤدي بها المؤمن له للمؤمن»¹.

من خلال ما سبق، أن أكثر التعريفات دقة للتأمين، والذي يمكن اعتباره تعريفا جامعاً أو قريباً من ذلك هو تعريف الفرنسي " هيمار " إذ عرف التأمين أنه: «عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف هو المؤمن له على تعويض مقابل دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح الغير من الطرف الآخر هو المؤمن، يتعهد بمقتضاه هذا الأخير بدفع أداء معيناً عند تحقق الخطر المؤمن عليه»².

الفرع الثاني: أهمية التأمين

للتأمين فوائد عديدة سواء بالنسبة للأفراد أو المجتمع بشكل عام منها:

- تحقيق مبدأ التعاون بين مجموعه من الأفراد ارد معرضين لنفس الخطر، وتأمين مستقبلهم بالمشاركة في تحمل الأخطار التي ربما يتعرضون لها.
- يساعد التأمين في المحافظة على ثروات المنشأة من خلال تعويضها عن الخسائر التي قد تتعرض لها من جراء الخطر.
- يساعد التأمين في الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمنشأة.
- يوفر الطمأنينة في نفوس الأفراد.
- يوفر التأمين الوقاية والامان للأفراد والشركات على السواء من خلال دراسة مسببات الخطر ووضع الحلول والإجراءات المناسبة لمعالجة كل نوع من أنواع الخطر.
- يساعد التأمين على الادخار، المتمثل بالأقساط المتجمعة لدى شركات التأمين، والتي تساعد عائلة الفرد بعد وفاته عند التأمين على الحياة .
- يوفر التأمين فائدة كبيرة للاقتصاد الوطني من خلال قيام شركات التأمين باستثمار أقساط التأمين المتجمعة لديها في المشروعات العامة والخاصة، من خلال القروض التي تقدمها للشركات أو الأفراد، والتي تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة³.

- يسهل التأمين في حصول الأفراد على القروض من المصارف، لأن أغلب المصارف تتردد في منح القروض للأفراد خوفاً من عدم تسديدها عند وفاتهم، ولكن عندما تعلم المصارف أن الأفراد الذين يرغبون في الحصول

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون المدني، الباب العشر، عقود الغرر، الفصل الثالث، القسم الأول، أحكام عامة، 2007، ص 1.

² - بلال ملاخسو، مداخلة بعنوان " دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2010-1997"، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول، جامعة الشلف 04، 03 ديسمبر 2012، ص 5.

³ - حسين عباس حسين، والمجتمع للأفراد وفوائده التأمين أهمية <http://www.uobabylon.edu.iq> ، تاريخ الإطلاع: 2023/03/22.

على القروض يمتلكون وثيقة تأمين على الحياة، فإنها ال تتردد في منحهم القروض، لأنها ستكون قادرة على استيفاء قيمة القرض من شركة التأمين عند وفاة الشخص المقترض.¹

الفرع الثالث: أنواع التأمين

بالرغم من كثرة الشروط التي يجب أن تتوفر في الأخطار حتى تكون قابلة للتأمين إلى أن حاجة الإنسان ولدت أنواع كثيرة من التأمين حيث يؤدي حصرها إلى قائمة طويلة من الصعب استعمالها تماما، لذلك تنشأ الرغبة في محاولة تقسم هذه الأنواع وتوزيعها في فئات معينة. كما يمكن إجراء التقسيم تبعا أغراض مختلفة وبذلك نستطيع أن نميز بين أنواع مختلفة من التقسيم نستخلصها في التالي:

1- التقسيم تبعا لخطر المؤمن ضده:

ونميز بين الأنواع التالية:

أ. تأمينات الأشخاص:

ويقصد بها التأمين ضد الأخطار التي تصيب الأشخاص مباشرة في حياتهم أو صحتهم أو أعضائهم أي أنها تدخل في إطار المناسبات الاجتماعية كالتأمين على الحياة والتأمين ضد المرض، التأمين ضد البطالة، التأمين ضد الحوادث الشخصية ... الخ.²

ب. تأمينات الممتلكات:

وهي التأمينات ضد الأخطار التي تصيب ممتلكات الشخص ويدخل في إطارها التأمين ضد السرقة، التأمين ضد الحرب تأمين الممتلكات عند الزلازل والبراكين، التأمين البحري وتأمين المحاصيل الزراعية ضد تقلبات الطبيعة.

ج. تأمين المسؤولية المدنية:

وهي التأمينات ضد الأخطار التي تصيب أشخاص ال عاقلة لهم بهذا الخطر وإنما يكونون هم المتضررين أي أن الذي أصيب بالخطر شخص والذي تسبب بالخطر شخص آخر هو المسؤول عنه، وامتد إلى ممتلكاتهم، وتأمين المسؤولية المدنية أصحاب السيارات والسفن والطائرات وكذلك تأمين المسؤولية المدنية الانسحاب الأعمال من إصابات العمل وأمراض المهن الخ.³

¹ - حسين عباس حسين الشمري، المرجع السابق.

² - عبد العزيز فهمي هيك، مبادئ في التأمين ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1985، ص 43.

³ - نفس المرجع السابق، ص 44.

2- التقسيم على أساس الإدارة العلمية للتأمين ونميز بين النوعين الآتيين:

أ. التأمين على الحياة:

ويشمل جميع التأمينات المتعلقة بحياة الإنسان مثل دفع مبلغ عند وفاته أو دفع مبلغ معين عند بلوغه سن معين أو ضمان معاش يدفع له خلال فترة معينة من حياته¹.

ب. التأمين العام:

هو على العكس من التأمين على الحياة أي أنه يشمل على جميع التأمينات ماعدا الحياة ويذكر فيه التأمين البحري والتأمين ضد السرقة، والتأمين ضد الاختلاس والتبديد، وتأمين الطيران والتأمين على الماشية التأمين و الممتلكات الحية⁴².

2 التقسيم تبعاً للغرض من التأمين

ويمكن التمييز بين النوعين الآتيين:

أ. التأمينات الخاصة أو الاختيارية:

وهي جميع التأمينات التي يكون فيها الشخص حراً في التأمين أو عدم التأمين مثل التأمين على الحياة والتأمين ضد الحريق والتأمين البحري

ب. التأمينات الاجتماعية أو الإجبارية:

ويدخل في هذا الإطار جميع التأمينات التي يفرضها القانون في بعض الدول لأغراض اجتماعية، حيث أن المستفيدين منها لا يساهمون إلا بجزء بسيط في شكل أقساط التأمين مثل تأمين إصابات العمل، وأمراض المهنة بالنسبة للعمال وغيرها³.

4- لتقسيم حسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن

ونميز عدة أنواع من التقسيم حسب الهيئة التي تقوم بدور المؤمن ونذكر منها:

أ. التأمين التبادلي:

وهو أن يتفق عدد من الأشخاص عندما يتعرض كل منهم لخطر معين وعندما يكون من الممكن تقدير الخسارة المالية التي يمكن أن تحل بهم عند وقوع الخطر أن يساهموا جميعاً في تكوين رصيد يعوض به كل من تحل به الخسارة منهم.

ب. التأمين التعاوني:

ويقوم هذا التأمين على التعاون، حيث أن الجمعيات التعاونية هي التي تقوم بهذا النوع من التأمين والتي تنشأ فقط لهذا الغرض أو أغراض مختلفة يكون التأمين واحداً منها.

¹ - عبد العزيز فهمي هيكل، المرجع السابق، ص 44.

² - نفس المرجع السابق، ص 44.

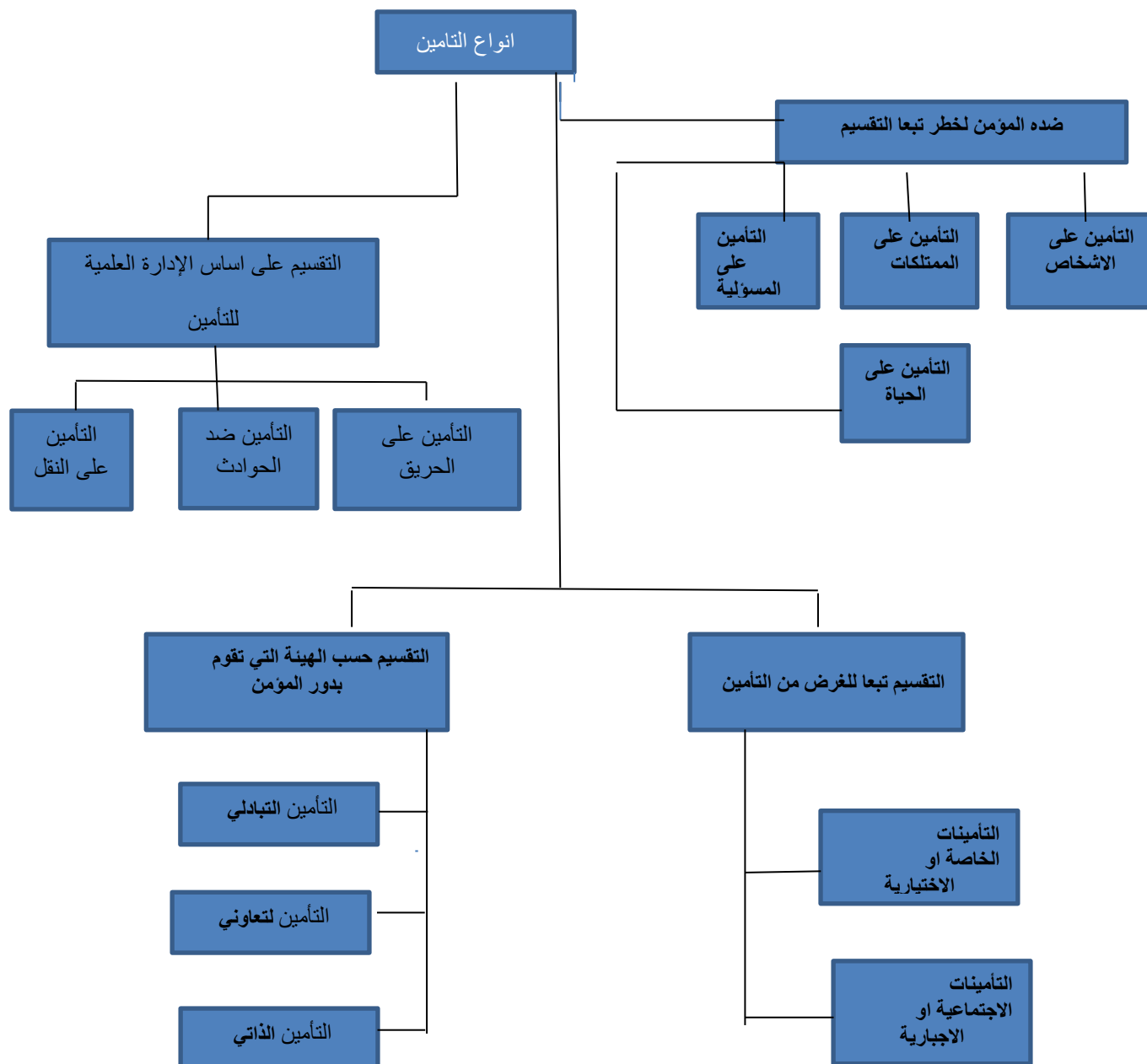
³ - نفس المرجع السابق، ص 45.

ج. التأمين الذاتي:

يقوم هذا التأمين على شكل ادخارات حيث يرى بعض الأشخاص وخاصة منهم رجال الأعمال أن ما يدفعونه لشركات التأمين من أقساط يفوق ما تدفعه من تعويضات عند تعرضهم لخطر معين، لذلك يعتقدون أنهم قادرين على تكوين احتياطي خاص بهم يعوضون به الخسائر التي قد تنتج عند وقوع هذا الخطر¹.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الشكل الموالي:

شكل رقم 3: أنواع التأمين.



المصدر : اعداد من الطاب بالاعتماد على المرجع السابق، عبد العزيز فهمي هيكل، ص 16

¹ - عبد العزيز فهمي هيكل، نفس المرجع السابق، ص 45

الفرع الرابع: وظائف التأمين

إن التأمين يشمل عدة وظائف أهمها:

1. تقديم خدمة الحماية والأمان:

توفر شركة التأمين الحماية وأمان ضد الأخطار الذي قد يتعرض لها المؤمن له، وتحميه من الخسائر التي قد تصيبه وذلك بطريقة تعويضه عن ذلك¹.

2. تنشيط عملية الائتمان.

3. غالبا ما يشترط المقرض التأمين على الشيء المرهون ضد السرقة أو الحريق، حتى يستطيع أن يستوفي دينه منه مبلغ التأمين في حالة تعرض المال المرهون إلى الخطر.

4. وسيلة لتجميع رؤوس الأموال.

يؤدي تراكم الأقساط إلى تكوين رؤوس الأموال لدى شركة التأمين، وبالتالي تقوم باستثمارها لتدعيم الاقتصاد الوطني، فالتأمين يعمل على جمع مدخرات ثم توظيفها.

5. وسيلة ربط وتقارب بين الدول.

تتشابه في نظم التأمين والمخاطر التي يغطيها، والأسس الفنية التي يركز عليها مما يؤدي إلى تشابه كثير من القواعد بين الدول، مما يساعد على التقارب بين الشركة المحلية والشركة الدولية للتأمين سواء التأمين لديها أو الاشتراك معها في تغطية المخاطر مثل (مخاطر الشحن).

6. التأمين يساهم في تطوير القانون:

يلعب التأمين دورا هاما في تطوير القانون، وذلك من حيث تطوير قواعدها، ومن حيث الأساس التي تقوم عليها، حيث ابتعد بها القضاء والشرع أكثر من مناسبة من النطاق التقليدي القائم على أساس الخطأ المفترض، أو تحمل تبعية حماية الشخص المضرور²

المطلب الثالث: عقود التأمين وإعادة التأمين

التأمين ما هو الا اتفاق يقوم بين طرفين هما المؤمن والمؤمن له، وهذا التعاقد يتمثل اما في عقد تأمين او عقد إعادة تأمين، ولكل نوع من العقد مميزات خاصة به وشروطه الخاصة.

الفرع الأول: مفهوم عقد التأمين

يعرف عقد التأمين بأنه "عقد يلتزم فيه المؤمن (شركة التأمين)، بأن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد (الورثة)، مبلغ من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر عند وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد، وذلك نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن"³.

¹ - صالح سليمان عيد وآخرون، "محاسبة المصارف وشركات التأمين"، منشورات كلية المحاسبة، الجزائر، 2000، ص 339 .

² - نفس المرجع السابق، ص 339 .

³ - عباس أحمد رضوان، "المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك-شركات التأمين)، بدون ناشر، 1993، ص 289.

الفرع الثاني: أطراف عقد التأمين

يمكن أن يقتصر عقد التأمين على طرفين المؤمن والمؤمن له و، قد يتعداه إلى أكثر كما يلي:

1. المؤمن:

هو الهيئة أو الجهة التي تتولى دفع مبلغ التأمين أو قيمة التعويض عند تحقق الخطر المؤمن منه. ويختلف الشكل الذي يتخذه المؤمن باختلاف طرق إجراء التأمين وباختلاف نوعه، وهناك ستة أشكال رئيسية يمكن أن يتخذها المؤمن يختلف كل منها عن الآخر من حيث: طريقة الإدارة ورأس المال، طريقة الاكتتاب في التأمين والهدف من التأمين.¹

2. المؤمن له أو المستأمن:

هو الشخص الطبيعي أو المعنوي موضوع التأمين الذي يتحمل التكلفة المترتبة عنه، والمتمثلة في الالتزام بدفع قيمة الأقساط، مقابل ذلك يحق له الحصول على التعويض إذا تعرض للخطر المتفق عليه في العقد.

3. المستفيد:

هو الطرف أو الجهة سواء كانت طبيعية أو اعتبارية التي تستحق مبلغ التعويض عند حصول الخطر وفق نص العقد؛ وعادة ما يكون هو المؤمن له إلى في بعض الحالات التي ينص عليها العقد بخالف ذلك فقد يكون المستفيد غير المؤمن له وهو ملز بتقديم كافة المعلومات والبيانات المطلوبة عند تحقق الخطر.²

الفرع الثالث: أنواع عقود التأمين

هناك عدة أنواع لعقود التأمين نذكرها فيما يلي:

- عقود التأمين على الحياة.
- عقود التأمين البحري.
- عقود التأمين على الحريق.
- عقود التأمين ضد السرقة.
- عقود تأمين الحوادث الشخصية.
- عقود تأمين السيارات.³

الفرع الرابع: مفهوم عقد اعادة التأمين

عندما تقوم شركة التأمين بإبرام عقود تأمين تزيد على طاقتها، حرصاً على استقطاب العملاء والاحتفاظ بهم وإرضائهم، فإنها تقبل جميع العمليات المعروضة عليها بما في ذلك الجزء الزائد عن حاجتها وتحفظ لنفسها

¹ - إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، "مبادئ التأمين، الدار الجامعية"، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 68.

² - علي المشاقبة آخرون، "إدارة الشحن التأمين"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 87.

³ - عرفات إبراهيم فياض، "إدارة التأمين والمخاطر"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 14.

بجزء يتناسب مع طاقتها التأمينية ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى، وتعرف هذه العملية بعملية إعادة التأمين.¹

ويطلق على الشركة التي تعاقدت مع المؤمن الأصلي بالشركة الأصلية أو الشركة المعيدة للتأمين أو المتنازلة أو البائعة، بينما يطلق على الشركة التي يعاد لديها التأمين الزائد بشركة إعادة التأمين أو الشركة المشترية أو الشركة المتنازل لها.²

كما قد تلجأ شركات التأمين إلى إعادة التأمين حينما تأخذ على عاتقها تأمين مشروعات كبرى ومنشآت ضخمة ذات قيم تفوق قدراتها المالية، كتأمين المنشآت الذرية والمصانع الحربية والممتلكات ذات التكلفة الباهظة التي لو حلت كارثة لما استطاعت شركة واحدة مهما بلغت أموالها وقدراتها تحمل تعويض خسائرها. وبهذا أصبحت شركات التأمين لديها الاستعداد لتقبل أي عملية تأمينية مهما كانت ضخامتها، فتحتفظ لنفسها بما يناسب إمكانياتها، وتعيد تأمين ما عدا ذلك عند شركات إعادة التأمين الكبرى.³

مما سبق عرفنا ان إعادة التأمين هي عقود تتحملها شركة تأمين كل او جزئ من الخطر الذي تحملته شركة أخرى، بشرط تحمل الشركة الأولى لقسط مالي تدفعه للشركة الثانية ويسمى قسط إعادة التأمين.

الفرع الخامس: طرق إعادة التأمين

تتم عملية إعادة التأمين بطرق مختلفة ويسعى المؤمن الأصلي الاختيار الطريقة التي تتلاءم احتياجاته التزاماته، وأهم هذه الطرق:

1 الطريقة الاختيارية في إعادة التأمين.

هنا يكون لدى المؤمن الأصلي الحرية في أن يعيد أو لا يعيد التأمين بالنسبة لأي عملية ترد إليه كما يكون لديه الحرية في اختيار الجهة التي سيعيد التأمين لديها ويكون لديه الحرية أيضا في اختيار المبلغ المعاد التأمين به، والحرية هنا تكون لكل طرفي التعاقد.⁴²⁴

2 طريقة إعادة التأمين بالاتفاقية (الطريقة الإجبارية) .

تبرم هذه الصيغة على هيئة اتفاق بين المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين بحيث يتم تحويل عملية تأمينية تخضع لهذه الاتفاقية.

ا. اتفاقية إعادة التأمين النسبية.

حسب هذه الاتفاقية يتم تقسيم الأقساط والخطر ومبلغ التأمين بشكل نسبي بين المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين.

⁴ - سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، "التأمين وأحكامه"، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2003، ص 74.

¹ - سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، نفس المرجع السابق، ص 74.

² - نفس المرجع السابق، ص 74.

³ - أسامة عزمي سلام، "إدارة الخطر والتأمين"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص

ب. اتفاقية إعادة التأمين غير النسبي.

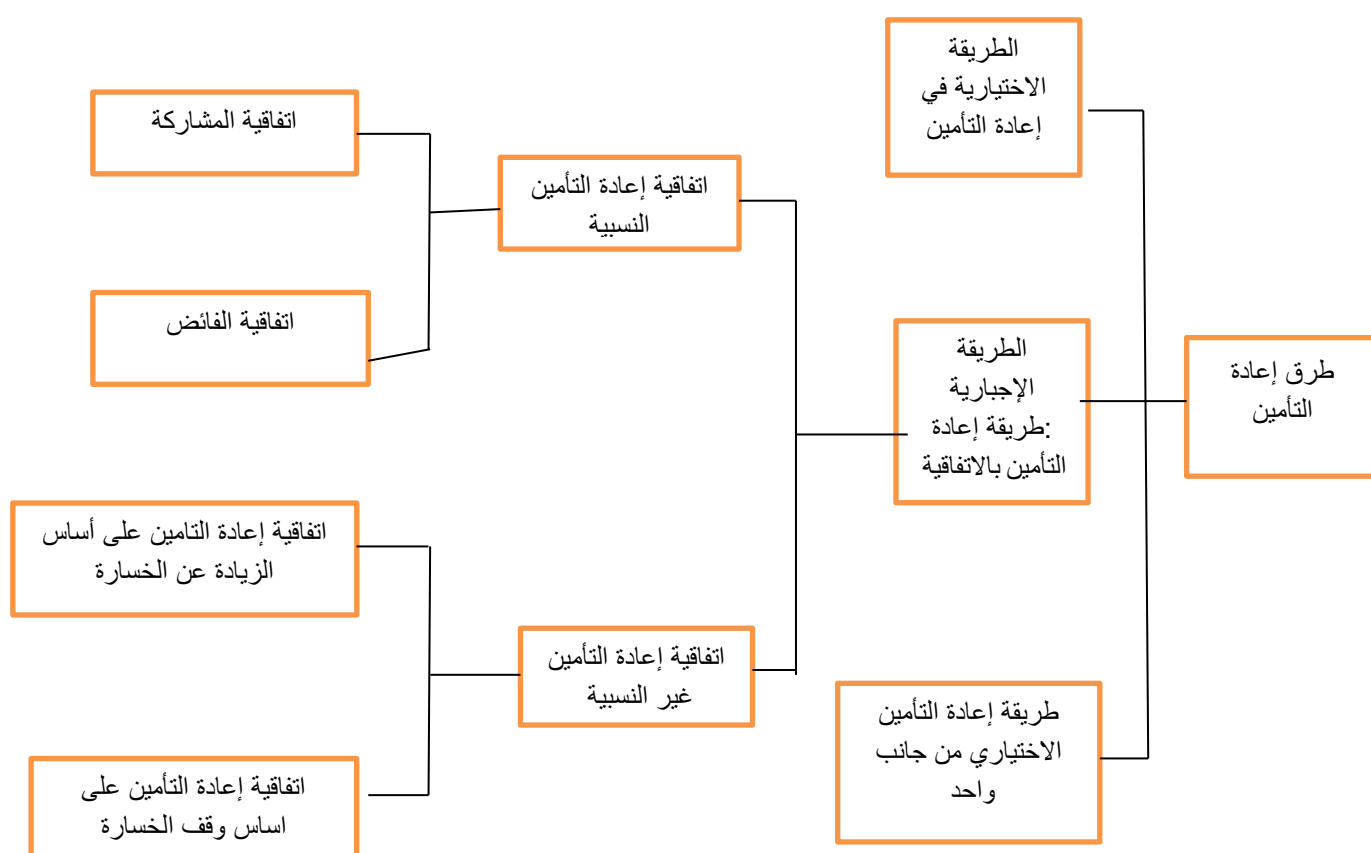
في هذه الاتفاقية ال يتقاسم المؤمن الأصلي وهيئة إعادة التأمين المسؤوليات نسبيا كما في اتفاقية زيادة الخسارة أو اتفاقية وقف الخسارة.

3 طريقة إعادة التأمين الاختياري من جانب واحد.

تضمن هذه الاتفاقية للمؤمن الأصلي أن يعيد تأمين أي عملية وفق اختياره في حين تكون هيئة إعادة التأمين ملزمة بقبول أي عملية ترسل إليها من قبل المؤمن الأصلي وذلك بموجب اتفاقية موقعة بينهما مسبقا تضمن الحق في التنفيذ من جانب واحد.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الشكل الموالي:

الشكل رقم 4: طرق إعادة التأمين



المصدر: أسامة عزمي سلام، " إدارة الخطر والتأمين"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص174 .

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في شركات التأمين

الرقابة هي تعبير شامل عن الإشراف والمتابعة وقياس الأداء وتحديد المعايير ومقارنتها بالإنجازات، حيث ركزت أساسا على وظيفة الرقابة وربطها بأربعة أساليب هي الإشراف والمتابعة وقياس الأداء وتحديد المعايير التي يجب أن تتبع بعملية الرقابة.

سوف نتطرق في هذا المبحث الى دراسة رقابة الداخلية في شركات التأمين في مطالب وهي :

المطلب الأول: مفهوم الرقابة

المطلب الثاني: أنواع الرقابة على شركات التأمين

المطلب الثالث: أهمية الرقابة وأهدافها

المطلب الأول: مفهوم الرقابة

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى تعريف الرقابة اللغوي (الفرع الأول)، ثم بعدها نتطرق تعريف الرقابة الاصطلاحي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الرقابة اللغوي

أصل كلمة الرقابة¹ رقب يرقب ورقابة أي حرس وانتظر - حاذر - رصد رقابة الله في أمره، خافه وجاء أصل كلمة رقابة في المعجم على أن أصلها اللغوي في رقب ورقوبا ورقبانا ورقبة: أي حرسه - انتظره - حاذره - والرقابة تعني القوة أو سلطة التوجيه كما تعني التفتيش ومراجعة العمل وتعني أيضا، السهر والحراسة وكذلك الرصد والملاحظة.

كما تعني في اللغة الفرنسية معنى ضد العمل، أي أن صلها يعود أو ينقسم إلى قسمين، الجزء الأول contre تعني المواجهة والجزء الثاني role وأي السجل أي لقائمة وقد فقدت هذا المعنى بتطور الزمن وأصبحت تعني الإشراف.

والرقابة تعني: "القوة أو سلطة التوجيه كما تعني التفتيش و مراجعة العمل"².

وتعني: "السهر أو الحراسة و كذلك الرصد أو الملاحظة"³.

الفرع الثاني: تعريف الرقابة الاصطلاحي

أما اصطلاحا اختلفت فقد التعريفات فلم يتفق الفقه الإداري حول تحديد مفهوم دقيق للرقابة، فمنهم من نظر إلى الرقابة على انها تفتيش وتخويف او تهديد بقوة السلطة والجزاءات الرسمية⁴، وقد عرفها الأستاذ فبول بقوله الرقابة تقوم على تحقيق عما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد

¹ - ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج 1 ص 2، المكتبة الإسلامية، اسطنبول، تركيا ، ط 2، 1972، ص 363.

² - ابراهيم أنس وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ج 1 ، ط 1، دار المعارف القاهرة ، 1972، ص 363.

³ - نفس المرجع، ص 364.

⁴ - ر. يودرون و ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد، الجزائر، 1986، ص 335.

المقررة، أما موضوعها فهو تبيان الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها¹، كما أنها تطبق على كل الأشياء الناس والأفعال، إن في هذا التعريف يحول فيؤول القول إن الرقابة تحول إن تتأكد من أن كل الأعمال تسير وفق الخطة والبرنامج والتعليمات التي تم تحديدها مسبقاً، وهدفها هو محاولة كشف الأخطاء والانحرافات بقصد اقتراح الحلول المناسبة لها ومنع حدوثها مرة أخرى، كما اشار بان تطبيقها يكون على كل شيء². إن هذا التعريف عام وقد حدد وظيفة الرقابة في عملية التحقيق وكشف الخطأ والانحرافات التي لا تتطابق مع الخطة المبرمجة والموضوعة وأهم جانب مهم وهو إن الرقابة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة والتنبؤ بمستقبلها من خلال النتائج المتوفرة لديها كما انه يشير إلى دور الرقابة في تقييم أداء المؤسسة، ثم مقارنتها بالإنجازات التي يتم الوصول إليها دون أن يقرأها بالخطة والأهداف المراد تحقيقها. ويعرفها الدكتور عبد الفتاح حسن: "بأنها عملية الكشف عن الانحرافات إلى موقعها سواء في ذلك الانحرافات عما يجب إنجازه، أو الانحرافات عن الإجراءات والعمل على مواجهتها بالأسلوب الملائم حتى تصحح ولا تظهر مرة أخرى في المستقبل³."

المطلب الثاني: أنواع الرقابة على شركات التأمين

تتم عملية الرقابة على التأمين على عدة مراحل، فهناك الرقابة الإدارية والتي تكون من خلال السهر على تطبيق القوانين، والرقابة التقنية التي تتعلق بمدى قدرة الشركة على الاستمرار في نشاطها بنجاح.

الفرع الأول: الرقابة الإدارية

تخضع شركة التأمين والوسطاء لنوعين من الرقابة الإدارية، يتمثل النوع الأول في الرقابة أثناء الانتشار، وتعود صلاحيات منح الاعتماد إلى وزير المالية، أما النوع الثاني فهي رقابة التسيير وذلك من أجل التأكد من مدى احترام كل من الشركات والوسطاء للقواعد التنظيمية.

1- الرقابة الإدارية من أجل منح الاعتماد:

حتى تكتسب الشركة التأمين والوسطاء شرعيتهم اللازمة لممارسة نشاطهم، لابد من الحصول على اعتماد وذلك من خلال طلب وملف يتم تقديمهما لوزير المالية⁴.

أ. **الجهة المخولة لمنح الاعتماد:** تختلف جهة منح الاعتماد من دولة إلى أخرى، ولأن دراسة الحالة في الجزائر سنتحدث عن منح الاعتماد فيها، والجهة المكلفة بمنح الاعتماد فيها هو وزير المالية، ففي حالة منح الاعتماد سواء لشركات التأمين أو السماسرة يمنح الاعتماد بقرار من الوزير المكلف بالمالية بعد استشارة المجلس الوطني للتأمينات⁵.

¹ - إبراهيم عبد العزيز شيخا، أصول الإدارة العامة، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 415.

² - إبراهيم عبد العزيز شيخا، مرجع سابق، ص 415.

³ - تعريف مقتبس من كتاب إبراهيم عبد العزيز شيخا، نفس المرجع، ص 35.

⁴ - المادة 204 من الأمر 07/97 المؤرخ في 25 جانفي 1995.

⁵ - المادة 3 من المرسوم التنفيذي 267/96، يحدد شروط شركات التأمين شركات التأمين الاعتماد وكيفية منحه، ع، 1996، 47.

- ب. حالة طلب الاعتماد: لا يتم طلب الاعتماد في حالات الإنشاء وحسب بل في حالات أخرى تتمثل في:
- إنشاء شركة جديدة: وذلك من خلال تقديم ملف طلب الاعتماد الذي يرسل إلى الوزير المكلف بالمالية.
 - ممارسة اصناف تمثيل شركات التأمين المعتمدة¹.
 - فتح فروع لشركات تأمين اجنبية.
 - ممارسة مهنة سمسار تأمين: سواء كان الحصل طبيعى و معنوي لا يمكن أن يباشر عمله إلا بعد الحصول على اعتماد والتسجيل في السجل التجاري².
 - اندماج شركات معتمدة وانفصالها عن بعضها.
- ج. حالات سحب الاعتماد: إن عملية سحب الاعتماد عبارة عن إجراء يطبق من قبل الهيئة المسلمة للاعتماد نتيجة لعملية الرقابة، وعادة ما يكون سحب الاعتماد في حال التوقف عن النشاط أو حالات الحل والتسوية القضائية والإفلاس، إضافة إلى ذلك هناك حالات أخرى تستدعي عملية سحب الاعتماد كلياً وجزئياً هي³:
- إذا كانت الشركة لا تسير طبقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما أو القوانين الأساسية لها أو لغياب شرط من الشروط الأساسية للاعتماد.
 - إذا اتضح بأن الوضع المالي للشركة غير كافى للوفاء بالتزاماتها.
 - إذا كانت الشركة تطبق بصفة معتمدة زيادات أو تخفيضات غير منصوص عليها في التعريفات المبلغة إلى إدارة الرقابة.
 - في حالة عدم ممارسة شركات التأمين لنشاطها لمدة سنة واحدة، أو في حالة توقفها عن اكتتاب عقود لمدة سنة واحدة.

2- الرقابة الإدارية أثناء التسيير:

- تتمثل الرقابة الإدارية أثناء السير في مراقبة ومتابعة مجموعة من الدفاتر، التي يجب على الشركات مسكها من أجل معرفة مدى التزامها بالمتطلبات الإدارية والمتمثلة في مجموعة الوثائق والمعلومات التي تصل في وقتها المحدد إلى إدارة الرقابة.
- مسك الدفاتر والسجلات: على شركات التأمين أو إعادة التأمين وكذا وسطاء التأمين مسك الدفاتر والسجلات التي تحدد قائمتها وأشكالها بقرار من الوزير المكلف بالمالية.
 - الوثائق التي يتوجب إرسالها على إدارة الرقابة: يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية أن ترسل إلى لجنة الإشراف على التأمين:
 - الميزانية.
 - تقرير مفصل عن النشاط.

¹ - المادة 4 من المرسوم التنفيذي 267/96.

² - المادة 2، من قرار مؤرخ 2007/03/25.

³ - المادة 220، الأمر 07/95، المؤرخ في 25 جانفي 1995.

- مخطط إعادة التأمين.
- تقارير محافظ الحسابات وتقرير مجلس الإدارة في الجمعية العامة.
- بيانات كل فرع من فروع التأمين-العمليات المتعددة.
- معلومات عامة تخص اسم الشركة وعنوانها وتاريخ تأسيسها.
- قائمة البلدان التي تمتلك فيها الشركات علاقات عمل فيما يخص إعادة التأمين.
- قوائم الفروع المستخدمة وتواريخ الاعتماد الإدارية الخاصة بها.
- قائمة الاتفاقيات سارية المفعول والخاصة بعقود التأمين والتسيير المالي والمهني.
- الحالات التي يجب على شركات التأمين الرجوع فيها إلى إدارة الرقابة: وهي:
- تخضع الشروط العامة لوثيقة التأمين أو أي وثيقة أخرى تقوم مقامها، لتأشيرة إدارة الرقابة التي تستطيع أن تقرض العمل بشروط نموذجية¹.
- في حالة إعداد مشاريع تعريفات التأمين الاختيارية فيجب أن تبلغ إدارة الرقابة قبل الشروع في تطبيقه .
- الاتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوزيع منتجات التأمين² ، حيث يجب تعرض الاتفاقيات على إدارة الرقابة في حالة إنهاء أحد الطرفين العمل بالاتفاق.
- شركات التأمين والوكلاء والسماسة مرمون بالانضمام إلى الجمعية المهنية التي يعتمدها الوزير المكلف بالمالية، حيث تنشأ جمعية الوكلاء العامين و جمعية السماسرة.

الفرع الثاني: الرقابة التقنية

لا تقتصر الرقابة على شركات التأمين فقط على الرقابة الإدارية، بل تخضع شركات التأمين إلى الرقابة على قدرتها على الوفاء من خلال تكوين ومراقبة الاحتياطات والأرصدة والديون التقنية، وذلك حسب المرسوم المؤرخ في 31/10/1995 رفع 95-342. وتنقسم الأرصدة التقنية إلى نوعين:

1- أنواع الأرصدة التقنية:

- أ. الأرصدة القابلة للخصم: وتتكون من:
 - رصيد الضمان: ويخصص هذا الرصيد لتعزيز قدرة شركة التأمين على الوفاء، ويمول باقتطاع نسبة معينة من الأقساط التي تجمع خلال السنة المالية.
 - الرصيد التكميلي الإلزامي للديون التقنية: ويتكون هذا الرصيد من أجل تعويض عجز محتمل في الديون التقنية الناتجة خصوصا عن سوء تقييمها، وعن تصريحات الخسائر بعد إقفال السنة المالية وعن نفقات التسيير المرتبطة بذلك.

¹ - المادة 226، أمر 95-07.

² - المرسوم التنفيذي 153-07 المؤرخ في 22 مايو 2007، ج ر ، ع 35، 2007.

ب- الرصيد التقني غير القابل للخصم: وهو أي رصيد آخر يستحدث من قبل الأجهزة المختصة في شركات التأمين وإعادة التأمين.

2 الهدف من الديوان التقنية وتحديدها: تمثل الديون التقنية التزامات شركة التأمين وإعادة التأمين اتجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين، وتخص هذه الالتزامات مجال التأمين عن الأضرار ومجال الخسائر والتكاليف على تغطية التزامات الشركة في مجال التأمين¹.

المطلب الثالث: أهمية الرقابة وأهدافها

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى أهمية الرقابة (الفرع الأول)، ثم بعدها نتطرق إلى أهداف الرقابة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية الرقابة

ويمكن أن نبرز أهمية الرقابة على التأمين من خلال النقاط التالية:

1- مواجهة ظاهرة حرق الأسعار:

إن مشكلة المنافسة الشرسة بين شركات التأمين، تؤدي إلى تحديد أسعار التأمين بشكل لا يتلاءم مع الأسس والقواعد الفنية للاكتتاب، والمقصود بعملية حرق الأسعار التخفيض المبالغ فيه للأسعار بالنسبة لشركات التأمين من أجل حجز مكان متقدم في عملية المنافسة.

يرى البعض أن التأمين يبنى على فكرة ضالة القسط، حيث أن الغرض منه رفع عبء الخسارة عن المؤمن وليس المشاركة فيها، لكن على الرغم من ضرورة عدم تحميل العملية التأمينية بقسط باهظ فإنه يجب تجنب ظاهرة حرق الأسعار، وذلك من خلال إيجاد مقياس عادل يوفق بين الضدين وهذا لا يتأتى إلا بتدخل الجهات الرقابية وتعزيز دور اتحادات التأمين².

2- العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة:

ترجع أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في الرقابة التأمينية إلى التداخل الكبير بين أهداف الرقابة التأمينية من جهة، والمعايير الأساسية لتطبيق عملية الحوكمة من جهة أخرى، وقد تم تصنيف معايير الحوكمة ضمن خمسة فئات أساسية وذلك بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي كما يلي³:

- حفظ جميع حقوق المساهمين: سواء من حيث الحق في المشاركة والحصول على المعلومات أو من حيث الأحقية في التصويت في الجمعية العامة للمساهمين.
- المعاملة العادلة للمساهمين: ومن أهم أهدافها المعاملة العادلة لصغار المساهمين والمساهمين الأجانب.

¹ - المادة 05 من المرسوم التنفيذي 342/95.

² - ليث امير صياغ ، صناعة التأمين في اسواق العربية ببيروت ، لبنان، ط1 ، ص18 2009.

³ - مبادئ منظمة التعاون والتنمية في مجال الحوكمة، متوفرة على موقعها .

- الإفصاح والشفافية: يتعلق الأمر بالإفصاح الدقيق في الوقت المناسب بشأن كافة المسائل المتعلقة بتأسيس الشركة، ومن بين أهم ما يجب الكشف عنه هو المركز المالي للشركة .
- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات : حيث لا بد من أن يحتوي هذا الأساس على الشفافية وتعزيز الكفاءة السوق.
- مسؤولية مجلس الإدارة: وتتضمن مسؤولية هيكل مجلس الإدارة تحديد واجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.
- الفرع الثاني: الأهداف التي وجدت من أجلها الرقابة

إن تحقق عملية الإشراف والرقابة على التأمين يكون من أجل عدة أهداف، وهي كما يلي:

1- حملة الوثائق :

أ. مراجعة الأسعار: حيث أن أسعار التأمين لا تتحدد بتوازن قوى العرض والطلب مثل المنتجات الأخرى، بل تقوم شركات التأمين بتحديددها بعد الحصول على موافقة الهيئات المكلفة بالرقابة والشروط الواجب توفرها في السعر هي:

- أن يكون السعر كافيا لتغطية الخسائر المتوقعة من الخطر المؤمن منه.
- أن لا يكون السعر مبالغاً فيه وأن يختلف باختلاف درجة الخطر.

ب مراقبة أسس حساب الأقساط وشروط الوثائق: وذلك بما لا يؤدي إلى المبالغة في تحديد القسط أو التعسف في الشروط¹.

ج. مراجعة الوثائق: ته مراجعه ودفن التأمين فيها وذاك هيئات الإشراف على التأمين منها وأنه ليس هناك شروط تعسفية، فمن المعروف أن عقد التأمين عقد إذعان، حيث أن هناك مجموعة من الشروط العامة والتي توجد على المؤمن له أن يوافق عليها، وبالتالي لا بد من الدراسة الفنية للشروط المطبوعة بحيث تضمن عد الإجحاف في بحق المؤمن له.

د. حل المنازعات والشكاوي: قد تقع في بعض الحالات منازعات بين المؤمن له وشركة التأمين بالنسبة للتعويض، وفي هذه الحالة يكن للمؤمن له اللجوء إلى الهيئة المشرفة على التأمين².

هـ . تحسين مستوى خدمة العملاء: حيث لا بد من التركيز على مسألة خدمة المؤمن لهم خاصة في ظل المنافسة الشديدة، ذلك من خلال الرقابة على شركات التأمين خاصة على مختلف موظفيها، إضافة إلى مساعدنا على تطبيق مدى الحكومة، فكل ما به على تحسين مستوى خدمة العملاء³.

أ. تنظيم عملية الاستثمار: حيث تقوم هيئة الإشراف والرقابة بمراجعة الاستثمارات والتأكد من أنها على الأوجه المشروعة وبالنسب المقررة، وترجع أهمية هذه النسب إلى أنها توفر السيولة اللازمة لضمان حصول المؤمن لهم

¹ - ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته، مرجع سابق، ص 384.

² - مختار محمود الهانسي و ابراهيم عبد النبي حمودة ، مرجع سابق، ص203.

³ - ليث عبد الأمير صياغ، مرجع سابق، ص28.

على حقوقهم عند استحقاق التعويض دون ماطلة، كما تحقق هذه النسب المبدأ الثاني من مبادئ الاستثمار وهو الضمان، وهذا يفيد حملة الأسهم وأيضا حملة الوثائق، إضافة إلى ضرورة مراجعة العائد من أجل التأكد من مدى تحقيق هذه الاستثمارات لمبدأ الربحية.

ب. **مراجعة الاحتياطات:** وذلك من أجل التأكد من كفاية الاحتياطات التي تقابل التزامات المؤمنين وتعهد مع التأكد من وجودها والتحقق من سلامة السياسة الاستثمارية¹.

ج. **مراجعة الحسابات الختامية:** تقوم الجمعية العمومية لشركة التأمين بانتخاب مراجع حسابات ويقوم هذا المراجع نيابة عن الجمعية العمومية بفحص ومراجعة حسابات الشركة، ويوقع على ميزانية بعد التأكد من صحة ما جاء فيها ومطابقتها بما يحدث في الشركة فعلا بناء على المستندات و الوثائق وما إلى ذلك، وبالتالي يضمن للمساهمين الرقابة الآلية على الحسابات المالية².

المبحث الثالث: شركات التأمين

تمثل شركات التأمين شركات مالية تقدم خدمات التأمين مقابل تعويضات مالية من المؤمن لهم للخدمات الموفرة، وهي كوسيط تتلقى الأموال من المؤمن لهم التي تعيد استثمارها مقابل عائد سوف نتطرق في هذا المبحث، شركات التأمين في ثلاث مطالب وهي:

- **المطلب الأول: ماهية شركة التأمين.**
- **المطلب الثاني: المصادر والتوظيفات المالية في شركة التأمين.**
- **المطلب الثالث: الرقابة على شركة التأمين**

المطلب الأول: ماهية شركة التأمين.

شركة التأمين هي شركة مالية تقدم خدمات التأمين للأشخاص والشركات وتتلقى مقابل خدمة التأمين تعويضات مالية من المؤمن لهم و تعيد استثمار هذه الأموال مقابل عائد.

الفرع الأول: مفهوم شركة التأمين

لقد اختلفت التعاريف المقدمة لشركات التأمين منها:

يمكن تعريفها على أنها منشأة تجارية تهدف لتحقيق الربح، حيث تقوم هذه الشركة أو المنشأة بتجميع الأقساط من المؤمن لهم واستثمارها في أوجه استثمارية مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين عند تحقق المخاطر المؤمن ضدها وتغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب³.

الفرع الثاني: أنواع شركات التأمين

¹ - ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص 384.

² - مختار محمود الهانسي عبد النبي حمودة، مرجع سابق، ص 204.

³ - أحمد نور، أحمد بسيوني شحاته، محاسبة المنشآت المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 08.

تعتبر شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام من أكثر الأنواع شيوعاً لتصنيف شركات التأمين، وذلك طبقاً لنوع الأنشطة التأمينية التي تمارسها إضافة إلى الأنواع الأخرى نجد تقسيماً آخراً لشركات التأمين وذلك حسب أشكالها القانونية¹.

1 - من حيث نوع النشاط.

ونميز نوعين منها هما:

أ. شركات التأمين على الحياة:

تمثل شركات التأمين على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب بولص التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس هذا الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات العمال الأخرى، إذا فهي تقوم بتجميع الأموال من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات رأسمالية حقيقية².

ب. شركات التأمين العام:

عادة ما يقصد بالتأمين العام كافة أنواع التأمين عدا التأمين على الحياة ومن ثم فإن التأمين العام يشتمل على التأمين ضد أخطار الحريق، والتأمين ضد أخطار النقل البري والبحري والجوي، والتأمين على أجسام السفن إضافة إلى التأمين ضد الحوادث والمسؤوليات والتأمين على السيارات والتأمينات الأخرى³.

2- من حيث الشكل القانوني

وتتخذ الأشكال التالية:

أ. شركات المساهمة:

في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى تسيير الشركة، والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه، حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم، ودفع التعويضات اللازمة عند وقوع المخاطر المؤمن منها، وتحقق الخسائر المالية، فهي تتميز بكبر رأسمالها بضمها لعدد كبير من المساهمين.

ب. شركات الصناديق:

هذه الشركات تشبه شركات الاستثمار فهي ال تصدر أسهماً، إذ تحل محله وثائق التأمين المكتتب فيها، وإذا رتها تسيير من طرف خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات استثماراتها له تأثير كبير، فهو يغطي ارتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات التأمين.

ج. الجمعيات التعاونية:

⁴ - رسمية قريبا قص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 26.

² - عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001، ص 332.

³ - منير هنيدي، إدارة التسويق والمنشآت المالية، مصر، 1996، ص 405.

نقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من أقساط التأمين، إذ أنها تنشأ بـ أرس مال غير محدود، كما أنها يمكن لغير حملة أسهم التأمين لدى هذه الجمعيات ومسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الاشتراك المحدد والمطلوب سداده ومجلس الإدارة يشكل بنفس الشكل المتبع في شركات تأمين المساهمة.¹

د. الحكومة كمؤمن:

يمكن للحكومات أن تتدخل لتغطية أخطار الحرب، الزلازل والبراكين.... الخ فتقوم الدولة بدور المؤمن، إذ تقوم بدورها التأمين بنفسها أو بإسناد هذا العمل لإحدى هيئات التأمين الأخرى.²

الفرع الثالث: وظائف شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بممارسة الأنشطة الرئيسية التالية، والتي معظمها تنطبق على كل شركات التأمين بما فيها الجزائرية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 إدارة العمليات: نقصد بها الإدارة التي تقوم بالإشراف على العمليات التأمينية في شركة التأمين، حيث

ال تلعب هذه الأخيرة دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم بعملية استثمارها.

2 أنشطة تحديد احتمالات أخطر: يرتبط ارتباط وثيق بعمل الخبير المحاسبي المتخصص في تقدير

الخطر الذي يغطيه التأمين.³

3 المحاسبة: مسؤول عن عمليات المحاسبة المالية ألي مؤمن، ويعد المحاسب الوثائق والتقارير المالية

وفقا لمبادئ المحاسبة.⁴

4 الوظيفة القانونية: وهي مهمة لشركات التأمين، ففي التأمين على الحياة يستخدم المحامون الاكتتاب،

التخطيط وغيرها.

5 خدمات التحكم في الخسارة: هو جزء مهم في إدارة الخطر، وتتمثل في إرشادات نظام الإنذار المبكر،

وأنشطة منع الخسائر الأخرى.⁵

المطلب الثاني: المصادر والتوظيفات المالية في شركات التأمين.

تقدم شركات التأمين خدمات تأمين عديدة وهذا ما يحقق أرباح هذه الشركات ولكن ليس الوحيد بل لديها

طرق أخرى ككل الشركات مثل الاستثمار في الأوراق المالية والأسهم والسندات... الخ.

الفرع الأول: مصادر أموال شركات التأمين.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 405.

² - منير هنيدي، المرجع السابق، ص 405.

³ - أحمد حسن ظاهر، "محاسبة المنشآت المالية"، الطبعة الثالثة، طارق للخدمات المكتبية، الأردن، 2008، ص 404.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 404.

⁵ - نفس المرجع السابق، ص 404.

تتكون موارد شركات التأمين من المصادر التالية:

1 أموال وحقوق المساهمين:

وتتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركة التأمين من الأرباح المحتجزة إما لتدعيم مركزها المالي أو لمواجهة أي ظروف غير متوقعة مستقبل مثل الكوارث.

2 أموال وحقوق حملة الوثائق:

وهي الأموال المتجمعة نتيجة تحصيل أقساط التأمين.¹

الفرع الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين

1 استثمارات أموال شركات التأمين:

الجدير بالذكر أن أموال حملة الوثائق هي التي تمثل الغالبية العظمى من موارد شركات التأمين، ومن ثم يعتبر المورد هو المصدر الأساسي لاستثمارات شركات التأمين، والاستثمار من وجهة نظر شركات التأمين هو تخصيص وتشغيل قدر من الموارد المتاحة للشركة بغرض تحقيق فوائد مستقبل مع تقليل المخاطر الاستثمارية إلى أدنى حد ممكن، وتهدف شركات التأمين من وراء هذا المفهوم إلى ضمان الوفاء بمختلف التزاماتهم الحقيقية اتجاه حملة الوثائق من ناحية واتجاه مالكيها من ناحية أخرى.²

إن استثمار أموال شركات التأمين يجب أن يقوم على ثلاث محاور أساسية وال يجب التضحية بمحور ما في سبيل محور آخر بل يجب مراعاتها كلها وتتمثل في:

أ. السيولة:

لتحقيق هذا العنصر يجب على شركة التأمين توزيع استثماراتها حسب طبيعة الالتزامات فهناك التزامات دورية قصيرة الأجل وهي تتطلب ضرورة وجود سيولة أو أموال تحت الطلب.

ب. الضمان:

هذا الأمر ضروري فالأموال المستثمرة في معظمها أموال تخص حملة الوثائق وعليه تلتزم شركة التأمين بأن تستثمر هذه الأموال في أوعية مضمونة سواء كانت مسددة بواسطة القانون أو بقرارات إدارية، كما يمكن أن تستخدم أساليب لزيادة الضمان تتمثل في سياسة التنويع في محفظة الاستثمار.

ج. الربحية:

تأتي الربحية لشركة التأمين كهدف في مرحلة تالية بعد التركيز بصفة أساسية على تحقيق أكبر قدر من السيولة والضمان، ويعني ذلك إغفال هدف الربحية، بل إنه ضروري لتدعيم مركز الشركة في السوق.

2 أهم الأشكال لتوظيفات أموال شركات التأمين.

أ. الأصول السائلة:

² - عيد أحمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص 152.

تعد السيولة مؤشرا للقوة الشرائية المتاحة لشركات التأمين تقوم شركات التأمين بالاحتفاظ بها في شكل نقدي أو في شكل ودائع بنكية مقبولة للدفع.

ب. أسهم الشركات:

عادة ما تقوم شركات التأمين باستثمار قدر محدد من أموالها في شكل أسهم عادية وممتازة.

ج. أوراق مالية أخرى:

وتتمثل في السندات والأذونات التي تصدرها الشركات الأخرى.¹

د. القروض المقدمة لحملة وثائق التأمين:

حيث تقوم شركة التأمين بتقديم قرض المستأمن مقابل أسعار فائدة ثابتة، وبعد الاتفاق تحتفظ الشركة بعقد القرض مع الوثيقة ويرسل الشيك إلى المقرض.²

المطلب الثالث: الرقابة على شركات التأمين

تحتل التأمينات في عصرنا الحالي بإقبال واسع من طرف مختلف القطاعات والتي تخضع إلى تقلبات المخاطرة التي ال يمكن لهم في أغلب الأحيان تحمل عواقبها المالية، حيث تأخذ شركات التأمين على عاتقها تغطية هذه المخاطر وضمان تعويض الحوادث الناتجة عنها مقابل الأقساط النقدية التي تقدم إليها من قبل المؤمن لهم، ونظرا لما تحققه من نتائج عمدت الدولة لفرض رقابة صارمة على مختلف أنشطتها وهذا لضمان التسيير الأمثل للعملية التأمينية، وترجع أسباب هذا الاهتمام إلى ما يلي:

- ضمان حقوق المؤمن والمؤمن له ومراقبة التعويضات في حالة تحقق الخطر، والتأكد من مقدرتها على تسديد مستحققاتها اتجاه المؤمن له.

- حماية الأموال التي بحوزتها ومراقبة عملية تسييرها، حتى ال تتسبب في مشاكل اقتصادية كالتضخم مثال.

- مراقبة احتياطاتها التقنية والتي تتماشى وحجم عملياتها، بتوفير رأس المال الأدنى لتغطية نشاطها.

- التأكد من تقديم شركات التأمين لتشكيلة مناسبة للخدمات التأمينية وبجهم ما لئم للجمهور.

- تحديد معدلات التأمين بشكل يضمن تحقيق أرباح معقولة.

- تنظيم عملية إنشاء وتكوين شركات تأمين جديدة، وترقية السوق الوطنية وفتحها للمنافسة.³

¹ - صالح الدين حسن، " بورصة الأوراق المالية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2003 ، ص 15.

² - صالح الدين حسن، مرجع سبق ذكره، ص 15.

³ - (1) Tafiani Boualem, les assurances en Algérie : étude pour une meilleure contribution à la stratégie de Développement, édition ENAP, Alger, 1988, p 120.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال استعراضنا لهذا الفصل يمكننا القول، أن التأمين عملية يحصل بمقتضاها أحد الأطراف هو المؤمن له على التعويض مقابل دفع قسط، على تعهد لصالحه أو لصالح غير من طرف آخر هو المؤمن، يتعهد بمقتضاه هذا الأخير بدفع أداء معين عند تحقيق الخطر المؤمن عليه، حيث وجد التأمين منذ أن بدأ الانسان يشعر بالخطر.

ثم استعرضنا المعنى الحقيقي للرقابة والدور الذي تلعبه الرقابة في شركة التأمين، حيث أبرزنا أن عملية الرقابة تخضع لإشراف من طرف هيئات مختصة، وأبرزنا النظم والطرق التي تستعملها هذه الهيئات للرقابة على شركة التأمين في الجزائر، وتؤكدنا أن الرقابة في قطاع التأمين أمر حتمي وضروري لحماية هذا القطاع الاقتصادي المهم، وحماية كل الناشطين فيه.

وأخيرا استعرضنا مفاهيم حول شركة التأمين، والتي تعد شركة مالية تقدم خدمات التأمين للأشخاص والشركات وتتلقى مقابل خدمة التأمين التعويضات المالية من المؤمن لهم، وتعيد استثمار هذه الأموال مقابل عائد، وتطرقنا إلى أنواع العقود التي تعرضها على زبائنها وخدمة إعادة التأمين التي هي تعاقد بين الشركتان التأمين لعدم استطاعة واحدة تحمل العبء.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الشركة الجزائرية

للتأمين وإمادة التأمين

SAA

تمهيد:

تطرقنا من خلال الفصلين السابقين، إلى المراجعة الداخلية وذلك باعتبارها أداة إدارية لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسة وهذا نظر لدورها في التقليل من المشاكل التي قد تتعرض لها الشركة وما تقدمه من معلومات عن مدى تحكمها في العمليات التي تقوم بها، بالإضافة إلى الرقابة الداخلية في شركات التأمين وما يميزها عن المؤسسات الأخرى.

ومحاولة منا لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، قمنا بدراسة ميدانية في إحدى الشركات الجزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA، والتي قمنا من خلالها بالتعرف عن كيفية سير مهمة المراجعة، والرقابة الداخلية لهذه الشركة.

ولهذا فقد تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

- المبحث الأول: لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.
- المبحث الثاني: تقديم مديرية المراجعة الداخلية بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.
- المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لخطوات تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية في الشركة الجزائرية للتأمين.

المبحث الأول: لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

تعتبر شركات التأمين من مؤسسات التي تلعب دور مزدوج، فهي خدماتية و مالية في نفس الوقت، حيث تقدم الخدمات التأمينية لمن يطلبها وفي نفس الوقت تحصل على الأموال من المؤمن لتقوم باستثمارها مقابل عائد.

ومن خلال هذا المبحث تطرقنا الى ثلاث مطالب ، حيث تناولنا في المطلب الاول نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA وفي المطلب الثاني مهام الشركة وهيكلها التنظيمي وأما في المطلب الثالث فقد تطرأنا الى أهداف الشركة التأمين و إعادة التأمين و رقم أعمالها لسنة 2022.

المطلب الأول: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA

لقد عرفت الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين منذ نشأتها تطورات جاءت متزامنة ومتواكبة مع النمو والتوجه الاقتصادي الذي عرفته بلادنا، ومن خلال هذا المطلب سوف نتناول فرعين ففي الفرع الأول تطرقنا الى تعريف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين وفي الثاني الى نشأة هذه الشركة.

الفرع الأول: تعريف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين¹

تملك الشركة الوطنية للتأمين SAA حوالي 23% من الحصة السوقية، الأمر الذي يجعلها تعتبر لا زعيم السوق التأمين الوطني، برأس مالا يقدر ب 30 مليار دينار جزائري حسب الإحصائيات المصرح بها سنة 2016، ويوجد مقرها الرئيسي في شارع الأعمال باب الزوار بالجزائر العاصمة، هي شركة تتكون من شبكة التوزيع التالية:

1. 293 وكالة مباشرة.
2. 200 وكيل سفر معتمد.
3. 147 بوابة تأمين مصرفي (BNA ، BDL ، BADR).
4. 26 وسيط.
5. 25 مركز متخصص في تأمين: السيارات، المخاطر المنزلية و مخاطر العمل، إضافة إلى المراقبة التقنية للعربات.
6. شبكة من المحامين مرخصين لمساعدتك و حماية مصالحك.
7. شبكة من الأطباء من أجل التقارير الطبية.
8. شبكة من الخبراء الزراعيين و البيطريين لتسهيل أعمال التقييم والخبرات في حالة وقوع كارثة. كما بلغ عدد عمال الشركة خلال 2006 حوالي 3652 موظف، وفي 2007 وصل إلى 3963 موظف، بعدها إلى 4577 وبعدها تناقص العدد إلى أن أصبح إلى غاية 2016/12/31 4140 موظف.

¹ - التقرير السنوي لشركة SAA لسنة 2016.

الفرع الثاني: نشأة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

نشأة الشركة:¹

1- من النشأة إلى احتكار الإدارة :

كانت في الأصل شركة جزائرية مشتركة "جزائرية 61% مصرية 39%" تم إنشاؤها في 1963/12/12، وأسست في 1966/05/27 تحت احتكار الدولة على عمليات التأمين، بنص القانون الأول رقم 66.127، الذي أدى إلى تأميم الشركة الوطنية للتأمين *saa* بأمر قانوني رقم 66.129.

2.1.1 من التخصص إلى شركات الحكم الذاتي :

استغلال السوق في إطار احتكار الدولة على عمليات التأمين، بالمنافسة مع الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين *caar*، وإزالة الوسطاء الخواص للتأمينات سنة 1972. جانفي 1976: تخصص شركات التأمين، الشركة الوطنية للتأمين *SAA* اهتمت بتطوير واحتكار شرائح السوق التالية:

◀ السيارات.

◀ المخاطر المنزلية، الحرفيين والتجار، السلطات المحلية وغيرها من المؤسسات في القطاع الصحي والمهني.

◀ تأمين الأشخاص (الحوادث، الحياة، الأمراض إلخ).

فيفري 1989: تحويل الشركة الوطنية للتأمين *SAA* إلى شركة عامة اقتصادية *EPE* في إطار احتكار الشركات.

في عام 1990: أصبحت الشركة تمارس كل فروع التأمين بعد رفع التخصص وقد أصبح رأسمالها الاجتماعي في 1992 يقدر ب 500 مليون دينار، مقابل 80 مليون دينار سنة 1990.

3.1.1 رفع احتكار الدولة لأنشطة التأمين :

جانفي 1995: صدر الأمر 95/07 المتعلق بالتأمين والقاضي باعتماد الوكلاء سماسرة التأمين من طرف الشركة بهدف

◀ فتح المجال أمام توسع سوق التأمين بدخول المحليين والأجانب فيه.

◀ إعادة إدخال الوسطاء الخواص (الوكلاء العوام، الوسطاء والتأمين المصرفي).

تنفيذ أدوات مراقبة السوق وإنشاء لجنة وطنية للمراقبة على التأمين.

¹ - بوشملة ياسمين، حفظ سمعة المؤسسة من خلال دور مواردها البشرية في تحقيق الجودة الشاملة لخدمة الزبون -دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين - مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم الموارد البشرية، جامعة الجزائر 3 ، ص 56.

المطلب الثاني: مهام الشركة وهيكلها التنظيمي

تتمتع الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين بالطابع المدني والاستقلالية المالية وتتمثل مهام هذه الشركة في إطار السياسة الاقتصادية للوطن في طلب الأمن وحماية الأملاك الوطنية. حيث تناولنا في هذا المطلب الى فرعين ، الفرع الاول مهام الشركة الجزائرية للتأمين و اعادة التأمين و في الفرع الثاني الهيكل التنظيمي .

الفرع الأول: مهام الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

وفقا لمرسوم 29 ماي 2005 الذي تم تعديله من مرسوم 6 أفريل 1998 بالموافقة على الشركة الوطنية للتأمين، حيث تعمل على تأمين كل الفروع التالية:

- تأمين السيارات سواء من حيث المسؤولية المدنية او التأمين الشامل.
- ضمان الأمن المطلوب للمؤمن عليهم.
- تأمين الاخطار الصناعية.
- الحرائق والانفجارات والأخطار الملحقة.
- تأمين الأخطار: كأخطار البناء ، اخطار الورشات.
- تأمين النقل: النقل الجوي، البحري و البري.
- تأمين أخطار السكن المتعددة .
- تأمين الأشخاص: أي التأمين الذاتي في حادث سفر الوفاة التأمين الفردي والجماعي

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA

الهيكل التنظيمي للشركة هو مخطط يوضح مختلف الأجهزة الإدارية من مقر، وحدات، وكالات، ومختلف الوظائف المنسوبة إليه، وهي تحت تصرف المديرية العامة. فالهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين يتكون من 2 مستويات:

أ- الهيكل المركزي :

يقع المركز الرئيسي للشركة الوطنية للتأمين SAA بشارع الأعمال بباب الزوار بالجزائر العاصمة ، هو وحدة مركزية مصممة لتركيب الأهداف و لجمع المديريات الإقليمية سواء في الإنتاج أو إدارة الوكالات . حيث يتكون المقر الرئيسي من مديرية عامة والمديريات العامة المساعدة والتي بدورها تتفرع إلى مديريات مركزية.

◀ المديرية العامة :

كل هيأت المؤسسة تقع تحت سلطة المديرية العامة و التي يرأسها الرئيس المدير العام و يساعده في مهنته كل من مدير عام مساعد مكلف بالتقني ومدير عام مساعد مكلف بالإدارة والمالية.¹

¹ - Historique et présentation de la saa .

◀ المديرية العامة للمساعدة:

تتكون المديرية العامة للمساعدة من مديرية عامة مساعدة تقنية و التي تتفرع بدورها إلى:

- مديرية المراقبة العامة
- مديرية إعادة التأمين
- قسم التسويق
- خلية متابعة ملفات التأمين على الأشخاص
- قسم تأمين النقل
- مديرية المنازعات العامة
- قسم التأمين على الأخطار الكبرى
- قسم المالية للمحاسبة
- قسم دعم النشاطات
- قسم التأمين على المهنيين والخواص
- قسم الاعلام الالي
- مديرية التدقيق

◀ المديرية المركزية

لكل مديرية مهمتها و اختصاصها و هي مكلفة ب:

- تطبيق سياسة المؤسسة عن طريق الوحدات الجهوية والوكالات .
- اقتراح للرئيس المدير العام الطرق التي تسمح برفع الإنتاج و تطوير نوعية الخدمات.
- تقييم منتوجات جديدة.
- إعداد مخطط عمل سنوي يقدم للرئيس المدير العام .

ب. الهيكل اللامركزي لشركة SAA

يتمثل الهيكل اللامركزي لشركة الوطنية للتأمين من الوحدات الجهوية و الوكالات

الوحدات الجهوية:

هي كيان اقتصادي مستقل شبيه بمؤسسة حقيقية، وتعتبر أجهزة تتكفل بالتنشيط، الرقابة، التنسيق أو للتسيير الداري لدعم مجموعة الوكالات المرتبطة بها، هذه الوحدات مسؤولة عن الموارد البشرية والمادية الموجهة إليها لتحقيق النشاطات والهداف المسطرة من طرف المديرية العامة وهي 15 وحدة جهوية هي¹:

¹ <https://saa.dz/wp-content/uploads//2023/organigramme2.pdf>

1. الوحدة الجهوي الجزائر 1.
2. الوحدة الجهوي الجزائر 2
3. الوحدة الجهوي الجزائر 3
4. الوحدة الجهوية بعنابة
5. الوحدة الجهوية بوهران
6. الوحدة الجهوية بقسنطينة
7. الوحدة الجهوية غليزان
8. الوحدة الجهوية باتنة
9. الوحدة الجهوية تيزي وزو
10. الوحدة الجهوية ورقلة
11. الوحدة الجهوية سطيف
12. الوحدة الجهوية بشار
13. الوحدة الجهوية سيدي بلعباس
14. الوحدة الجهوية تلمسان
15. الوحدة الجهوية موزاية

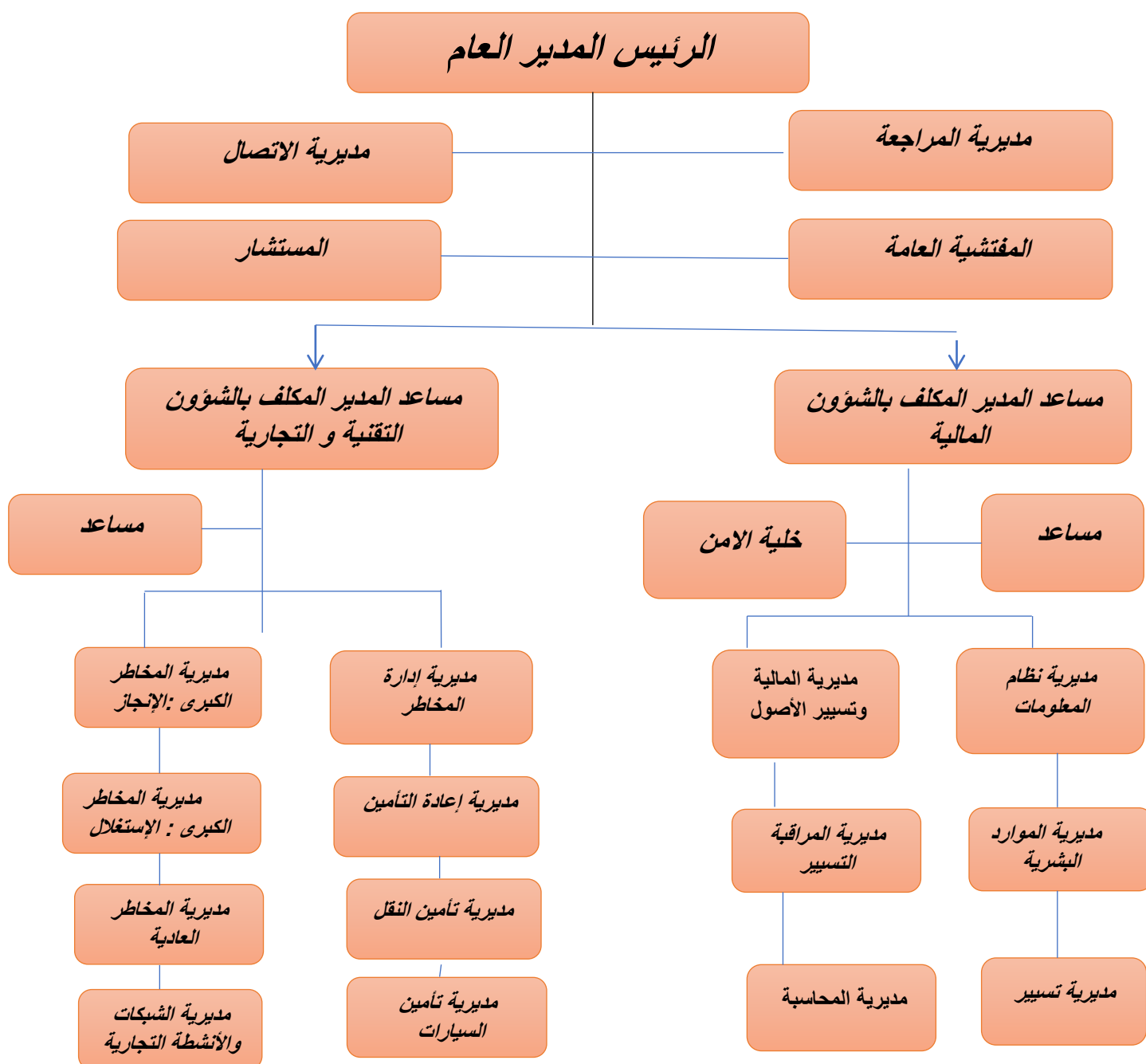
الوكالات: تتوزع الوكالات عبر التراب الوطني، وهي تمثل قاعدة هرم الهيكل التنظيمي للشركة باعتبارها نقطة البداية لإبرام أي نوع من أنواع عقود التأمين وعمل المستويات التنظيمية الأخرى يعتبر امتداد لعمل الوكالات، وأيضا تحقيق الأهداف التي تسطرها الوحدات الجهوية والتي تستجيب لمتطلبات الزبائن في مجالات بيع منتجات التأمين و تسير العقود.¹

الشكل رقم(05): تواجد وكالات الشركة الوطنية للتأمين عبر التراب الوطني SAA



Source : <http://www.saa.dz/articles.php?lng=fr&pg=233>

الشكل رقم 06: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة



المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 2023، SAA

المطلب الثالث: أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ورقم أعمالها لسنة 2022.

نتناول من خلال هذا المطلب الى فرعين حيث في الفرع الأول تطرقنا إلى أهداف التأمين وإعادة التأمين، وفي الفرع الثاني نسلط الضوء على رقم أعمالها لسنة 2022.

الفرع الأول: أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

تكمن أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين في أهداف اقتصادية واجتماعية ومالية.

أولاً: أهداف اقتصادية

- المحافظة على حصتها في السوق وهذا تحت عامل المنافسة بعد إزالة التخصص على التأمينات، وفي هذا الإطار فإن الشركة مجبرة على التوجه نحو تغطية مخاطر جديدة.
- الحفاظ والرفع من مكانة وشهرة الشركة.
- توسيع الاتصال الداخلي و الخارجي.
- تطوير سياسة التأمين وإعادة التأمين.
- المساهمة في تطوير وتنشيط الاقتصاد الوطني.

ثانياً: الأهداف المالية

- الحفاظ على شبكة التوزيع المباشر والاستعانة بالوسطاء لتحقيق أفضل الشروط التوزيعية
- الحفاظ على مستوى مدخول ال بأس به، عن طريق تفعيل سياسة إعادة التأمين والتحكم في تطوير هياكل الأوراق التجارية.
- تطوير وظيفة التسويق
- في قطاعات التأمين والاهتمام بهذا الجانب من خلال حملات الدعاية والإشهار عن منتجاتها الجديدة.
- تطوير وضعية الرائد في سوق المخاطر الصناعية و تدعيمها، فالشركة توجه كل قوتها نحو الحفاظ على الأملاك الصناعية الوطنية.
- تطوير فروع التأمينات الجديدة كالنقل، تأمين الشخصا وتأمين السيارات.

ثالثاً: الأهداف الاجتماعية

- تطوير التسيير بواسطة إدخال آلية معلومات عينية تتسم بأخذ التكنولوجيا من أجل إعطاء الزبون أفضل مصالح الحماية و الرضا.
- تطوير الموارد البشرية و المالية، وتحسين الكفاءات المهنية في كل المؤسسات التقنية و الإدارية.
- تشكيل أعوان مؤهلين لتأمين وضمان أفضل تعويض الذي من شأنه أن يحسن الإنتاجية من طرف كل عون.

الفرع الثاني: رقم أعمال الشركة لسنة 2022

وفق للمجلس الوطني للتأمينات ختمت شركة التأمين سنة 2022 بتاريخ 31 ديسمبر الجاري رقم ايجابي مقارنة مع السنة الماضية 2021، من خلال تحقيق رقم الأعمال يزيد عن 15.3 ألف مليار دينار، أي بزيادة تساوي 1.12 بالمائة مقارنة مع سنة 2021.

تميزت الانجازات بتطور بنسبة 7 % لدى فروع خاصة مع نمو فرع الهندسة خلال هذه السنة المالية حيث سجلت ارتفاع بنسبة 15 % .

سجل فرع السيارات تراجعاً طفيفاً في مواجهة الوضع الاقتصادي السائد والتي تتميز بانخفاض واردات السيارات والأقساط الناتجة عن وبذلك انخفض التأمين على المركبات البرية بنسبة 1%¹.

جدول رقم 06: تطور في رقم الأعمال بين سنتي 2021/2022

الفرع	رقم الأعمال 2021	هيكل محفظة 2021 %	رقم الأعمال 2022	هيكل محفظة 2022 %	التطور % 2022/2021
الحوادث	4035336	27	4228992	28	5
الهندسة	1128189	7	1297252	8	15
مخاطر مدنية	808827	5	850358	6	5
مخاطر عادية	347734	2	367814	2	6
الكوارث الطبيعية	885624	6	967412	6	9
المجموع IARD	7205709	47	7711828	50	7
النقل	1753394	12	200355	13	14
السيارات	6170569	41	5625386	37	9-
المبلغ	65396	0.43	24626	0.2	62-
المجموع	15195069	100	15365095	100	1.12

المصدر : التقرير السنوي ل SAA .

المبحث الثاني: تقديم مديرية المراجعة الداخلية بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى مفاهيم حول نشأة مديرية المراجعة الداخلية بالمؤسسة وأهدافه (المطلب الأول)، بعدها نتطرق الى مفاهيم حول الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة الداخلية وأهداف مديرياته الفرعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نشأة مديرية المراجعة الداخلية بالمؤسسة وأهدافها

سنتطرق في هذا المطلب الى نشأة مديرية المراجعة الداخلية بالمؤسسة يرجع تاريخ انشاء مديرية المراجعة الداخلية بالشركة للتأمين وإعادة التأمين إلى سنة 1990 وهذا تطبيقاً للقانون 88-01 الصادر في 2 جانفي 1988 المتضمن قانون توجيهي للمؤسسات الوطنية الاقتصادية والذي ينص في مادته 40 أنه "على المؤسسات الوطنية الاقتصادية تنظيم وتدعيم الآليات الداخلية وتطوير بشكل دائم نظم العمل والتسيير" وكانت هذه مديرية مرتبطة مباشرة بالمفتشية العامة والبرمجة، والتي كانت مهمتها تقتصر فقط على التفتيش لم ترى المراجعة الداخلية النور إلى بعد التنظيم الجديد الذي جاء به السيد الرئيس المدير العام سنة 2006 والذي أعطى أهمية

¹ - <https://saa.dz/wp-content/uploads>

بالغة للمراجعة الداخلية بالمؤسسة وهذا ما جعله يفصلها عن المفتشية العامة والبرمجة وجعلها مديرية مستقلة قائمة بذاتها تسمى "مديرية المراجعة الداخلية" والتي تترأسها المديرية المركزية.

إن مديرية المراجعة الداخلية تابعة مباشرة للرئيس المدير العام وذلك من أجل القيام بدورها بكل حرية بعيدا عن كل الضغوطات، ومن بين أهم الأدوار التي يلعبها هذا القسم بالشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين هو ضمان ما يلي:

- أهمية نظام المراقبة الداخلية وتسيير المخاطر.
- وجود آليات التسيير ومدى فعاليتها.
- تطبيق واحترام آليات العمل والقوانين والقواعد الموضوعة من طرف المديرية العامة.
- الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية.
- الفعالية في استخدام الموارد المتاحة.
- الشفافية في استخدام الموارد المتاحة.¹

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة الداخلية وأهداف مديرياته الفرعية

سنتطرق في المطلب الى تعريف ب الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة الداخلية (الفرع الأول) بعدها نتطرق الى أهداف المديريات الفرعية لمديرية المراجعة الداخلية (الفرع الثاني) بعدها نتطرق الى أهداف قسم مراجعة تقنية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة الداخلية

الشكل رقم 7: الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة الداخلية SAA



المصدر: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA ، 2022 .

¹ - تقرير المراجعة الداخلية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA ، 2022 .

الفرع الثاني: أهداف المديريات الفرعية لمديرية المراجعة الداخلية

تتألف مديرية المراجعة الداخلية من قسمي الدارة والمحاسبة والقسم التقني ويسعيان لتحقيق مجموعة من الأهداف كل حسب اختصاصه وهي كالآتي:

الفرع الثالث: أهداف قسم المراجعة المحاسبية والمالية:

- جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الإداري والمحاسبي.
- تحمل أعباء العمال ذات الطابع الإداري والمحاسبي.
- تحضير التدخلات الميدانية.
- متابعة تنفيذ التوصيات المقترحة.
- استغلال التقارير وتحديد الأخطار المحتملة، الناجمة عن تطبيق إجراءات التسيير الإدارية والمالية.
- ضمان تطابق العمل الإداري، القانوني والمالي المعمول به، مع الإجراءات الضرورية فهذا المجال.
- التدقيق في شفافية النظام المحاسبي.
- التدقيق في فعالية وإجراءات التسيير الداخلي في المجال الإداري والمالي.
- ضمان تطابق الآليات المحاسبية المستخدمة مع القواعد العامة الموضوعة.

الفرع الرابع: أهداف قسم مراجعة تقنية

- جمع المعلومات ذات الطابع التقني، الضرورية لتحضير التدخلات الميدانية.
- تحمل أعباء المهام ذات الطابع التقني.
- تحضير التدخلات الميدانية.
- متابعة التوصيات المقترحة.
- استغلال التقارير.
- ضمان فعالية آليات التسيير التقنية والبحث عن الأخطار المحتملة.
- ضمان احترام القوانين المنظمة لشركات التأمين والقواعد المطبقة في المجال التقني.
- يتعين على المراجع الداخلي عند أدائه لعمله احترام المعايير المعترف بها دوليا في هذا المجال بغية تحقيق الأهداف المسطرة، وهي كالآتي¹:
- الاندماج: يجب أن يكون المراجع الداخلي على درجة عالية من الثقة والشرعية المتعلقة بأحكامهم، كما يجب أن يتم مهمته بمسؤولية ونزاهة وإخلاص.
- الموضوعية: يجب أن تكون التقارير المقدمة من طرف المراجع الداخلي مثبتة وموضوعية أن يرضخ في أحكامه ويتحيز خدمة لمصالحه الشخصية

¹ - تقرير المراجعة الداخلية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA، 2022.

- **السرية:** يجب على المراجع الداخلي احترام قيمه، أولوية المعلومات، كما يجب عليه استعمالها بحذر، وحمايتها عند أدائه لمهامه.

- **المؤهلات:** عند مزاوله مهنة مراجع داخلي، التركيبة البشرية مجبرة على معرفة كل نشاطات الشركة، و هذا ما يعني أن يكون للمراجع الداخلي معارف و مؤهلات عالية، كما يتعين على المراجع الداخلي أن يقوم بالأعمال التي لديه فيها معرفة و خبرة، كما يجب أن يقوم بصورة مستمرة على تحسين مؤهلاته و كذا فعالية و جودة أعماله.

- **العلاقات الإنسانية:** التحكم في الأدوات التقنية والمنهجية أمر ضروري بالنسبة للمراجع الداخلي، وال يعني هذا إطلاقا المساس بكرامة وإنسانية المراجع معه (الطرف المقابل) إن نجاح المراجع الداخلي قائمة على مؤهلاته السمعية والحوار ومدى إقناعه للطرف الآخر.

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لخطوات تنفيذ مهمة المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية في الشركة الجزائرية للتأمين

من خلال التبرص الذي قمنا به تمكنا من التقرب أكثر والتعرف على المنهجية المتبعة في تنفيذ مهمة المراجعة ونظام الرقابة بإحدى الو الداخلية كالات التابعة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

المطلب الأول: مرحلة التحضير والتخطيط

تمثل مرحلة التحضير والتخطيط 20% من وقت مهمة المراجعة الداخلية ومهمة الرقابة الداخلية ككل، وإذا كانت عملية التحضير جيدة يعني 82% من نجاح المهمة، وتمر بالخطوات التالية:

الفرع الأول: اختيار فريق المراجعة والرقابة

يتم اختيار فريق المراجعة والرقابة على أساس طبيعة المهمة وحجم الموارد المتاحة في الوقت المحدد لها من 09/03/2023 الى 19/04/2023، وهنا أعضاء المهمة هم المشرف، رئيس المهمة، مراجع داخلي ومراقب داخلي¹.

الفرع الثاني: رسالة المهمة

في الجزائر : 19/04/2023 .

السيدة المديرة لمديرية المراجعة الداخلية

الموضوع : مهمة مراجعة

¹- من اعداد الطلب من خلال ما تم التطرق اليه في المؤسسة (تقرير المراجعة).

طبقا للمخطط السنوي لعام 2023، المصادق عليه من قبل السيد الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، فان مديرية المراجعة مكلفة بمراجعة الإجراءات المحاسبية والمالية. الهدف العامة لهذه المهمة¹:

- ضمان تسجيل العمليات المحاسبية.
 - متابعة الشيكات الغير مدفوعة والمرفوضة.
 - ضمان حسن عمليات الصندوق.
- تسير هذه المهمة من قبل المشرف، رئيس المهمة، مراجع داخلي، مراقب الداخلي مرحلة التحضير تمتد من 12/04/2023 إلى 19/04/2023 في مكاتبنا.
- ينتقل المشرف وكذا فريق المراجعة والرقابة إلى مديريتهم يوم 20/04/2023 الى غاية 04/05/2021.
- ولهذا نطلب من حضرتكم تهيئة البيئة المناسبة للمراجعين والمراقبين الداخليين لضمان حسن سير العملية في الوقت المحدد، بما فيها التهيئة الاجتماعية.
- تحيتنا الخالصة

مديرة المراجعة الداخلية

نسخة: السيدة المديرية

أنظر الملحق رقم 1 و 2

الفرع الثالث: دراسة تمهيدية لمعرفة المهمة

قبل تحليل جل الإجراءات المعمول بها في الوكالة المعنية بالمراجعة قام المراجعون بالتعرف على الهيكل التنظيمي لها.

1. دراسة استقصائية لجمع المعلومات عن الوكالة 1219:

وهو يسمح بمعرفة كيفية عمل الوكالة، وهو يعالج الهيكل التنظيمي للوكالة، والعلاقات الهرمية، وتفويض المهام والصلاحيات والمسؤوليات، والفصل بين المهام الغير متناسقة من حيث الرقابة الداخلية والجدول الموالي يبين هذا الاستبيان².

الجدول رقم 07:

الأسئلة	مراقبة		الملاحظات
	نعم	لا	
المؤسسة العامة			
هل هناك هيكل تنظيمي للوكالة؟	نعم		على مستوى الوكالة نجد وثائق تضم الهيكل التنظيمي، وتحدد المهام والواجبات
إذا كان الجواب نعم، يتم تطبيق	نعم		

¹ - من اعداد الطلب من خلال ما تم التطرق اليه في المؤسسة (تقرير المراجعة).

² - من اعداد الطلب من خلال ما تم التطرق اليه في المؤسسة (تقرير المراجعة).

			ذلك؟
		نعم	العلاقات هل معروفة؟
	لا		هل هناك تعريف الوظائف ووظائف مصلحة المحاسبة والمالية؟
		نعم	هل تفويض السلطة محدد؟
	لا		إذا كان الأمر كذلك، فهل هي واضحة ودقيقة وشاملة؟
		نعم	هل هناك فصل بين الواجبات؟
دليل الإجراءات			
دليل الإجراءات متوفر في الوكالة لكنه غير شامل ولا يتم تحديثه دائما.		نعم	هل هناك دليل إجراءات؟
		نعم	إذا كان الأمر كذلك، هل هو واضح؟
		نعم	هل تلبي احتياجات قطاع الأعمال؟
	لا		هل هو شامل؟
	لا		هل يتم الوصول إليه؟
	لا		هل يتم تحديثه بانتظام؟

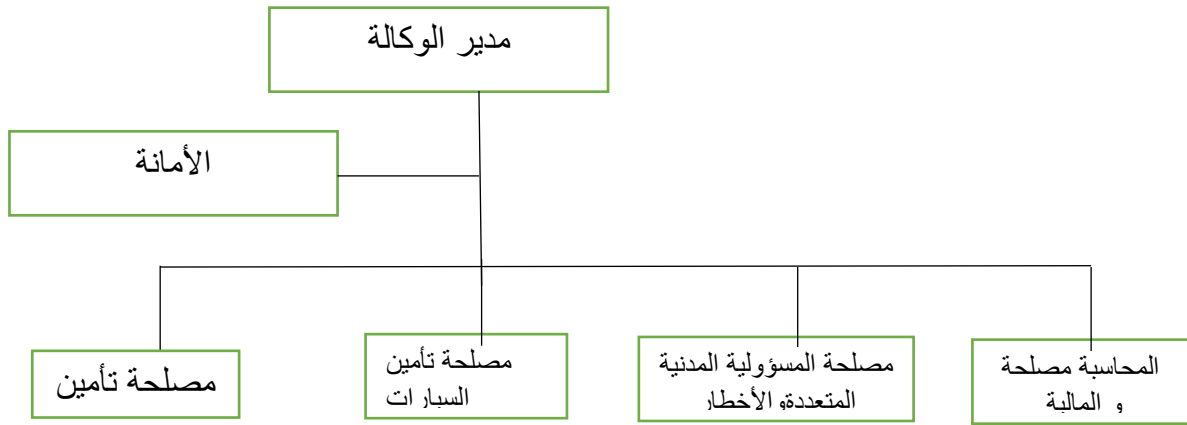
المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية أنظر: الملحق رقم 03

الجدول رقم 08:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- يوجد هيكل تنظيمي للوكالة. - تحديد المهام معروف من طرف جميع الموظفين. - دليل الإجراءات متوفر في الوكالة.	- تفويض السلطة غير واضح تماما. - دليل الإجراءات غير شامل ولا يتم تحديثه دائما. - دليل الإجراءات من الصعب الحصول عليه بسهولة.

المصدر : إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

الشكل رقم 8: الهيكل التنظيمي للوكالة 1219



المصدر : تقرير المراجعة الداخلية للوكالة 1219.

مدير الوكالة: مسؤول عن التنظيم الإداري للوكالة وتنسيق ورصد جميع الأنشطة.

- مصلحة المسؤولية المدنية والأخطار المتعددة: مسؤولة عن أنشطة الإنتاج وتعويض الأضرار.

- مصلحة تأمين السيارات: مسؤولة عن التسعير، والترميز والنتاج وسجالة التعويض.

- مصلحة النقل: هي المسؤولة عن إصدار وثائق التأمين وتسعير المخاطر التي تقع ضمن صلاحيات الوكالة، وتطوير شروط خاصة محددة لكل نوع من المخاطر.

- مصلحة المحاسبة والمالية: هي المسؤولة عن مسك المحاسبة والسجلات والدفاتر المختلفة، واسترداد الديون والعلاقات مع المؤسسات المالية¹.

الفرع الرابع: قراءة رأس المال

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالة حققت خلال الفترة من 01/01/2021 إلى 31/12/2022 صافي مبيعات من الإلغاءات والحسومات 550.572.847,6 دينار جزائري، أي بانخفاض بنسبة 48 % عن نفس الفترة من العام السابق. أنظر الملحق رقم 04

يتكون حجم مبيعات الوكالة في إجمالي صافي الأقساط المحققة خلال الفترة من 01/01 حتى 12/31/2021 على التوالي من:

- احتلت فروع الحرائق الحداث و المخاطر المختلفة المرتبة الأولى حيث بلغ حجم مبيعاتها

333.399.417,39 دينار جزائري، وهو ما يمثل ما يقرب من 61% من حجم مبيعات الوكالة، ملحوظا بنسبة وسجلت انخفاض 60 % مقارنة بإنجازات عام 2020.

- احتل فرع السيارات المرتبة الثانية مع إنجازات بلغت حوالي 37% من الأقساط المكتوبة، بزيادة 64% 201.446.300 دج إلى 101.977.834,13 دج .

¹- من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

- الأمر نفسه ينطبق على فرع النقل 3٪ بنسبة ضئيلة 3٪ بزيادة 15٪ عابرة.
- بالضافة إلى ذلك، وبالمقارنة مع حجم الأعمال المحقق في هذه الفترة) من 2021/01/01 إلى 2022/12/31 (مع حجم الأعمال المتوقع تحقيقه، فقد حققت الوكالة معدل 54٪. أنظر الملحق رقم 1.5¹

الفرع الخامس: جدول المخاطر

جدول تحديد المخاطر يسمح لنا بإنشاء أسئلة الرقابة الداخلية وبرنامج التدقيق المتعلق بها. وتم إعداد جدول تحديد المخاطر من خلال ما يلي:

الجدول رقم 9: تسجيل العمليات المحاسبية

مهمة : 1: تسجيل العمليات المحاسبية.		
الأهداف	المخاطر	الرقابة الداخلية
ضمان تسجيل العملية.	فقدان المعلومات أدى إلى تراكم البطاقات، وهذا قد يسبب فقدان الوثائق أو إغفاله.	إجراءات التسجيل على نظام الكمبيوتر.

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

الجدول رقم 10: تتبع الشيكات

مهمة: 2: تتبع الشيكات		
الأهداف	المخاطر	الرقابة الداخلية
التحقق من ان كل الشيكات مقبولة.	لا تظهر الشيكات المرفوضة في كشف الحساب البنكي.	يجب أن يتم دفع أقساط التأمين من قبل الزبون العادي نقدًا.
تتبع الشيكات المرجعة الغير مقبولة.	أخطاء عند التسجيل.	التعرف على أسباب عدم قبول البنك للشيكات.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

الجدول رقم 11: تتبع العمليات المالية مع البنك

مهمة: 11 : تتبع العمليات المالية مع البنك.		
الأهداف	المخاطر	الرقابة الداخلية
ضمان سداد الأموال بصفة يومية.	- التلاعب بالأموال. - السرقة.	الإيصالات النقدية اليومية يجب أن يحول من طرف أمين الصندوق في نهاية اليوم إلى حساب الوكالة بالبنك.
التقارب البنكي.	-عدم مطابقة السجلات للشركة للسجلات البنك.	مقارنة كشف الحساب ويومية البنك.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

¹ - من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

الجدول رقم 12: الصندوق

مهمة 12.: الصندوق		
الأهداف	المخاطر	الرقابة الداخلية
التأكد من النتيجة اليومية.	اختلاف بين النتيجة الحقيقية و النتيجة المحاسبية.	التأكد من عدم وجود أو ا رق مالية مزورة.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية

الجدول رقم 13: الأرشفة وتنظيم الملفات

مهمة 13.: الأرشفة وتنظيم الملفات.		
الأهداف	المخاطر	الرقابة الداخلية
ضمان الحفاظ المناسب الدفاتر والسجلات للتحقق من عمليات الوكالة	فقدان المعلومات.	عقود التأمين وملفات المطالبات يجب أن تكون مرتبة ومرقمة بتسلسل زمني مع جميع الوثائق المبررة لتسهيل عملية التحقق

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

الفرع السادس: علامة التوجيه

المهمة : مراجعة الإجراءات المحاسبية والمالية.

مديرة المراجعة تعطي التوجيهات لمهمة المراجعة.

الأهداف العامة:

- الامتثال للقواعد والمبادئ التوجيهية.
- أمن الأصول.
- موثوقية المعلومات.
- الاستفادة المثلى من الموارد.

الأهداف الخاصة:

- ضمان تسجيل العمليات.
- التحقق من ان كل الشيكات تم قبضها.
- التحقق من التوافق بين الحسابين (البنك كشف حساب) وتحديد التوازن الصحيح.
- التأكد من عدم وجود اختلاف بين النتيجتين الحقيقية والمحاسبية.
- جودة تنظيم الملفات.

*رئيسة المهمة.¹

¹ - من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

الفرع السابع: برنامج العمل

ويسمى أيضا برنامج التحقق يتم برمجته على أساس بيان التوجيه ويكون ذلك بترتيب الأعمال التي سوف تنفذ أثناء مهمة المراجعة الداخلية من طرف المراجعين الداخليين والتي توصلهم إلى الأهداف المسطرة في بيان التوجيه، وبرنامج مراجعتنا هو كالتالي:

- ضمان الامتثال للمتطلبات القانونية الخارجية والتنظيمية والجرائية وغيرها.
- التأكد من تنفيذ التعليمات والمذكرات الصادرة والمتطلبات الداخلية الأخرى.
- تقييم موثوقية الوثائق المحاسبية والمالية في الوكالة.
- معالجة الحسابات المعلقة في 2022/12/31.
- مراقبة التسويات المصرفية المعلقة في 2022/12/31.
- التحكم في جداول الإنتاج، بيانات الإيصالات، وقوائم الإيداع والشيكات للسنة المالية 2022.
- تدقيق وثائق النفقات، تحرير إيصالات بشأن تسوية برنامج Orass، والنفقات والفواتير المدفوعة لعام 2022.
- مراقبة التحويلات المالية (الفائض) من الوكالة إلى الوحدة.
- مراقبة السجلات المختلفة¹.

المطلب الثاني: مرحلة تنفيذ المهمة

تمثل هذه المرحلة 60% من وقت المهمة ككل، وتتم بالخطوات التالية:

الفرع الأول: اجتماع الافتتاح

المهمة : مراجعة ورقابة الإجراءات المالية والمحاسبية.

التاريخ: 2023/04/19.

وهنا يذكر المشاركون:

- الأشخاص المراجعة أعمالهم: Les audités

- المراجعون: (Les auditeurs)

- مراقبون CONTROL ET ACTUIARIA

النقاط المتناولة:

- تقديم موجز للمراجعين ومراقبين، خبرتهم ومهمتهم.
- التعريف بالأشخاص المراجعة أعمالهم ومهمتهم.
- التعريف بالأشخاص مراقبين أعمالهم ومهمتهم.
- تذكير بتعريف وظيفة المراجعة الداخلية ومكانتها داخل المؤسسة.
- تذكير بتعريف وظيفة الرقابة الداخلية ومكانتها داخل المؤسسة.

¹ - من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

- مناقشة الأهداف المدونة في عالمة التوجيه مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الأشخاص المراجعة أعمالهم. (Les audités))

- تحديد الشروط المادية لمهمة المراجعة (المكتب، التوقيت....) وأخذ مواعيد المقابلات.

- التذكير بإجراءات المراجعة ووصف مراحل تنفيذ المهمة.

الخلاصة:

أثناء الاجتماع تم تقديم فريق المراجعة و رقابة ، مناقشة مع مسؤولي الهيئة الخاضعة للمراجعة ومصلحة الرقابة حول شروط تنفيذ المهمة، مجال التدخل وكذا عن الوسائل الضرورية التي تسمح بحسن سير العملية في الوقت المحدد.

الفرع الثاني: العمل الميداني

وهي الاختبارات المطبقة التي يتم تحقيقها وفق برنامج العمل بحيث كل الاختبارات تكون مدونة في ورقة الملاحظة، ويتم جمع كل الاختبارات ونتائجها في ورقة التغطية، ولكل اختبار فاشل يتم إعداد ورقة عرض وتحليل المشكل FRAP.

- أسئلة نظام الرقابة الداخلية:

أسئلة نظام الرقابة الداخلية هو إطار تحليلي الذي يهدف إلى تمكين المراجع التقييم أجرا تشخيص لنظام الرقابة الداخلية للوكالة محل المراجعة، ويتكون من اللائحة من الأسئلة ويتم الإجابة عليها ب "نعم" أو "لا"، التي تعمل على تحديد الوسائل التي تحقق أهداف الرقابة الداخلية.

تعتبر أسئلة نظام الرقابة الداخلية واحدة من الأدوات الأساسية إجراء المراجعة الداخلية للحسابات والواقع أن الرقابة الداخلية تم تصميمها لضمان الحماية، أو لمحافظة نوعية المعلومات، وعلى الجانب الآخر من تطبيق تعليمات المديرية والتي تساعد في تحسين الأداء .ومن هنا تأتي أهمية هذه الوثيقة التي تعطى كأداة لتحقيق المدقق الداخلي، ولذلك فإن الهدف النهائي من وضع استبيان في تنفيذ الرقابة الداخلية هو إظهار نقاط القوة والضعف في تنظيم الشركة، يمكن لاستبيان الرقابة الداخلية أن يقدم للمراجع الداخل معلومات حول:

- موثوقية واكتمال المعلومات.

- الالتزام بالقوانين والإجراءات واللوائح.

- حماية الشركة.

- الاستخدام الكفء والفعال للموارد.

- تحقيق الأهداف المحددة في برنامج الشركة¹.

¹ - من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

الجدول رقم 14: أسئلة نظام الرقابة الداخلية الخاص بمصلحة المحاسبة والمالية

الأسئلة	نعم	لا	ملاحظات
تنظيم الوكالة (البيئة المحاسبية)			
هل التنظيم على مستوى الوكالة يقدم أمن التسجيلات المحاسبية؟		لا	مخاطر كبيرة.
هل الوكالة تقدم ضمانا كافيا لحماية وثائق الشركة؟	نعم		
هل السجلات المحاسبية مرتبة جيدا؟	نعم		
هل مصلحة المالية والمحاسبة تحتوي على دليل الإجراءات؟	نعم		
عمليات النفاق			
هل إسم ولقب الدائن مماثلة لتلك الموجودة في الوثائق التبريرية؟	نعم		
هل مبلغ الإنفاق (بالأرقام والحروف) هو نفسه الذي يظهر على الوثائق التبريرية؟	نعم		
هل التسجيل في الحسابات يتوافق مع الهدف من الإنفاق؟	نعم		
هل الوثائق التبريرية هي نسخ أصلية من الوثائق المطلوبة؟	نعم		
هل هناك مراجعة للوثائق التبريرية قبل الالتزام الفعلي بالنفقات؟ من حيث المطالبات: - وصل استلام المبلغ. - الحكم كبيرة الأوراق. - تقرير الخبرة. - الفاتورة. من حيث الأعباء الإدارية: - الفاتورة. - وصل الطلبية.	نعم		
	نعم		
	نعم		
	نعم		
	نعم		
	نعم		
	نعم		
هل الإنفاق عن طريق الصندوق يتجاوز الحد الأدنى الثابت الذي يقدر ب 100000 دج؟		لا	
هل وثيقة G50 تحتوي على تأييد الإدارة الضريبية؟	نعم		
هل أوامر دفاتر الشيكات خاضعة لمراقبة خاصة من قبل مسؤولي الوكالة في سجل يحتفظ زمنيا دون المحو أو التشطيب؟	نعم		
هل سجل وثائق النفقات يمسك يوميا المحو التشطيب؟		لا	مخاطر كبيرة
هل سجل الشيكات المرفوضة يمسك يوميا دون المحو أو التشطيب؟		لا	مخاطر كبيرة
هل سجل الشيكات المسترجعة يمسك يوميا دون المحو أو التشطيب؟		لا	مخاطر كبيرة
هل الشيكات مرقمة مسبقا في سجلات؟	نعم		
هل دفاتر الشيكات محفوظة تحت مسؤولية شخص واحد؟		لا	

هل الشيكات التالفة تتغلى وترتب تلقائيا في ملفات ليتسنى التحقق منها و مراجعتها لاحقا؟	نعم		
الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشيكات مستقلين: - الأشخاص الذين يطالبون بالتسوية هم أشخاص يحملون وثائق تبريرية. - الأشخاص الذين يقومون بإعداد الشيكات - الأشخاص الذين يقومون بالتسويات المصرفية - الأشخاص الذين يسجلون القيود المحاسبية	لا	مخاطر كبيرة.	
عمليات التحصيل			
هل إشعار التحصيل ينشأ عند كل تحصيل (الشيكات، نقدا)؟ إن كان نعم: - هل مبلغ الإيراد هو نفسه الذي يظهر على إشعار التحصيل؟ - ها دفتر الإشعارات وإشعار إلغاء التحصيل ممسوكين وفق الترتيب الزمني؟ - هل تاريخ تسليم التحصيلات قريب من تاريخ الإشعار بالدفع؟	لا	لا	لا
هل تاريخ تسليم التحصيلات قريب من تاريخ الشيكات المسجلة في سجل التحويلات؟	لا	مخاطر كبيرة	
هل سجل التحويلات يحتوي على توقيع التحقق من الوصول من طرف مسؤول مديرية مالية؟	نعم		
هل التحصيلات النقدية اليومية تحول في نهاية اليوم، قبل إغلاق فروع البنك للحساب مصرفي؟	لا	مخاطر كبيرة	
هل عمليات التحصيل التي تقوم بها الوكالة خلال الشهر، يتم تسجيلها في السجل المحاسبي المعني؟	نعم		
هل العلاوات اليومية المحصلة لجميع الفروع متسقة مع ايصالات التحصيل وإشعارات التحصيل المعدة في الشهر؟	نعم		
هل بطاقات التحصيل مسجلة في سجل يتم تحديثه دون المحو أو التشطيب؟	لا	مخاطر كبيرة	
هل عمليات التحويل المصرفي أو عن طريق البريد تسجل وفق التسلسل الزمني في سجل يتم تحديثه دون المحو أو التشطيب؟	لا	مخاطر كبيرة	
عمليات إنتاج			
هل العلاوات المؤجلة (لسنة أو أكثر من سنة واحدة) تسجل ويتم نقلها بشكل منتظم كل ثلاثة أشهر إلى فرع؟	نعم		
هل العمليات الداخلية وعمليات التصحيح الداخلية مسجلة في اليومية المساعدة للعمليات المختلفة؟	نعم		
هل العلاوات المدفوعة عن طريق الشيكات تسجل حصريا في الحسابات المصرفية الخاصة بها؟	نعم		
هل ايصالات التحصيل المحررة في برنامج ORASS موقعة قبل الأشخاص المخولين؟	نعم		
عمليات المطالبات			

هل إشعار المطالبة المقدم عند التبليغ في حالة التعديل أو التسوية النهائية من قبل مصلحة المطالبات، يتوافق مع الوضع الفعلي للخسارة في تاريخ المراقبة؟	نعم		
هل هناك شيكات تسوية المطالبات؟	نعم		
العمليات النقدية			
هل مسؤولية الصندوق هي من مسؤولية شخص واحد؟	لا		
هل رصيد سجل الصندوق يتوافق مع النقود الموجودة في الصندوق؟	لا		
هل هناك فرق بين رصيد حساب الصندوق في دفتر الأستاذ والرصيد المسجل في سجل الصندوق؟	نعم		
هل الوكالة تكسب كاشف الأوراق المالية المزورة؟	لا		مخاطر كبيرة
عمليات البنك			
هل يتم إعداد التسويات المصرفية شهريا وذلك بإظهار جميع التسجيلات المحاسبية المتعلقة علما أن: - العمليات التي مرت من قبل البنك ولكن لم يتم تمريرها بعد من قبل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA - العمليات التي مرت على الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA ولم تمر حتى الآن من قبل البنك.	لا		مخاطر كبيرة
هل السجلات البنكية ترسل بانتظام إلى وكالة من قبل البنك؟ إن لم يكن كذلك، هل يتم تنفيذ الإجراءات؟	لا		مخاطر كبيرة
هل الشيكات المحررة من قبل العملاء والمقدمة إلى التحصيل ولكن لم يتم دفعها بعد من قبل البنك تخضع لمراقبة خاصة؟	لا		مخاطر كبيرة
هل يتم إلغاء الشيكات التالفة تلقائياً وحفظها في ملفات للتحقق منها لاحقاً؟	لا		مخاطر كبيرة
هل الشيكات المرفوضة من قبل البنك يتم استبدالها في أقرب وقت ممكن؟	لا		مخاطر كبيرة
هل العمليات المصرفية تتبع وتسجل في سجل البنك؟	لا		مخاطر كبيرة
هل سجل البنك يمسك ويحدث يوميا دون المحو أو التعديل ويرصد في نهاية كل شهر؟	لا		مخاطر كبيرة
هل هناك فرق بين رصيد حساب دفتر أستاذ البنك والرصيد المسجل في سجل البنك؟	لا		مخاطر كبيرة
الرقابات المختلفة			
هل أرصدة حسابات دفتر الأستاذ تتوافق مع المبالغ المسجلة في الميزانية المرسلة إلى الوحدة خلال شهر؟	نعم		
هل رصيد الحسابات " 4110 المؤمن " و " 4161 المؤمن المشكوك فيه (موازنة) تتوافق مع الوضعية	نعم		

الموقف الغير المدفوعة للوكالة؟			
هل الحساب " 41950 منح حسومات " يخضع لمراقبة خاصة؟	لا	مخاطر كبيرة	
هل فائض التحصيلات يحول بانتظام من الوكالة إلى الوحدة؟	نعم		
هل الوكالات تحتوي على دفتر الأستاذ واليوميات مساعدة وتحفظ بها في سجل يمسك يوميا دون المحو أو التشطيب؟	نعم		
هل دفتر تسجيل العمليات المختلفة يمسك يوميا؟	لا	مخاطر كبيرة	
هل التسجيل في السجلات يتوافق مع الوثائق المحاسبية؟	نعم		
هل لائحة الديون الغير مدفوعة ممسوكة بانتظام ويوميا؟	نعم		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

- تحليل النقائص

باستخدام استبيان الرقابة الداخلية والذي يهدف إلى البحث عن النقائص للعمليات المحاسبية والمالية الداخلية. نحاول الإجابة على أسئلة نظام الرقابة الداخلية، وذلك باستخدام أدوات المراجعة الداخلية المقدمة في الملاحق.

في كل مرة يتم اكتشاف نقائص، نقوم بإعداد ورقة عرض وتحليل المشاكل، وفقا للنموذج التالي:

جدول رقم 15: ورقة عرض وتحليل المشاكل FRAP

النقائص: تشير إلى وجود نقص أو خلل ما.
الأحداث: تشير إلى الوقائع التي تثبت (الحدث، الحادث، ... الخ.
الأسباب: تشير إلى سبب النقائص.
النتائج: وصف النتائج المحتملة وخطر حدوثها.
التوصيات: تشير إلى التوصيات الصادرة عن المراجع.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

1. الاختلال في مسك السجلات المحاسبية:

النقائص: الاختلال في مسك السجلات المحاسبية
الأحداث: - التسويات المصرفية معدة في أوراق وهذا يتعارض مع احكام الإجراءات المتصلة بإدارة المحاسبة والمالية حيث يجب أن تمسك في دفاتر خاصة. - السجلات الممسوكة هي : سجل البنك، سجل الصندوق ، سجل اليوميات الخاصة ودفتر الأستاذ، سجل الشيكات، والسجلات الأخرى ليست ممسوكة

الأسباب: - الإهمال في مسك السجلات، ونقص المعلومات	النتائج: - اختلاف بين سجل البنك والدفتري الكبير. - فقدان المعلومات.
التوصيات: - جميع عمليات الوكالة يجب أن تحفظ في سجلات ممسوكة يوميا دون المحو أو التشطيب. - التسجيل السريع وبصفة دائمة لجميع المعاملات. - القيام بالتقارب البنكي. - يجب أن تحفظ التسويات في سجلات ممسوكة باستمرار على مستوى المصلحة المعنية. - ضمان المحافظة على الدفاتر والوثائق يسمح التحقق من عمليات الوكالة المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.	

2. عدم متابعة الشيكات

النقص: عدم متابعة الشيكات.	الأحداث: - العثور على شيكات غير مقبوضة. - شيكات مرفوضة من البنك.
الأسباب: - عدم وجود الموظفين والعمل الزائد. - الشيكات مرفوضة من البنك قديمة جدا 2004-2010.	النتائج: - أخطاء، أو الحذف، ... الخ. - الغش والاختلاس
التوصيات: - الاقتراب من مصالح البنك في أقرب وقت ممكن من أجل تسوية العمليات المعلقة بشكل دائم. - محاولة الاتصال بالزبائن لتسوية امر الشيكات المرفوضة. المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.	

3. دخول أوراق نقدية مزورة للصندوق

النقص: دخول أوراق نقدية مزورة للصندوق.	الأحداث: اكتشاف أوراق نقدية مزورة في الصندوق.
الأسباب: عدم توفر آلة الكشف على الأوراق المالية المزورة في الوكالة.	النتائج: - أخطاء. - سرقة.
التوصيات:	

- تجهيز هذه الوكالة بالة الكشف على الأوراق المالية المزورة

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

4 . تأخير سداد الأقساط اليومية المحصلة نقدا

النقائص: تأخير سداد الأقساط اليومية المحصلة نقدا.
الأحداث: تأخر أمين الصندوق في تحويل الأقساط اليومية المحصلة نقدا إلى حساب البنك
الأسباب: - عبء العمل - . عدم الفعالية - . نقص اليد العاملة.
النتائج: - التلاعب بالأموال - السرقة
التوصيات: - التحصيلات النقدية اليومية يجب أن تحول في نهاية اليوم إلى حساب الوكالة في البنك.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

الفرع الثالث: الاجتماع الختامي لمرحلة التنفيذ

- المشاركون
- الأشخاص المراجعة أعمالهم (Les audités)
- المراجعون (Les auditeurs)
- المراقبون

النقاط المتناولة:

- شكر المدير على ترحيبه وتعاونيه خلال المهمة.
- تقديم المعاينات المصادق عليها مع مسؤولي الهيئة الخاضعة للمراجع.
- مناقشة التوصيات ومخطط تنفيذها.
- التحدث عن الصعوبات التي تلقاها فريق المراجعة.
- التذكير بإجراءات المراجعة ووصف المراحل القادمة.

ملاحظات وتعليقات الأشخاص المراجعة أعمالهم:

تم المصادقة على مجمل الإشكاليات المطروحة من طرف المراجعين¹.

¹ - من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

المطلب الثالث: مرحلة ختم المهمة

مرحلة ختم المهمة هي مرحلة كتابة تقرير المراجعة، وهو يعتبر وثيقة معلومات للتسلسل الهرمي لمصلحة المحاسبة والمالية، هدف المراجعة في حالتنا يتمثل في مدير الوكالة، تقرير المراجعة يسمح لمدير الوكالة بمتابعة أعمال المراجعة للحصول على فكرة عن إجراءات المراجعة ومعرفة ما إذا كانت متقنة، وتقرير المراجعة يتضمن أيضا تدابير هامة يجب اتباعها للتغلب على أوجه القصور، تقرير المراجعة يعرض جميع النقائص وكذا التوصيات المقدمة من قبل المراجعة، قام المراجع الداخلي بعقد اجتماع مع موظفي مصلحة المحاسبة والمالية بهدف عرض النقائص الموجودة وكذا نقاط القوة الملاحظة واقتراح إدخال تحسينات، للسماح للموظفين بالاطلاع في التحاليل وكذا اقتراح تصحيحات وطرح أسئلة.

الفرع الأول: الاختلال في مسك السجلات المحاسبية

لاحظنا الاختلال في مسك السجلات المحاسبية، وهذا راجع إلى للإهمال في مسك السجلات ونقص المعلومات مما يصعب عملية المراقبة بعض التوصيات:

- التسجيل الفوري لجميع العمليات.

الفرع الثاني: عدم متابعة الشيكات

لاحظنا أن بعض الشيكات لم تحصل لأنها قديمة (2004-2010) وبالتالي هي غير مستعملة الآن وأخرى مرفوضة لان بها مشاكل كخطأ اسم حامل الشيك . أنظر للملحق رقم 06.

بعض التوصيات:

- محاولة الاتصال بالزبائن لتسوية امر الشيكات المرفوضة.

الفرع الثالث: دخول أوراق نقدية مزورة للصندوق

لاحظنا عند مراجعة الصندوق دخول أوراق نقدية مزورة للصندوق بسبب عدم توفر آلة الكشف على الأوراق المالية المزورة في الوكالة. أنظر للملحق رقم (7).

بعض التوصيات:

- تجهيز هذه الوكالة بآلة الكشف على الأوراق المالية المزورة.

الفرع الرابع: تأخير سداد الأقساط اليومية المحصلة نقدا

لاحظنا أن التحصيلات النقدية لا تحول يوميا من طرف المسؤول عن الصندوق إلى الحساب المفتوح في البنك بسبب عبء العمل ونقص اليد العاملة وهذا قد يسهل عملية السرقة.

بعض التوصيات:

التحصيلات النقدية اليومية يجب أن تحول في نهاية اليوم إلى حساب الوكالة في البنك ¹.

¹ - من اعداد الطالب بالاعتماد على تقرير المراجعة الداخلية.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة ميدانية لحالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين SAA ، وذلك بالتطرق لهذه الشركة من الشكل العام إلى الخاص، من نشأة وتطور الشركة، مهامها وهيكلها التنظيمي، ثم تطرقنا إلى مديرية المراجعة الداخلية حيث قمنا بوصفها والتعرف عن مهامها في الشركة. كما تم التطرق من خلال هذه الدراسة على المكانة التي تحتلها المراجعة الداخلية بالشركة، حيث تعرفنا على عملية المراجعة الداخلية لتحسين نظام الرقابة الداخلية للإجراءات المحاسبية والمالية للوكالة 1219، حيث تمر بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى وهي المرحلة التحضيرية وفيها تم القيام بدراسة استقصائية لجمع المعلومات عن الوكالة وهيكلها التنظيمي وكذا قراءة رقم أعمالها والتوقعات وتحديد جدول مخاطر العمليات المحاسبية والمالية.

المرحلة الثانية وهي مرحلة تنفيذ المهمة حيث قمنا بوضع استبيان نظام الرقابة الداخلية وفي كل مرة نكتشف نقائص ونقوم بإعداد ورقة عرض وتحليل المشاكل، حيث اخدنا 4 منهم لهذه الدراسة، وكانت هناك حالات لم يكن بها نقائص فلم نقوم بتغطيتها.

المرحلة الثالثة وهي مرحلة ختم المهمة وفيها قمنا بكتابة تقرير عما قمنا به وكذا النقائص التي وجدت مع مجموعة من التوصيات قمنا قدمنا للوكالة الخاضعة للدراسة.

خاتمة

إن تطرقنا لموضوع المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية في شركة التأمين وإعادة التأمين جاء كمحاولة للإجابة على إشكالية الدراسة واكتشاف الدور الذي تلعبه هذه المهنة ومدى مساهمتها في تحسين أداء المؤسسة، بالإضافة إلى محاولة الاحتكاك مع واقع المراجعة والرقابة الداخلية في الجزائر، وهذا عن طريق القيام بدراسة ميدانية في إحدى الشركات الجزائرية والمتمثلة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، وذلك انطلاقاً من الفصول الثلاثة التي تناولناها في مذكرتنا وباستخدام المناهج المشار إليها سابقاً.

عرفت الشركات الجزائرية تغيرات وتقلبات على مستوى انتاجياتها ومردوديتها مما أدى بها إلى التسارع من أجل إيجاد لاستراتيجيات تخلق بها توازناً اقتصادياً وتساعد على اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب، وخاصة الشركات التي تنشط في وسط تنافسي كبير كشركات التأمين، وشملت هذه الاستراتيجيات الجديدة الوظائف الرقابية بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة، حيث تعتبر حالياً المرجع الأول للإدارة العليا داخل أي شركة فيما يخص مراقبة شؤونها وتسييرها، والمراجعة الداخلية والرقابة الداخلة هي العين الساهرة على ضمان استقرار مردود أي مؤس .

من خلال الفصول الثلاثة لهذه الدراسة انطلاقاً من الفرضيات الأساسية، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، نتائج الدراسة، التوصيات المقدمة فيما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى والمتمثلة في أن الرقابة الداخلية هي العمود الفقري للمؤسسة، والتي من خلالها تتحكم المؤسسة في وسائلها وتحقق أهدافها، والمراجعة الداخلية هي الوسيلة المثلى التي تستعملها المؤسسة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وهذا ما يظهر لنا من خلال الدراسة التي أجريناها وتحديد الأبعاد النظرية والتطبيقية للمراجعة، حيث تظهر مساهمة هذه الوظيفة في اكتشاف عيوب النظام الرقابي للمؤسسة حيث تؤثر بشكل مباشر على السير الحسن لنشاط المؤسسة بالإضافة إلى تزويد الإدارة العليا بالمعلومات الضرورية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

الفرضية الثانية والمتمثلة في التأمين هو ضمان لاستعادة مبلغ معين من المال في حال تعرض شخص ما لحادث ما، وشركات التأمين هي من تتكفل بذلك، وهذا يكون عن طريق إجراءات تقوم بها شركة التأمين من أجل تحديد القيمة التي يدفعها المؤمن له عند لجوئه لهذه الأخيرة، و تقييم الخطر الذي قد يتعرض له سواء كان التأمين على الشخص أو على ممتلكاته، ومن ثم تحديد القيمة المالية التي تستفيد منها المؤمن له بعد تعرضه للحادث.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة والأخيرة والمتمثلة في كون فعالية نشاط الشركة ونقص التي تتعرض لها متعلق بقوة نظام المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية ، فإننا نرى ذلك في الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الشركة الوطنية ومراجعتنا للإجراءات لإحدى الوكالات، حيث نرى دور المراجعة الرقابية في اكتشاف

الأخطاء التي قد تقع في القوائم المالية بالإضافة إلى أسباب وقوعها و كذا اكتشاف النقائص المتواجدة في النظام الرقابي، ومحاولات إعطاء حلول للتقليل و لما الحد من هذه الأخطاء.

2- عرض النتائج:

- من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا لبعض النتائج التي نلخصها فيما يلي:
- لكي تتمكن إدارة الشركة من تحقيق نتائج مرضية فيجب عليها تصميم نظام رقابة فعال ومدرّوس بعناية.
- إن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي توضع من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية التي تقوم بها هذه الأخيرة.
- الرقابة الداخلية أداة للوقاية والإنذار عن كل ما يمكن أن يمس باستقرار المؤسسة، ذلك عن طريق التحكم في المخاطر وتعديل إجراءات التسيير في الوقت المناسب.
- وظيفة المراجعة الداخلية جزء مهم من نظام الرقابة الداخلية فهي تقع على قمة هذا النظام فر أي المراجع الداخلية حول كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، وكذا تقديمها للخدمات الاستشارية في هذا المجال تعد مساهمة في إضافة قيمة للمؤسسة.
- شركات التأمين كغيرها من شركات المساهمة تحتاج إلى نظام رقابة متماسك ومتين من أجل اكتشاف محاولات الاختلاس التي تجعلها طبيعة عملها عرضة لها في كثير من الأحيان.
- تتبع عملية المراجعة الداخلية منهجية منظمة خاصة بها في سبيل تنفيذها لمهامها، والتي تتمثل في مجموعة من الخطوات الرئيسية المتتابعة والمكملة لبعضها وفقاً لما تتضمنه معايير المراجعة الداخلية الدولية، وهي: مرحلة التحضير والتخطيط، مرحلة التنفيذ، ومرحلة الاستنتاج وإعداد تقرير المراجعة.
- تقوم المراجعة والرقابة الداخلية بتقييم ووضع التوصيات المناسبة لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة قبل فوات الأوان.
- محاسبة التأمين مزيج أو خليط من الأصول والمفاهيم المحاسبية من جهة، والأصول والمفاهيم التأمينية من جهة أخرى، ولهذا فإن الإحاطة والخبرة بالأصول والتطبيقات التأمينية تعد الركيزة الأساسية لوضع وإرساء النظام المحاسبي في شركات التأمين.

3- التوصيات:

سمحت لنا الدراسة التي قمنا بها على المستوى النظري والتطبيقي حول الموضوع النتائج التي تم تحديدها في النقطة السابقة، وبناء على ذلك نقدم فيما يلي جملة من التوصيات التي نعتقد أنها ضرورية لتحقيق النتائج المرجوة:

- ضرورة أن يكون في كل مؤسسة مهما كان حجمها أو نوعها ، مراجعة داخلية مستقلة موضوعية، لديها دليل للمراجعة الداخلية خاص بالمؤسسة نفسها مفصل خصيصا ليناسبها ، وأن تتبع للمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية مباشرة لمجلس الإدارة.
- العمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ضمن مناهج التعليم العالي للجامعات الجزائرية والاعتراف بالتطورات الحديثة في المراجعة الداخلية الرقابة الداخلية.
- ضرورة الاهتمام بالتوصيات المقترحة و المندرجة في التقرير النهائي للمراجعة والرقابة أخذها بعين الاعتبار أثناء مزاولة نشاط المؤسسة.
- ضرورة أن يكون للمراجعين الداخليين المعرفة الكاملة لمعايير الأداء المهني.
- ضرورة اعتماد مديرية للمراجعة الداخلية والرقابة الداخلية داخل الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين هذا لما تجنيه المؤسسة من فوائد من جراء اعتماد هذه الوظيفة.
- إجراء عمليات التوظيف المناسبة و تزويد الشركات بالكفاءات المهنية الضرورية.

الملاحق

ملحق رقم 01: طلب إصدار تكليف بمهمة

طلب اصدار تكليف بمهمة

السيد:

الوظيفة:

المقر الإداري:

الانتقال:

وسائل النقل:

تاريخ الخروج:

تاريخ الدخول:

طبيعة:

حرر بالجزائر في:

امضاء المسؤول المباشر

طلب شراء تذكرة الطائرة (يملأ في حالة الانتقال بالطائرة فقط)

اللقب و الاسم:

الانتقال الى:

تاريخ الذهاب:

تاريخ العودة:

حرر بالجزائر في:

امضاء المسؤول المباشر

ملحق رقم 02: ورقة التكليف بالمهمة

تكليف بمهمة

رقم : _____

السيد : _____

الوظيفة : _____

المقر الإداري : _____

الانتقال الى : _____

سبب الانتقال : _____

وسائل النقل : _____

تاريخ الذهاب : _____ تاريخ العودة : _____

ان السلطات المدنية والعسكرية يسمحون بالانتقال بحرية في جميع الظروف. حامل هذا التكليف بمهمة ويسهلون عليه تنفيذ مهمته، ويساعدون على ذلك.

حرر بالجزائر في : _____

ملحق رقم (3): دراسة استقصائية لجمع المعلومات عن الوكالة.

الملاحظات	مراقبة		الأسئلة
	لا	نعم	
المؤسسة العامة			
على مستوى الوكالة نجد وثائق تضم الهيكل التنظيمي، وتحدد المهام والواجبات			هل هناك هيكل تنظيمي للوكالة؟
			إذا كان الجواب نعم، يتم تطبيق ذلك؟
			العلاقات هل معروفة؟
			هل هناك تعريف الوظائف ووظائف مصلحة المحاسبة والمالية؟
			هل تفويض السلطة محدد؟
			إذا كان الأمر كذلك، فهل هي واضحة ودقيقة وشاملة؟
			هل هناك فصل بين الواجبات؟
دليل الإجراءات			
دليل الإجراءات متوفر في الوكالة لكنه غير شامل ولا يتم تحديثه دائما.			هل هناك دليل إجراءات؟
			إذا كان الأمر كذلك، هل هو واضح؟
			هل تلبي احتياجات قطاع الأعمال؟
			هل هو شامل؟
			هل يتم الوصول إليه؟
			هل يتم تحديثه بانتظام؟

ملحق رقم (4): جدول رقم اعمال الوكالة 1219 للسنتين 2021-2022.

BRANCHES	CHIFFRE D'AFFAIRES 2021	POURCETAGE	CHIFFRE D'AFFAIRES 2022	POURCETAGE	
AUTOMOBILE	101977834.1	11%	201 446 300,64	37%	98%
IARD	833695586.0	88%	333399417.3	61%	-60%
TRANSPORT	13718298.13	1%	15727129.58	3%	15%
TOTAL...	949391718. 26	100%	550572847. 61	100%	

ملحق رقم 5: جدول رقم الاعمال المحقق للوكالة 1219 وتوقعاتهم.

BRANCHES	CHIFFRE D'AFFAIRES REALISE	CHIFFRE D'AFFAIRES PREVISIONNEL	TAUX DE REALISATION
AUTOMOBILE	201 446 300,64	162 707 000,00	124%
IARD	333 399 417,39	847 534 080,46	39%
TRANSPORT	15 727 129,58	14 520 000,00	108%
TOTAL...	550 572 847,61	1 024 761 080,46	54%

ملحق رقم 6: جدول يمثل مجموعة الشيكات المرفوضة.

Date	Libellé	Montant	Observations
11/02/2004	CHQ CCP N°48104 ZIAT	2 519,76	
31/05/2005	CHQ CCP N°48104 ZIAT KOUACHE ALI	1 472,27	
19/07/2005	CHQ CCP N°391183 BESSAHRAOUI	34 267,49	
08/11/2005	CHQ CCP 13118 SNOUSSI SAID	33 349,12	
28/02/2006	CHQ BEA N°8763536 HIRACHE	31 648,91	
23/07/2007	CHQ FR BANQ N°3158 SAA	25 150,00	
15/08/2010	CHQ BDL N°320082	153 023,94	
25/09/2010	CHQ CCP N° 123532	21 007,94	
25/09/2014	CHQ CCP N°1223532	5 203,89	
30/06/2015	CHQ CPA N° 7089636 HAMOURAM	2 896,76	

ملحق رقم 7: جدول يمثل مدخلات الصندوق للوكالة 1219 مع عدد الأوراق المالية المزورة المكتشفة.

Billets et Pièces	Nombre	Total
Billet de : 2.000,00 DA	04+01 faux billet	10000.00
Billet de : 1.000,00 DA	18+01 faux billet	19000.00
Billet de : 500,00DA	09	4500.00
Billet de : 200,00 DA	17	3400.00
Pièce de : 100,00 DA	32	3200.00

Pièce de : 50,00 DA	227	11350.00
Pièce de : 20,00 DA	453	9060.00
Pièce de : 10,00 DA	08	80.00
Pièce de : 05,00 DA	140	700.00
	Total....	61 290,00

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

أ- الكتب

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، "مبادئ التأمين"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
2. إبراهيم عبد العزيز شيخا، "أصول الإدارة العامة"، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004.
3. أحمد حسن ظاهر، "محاسبة المنشآت المالية"، الطبعة الثالثة، طارق للخدمات المكتبية، الأردن، 2008.
4. أحمد نور، أحمد بسيوني شحاتة، "محاسبة المنشآت المالية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
5. أحمد نور، "الأسواق والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
6. إدريس عبد السلام الشتيوي، "المراجعة إجراءات ومعايير"، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1990.
7. أسامة عزمي سلام، "إدارة الخطر والتأمين"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
8. ألفين أرينز وجيمس لوبك، "المراجعة : مدخل متكامل"، دار المريخ للنشر، السعودية، 2002.
9. حسين يوسف القاضي وآخرون، "تدقيق الحسابات"، مركز التعليم، المفتوح دمشق، 2010.
10. خلف الله عبدا الله اللوردات، "التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفق المعايير التدقيق الداخلي الدولي"، مؤسسة الوراق، عمان، 2006.
11. داوود يوسف صبح، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية"، دار الكتب العلمية للنشر، القاهرة، مصر، 2007 .
12. رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
13. زهير بشير، "محاسبة شركات التأمين"، الطبعة الأولى، دار الخير للطباعة والنشر، دمشق، سورية، 2000.
14. سامي عبد الرحمان، "محاسبة المنشآت المالية"، الطبعة الثانية، المكتبة العالمية بالمنصورة، مصر، 2001 .
15. سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، "التأمين وأحكامه"، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2003.

16. صالح سليمان عيد وآخرون، "محاسبة المصارف وشركات التأمين"، منشورات كلية المحاسبة، الجزائر، 2000.
17. صلاح الدين حسن، "بورصة الأوراق المالية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
18. عباس أحمد رضوان، "المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك-شركات التأمين)"، بدون ناشر، 1993.
19. عبد العزيز فهمي هيكل، "مبادئ في التأمين"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1985.
20. عبد الفتاح الصحن وآخرون، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
21. علي المشاقبة وآخرون، "إدارة الشحن التأمين"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.
22. عرفات إبراهيم فياض، "إدارة التأمين والمخاطر"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
23. عبد الغفار حنفي، "الأسواق والمؤسسات المالية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
24. عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2004.
25. عبد المجيد محمد، "تطور وظيفة المراجعة"، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر 2002.
26. عيد أحمد أبو بكر، "إدارة الخطر والتأمين"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
27. غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصر: الناحية النظرية"، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
28. فتحي رزق السوافيري وآخرون، "الاتجاهات الحديثة في: الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2002.
29. فتحي رزق السوافيري وآخرون، "الرقابة والمراجعة الداخلية"، الدار الجامعية للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

30. لعشبي أسامة، داري حنان، "التتظيم المحاسبي والجباي"، مذكرة ماستر تخصص نقود ومؤسسات مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.
31. ليث أمير صياغ، صناعة التأمين في أسواق العربية، بيروت، لبنان، ط 01، 2009.
32. منير هندي، "إدارة التسويق والمنشآت المالية"، جامعة الإسكندرية، مصر، 1996.
33. مكرم عبد المسيح باسيلي وآخرون، "المحاسبة في المنشآت المالية (بنوك تجارية، شركات التأمين)"، الطبعة الثانية، مكتبة الجلاء، مصر، 2000.
34. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآليات التطبيق، دار الإسكندرية، مصر، 2003.
35. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات.
36. محمد سمير الصبان وعبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2002.
37. محمد عباس الحجازي، "المراجعة: الأصول العلمية والممارسة الميدانية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 1981.
38. محمد السيد سرايا، "أصول وقواعد المراجعة والتدقيق"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
39. ناصر عبد العزيز مصلح، "أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف"، رسالة لنيل شهادة ماجستير، 2007.

الجرائد والمجلات:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون المدني، الباب العشر، عقود الغرر، 2007.
2. ثامر محمد مهدي، أثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 04، العراق، 2010.
3. صفاء أحمد محمد العاني، "دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي"، الجامعة المستنصرية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 54، بغداد، 2005.
4. محمد بوتين، "المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

المؤتمرات:

1. بلال ملاخسو، مداخلة بعنوان "دور التأمينات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1997-2010"، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير، تجارب الدول"، جامعة الشلف، يومي 03 ، 04 ديسمبر 2012.

التقارير:

1. التقرير السنوي لسنة 2021-2022 SAA.
2. تقرير المراجعة الداخلية للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين 2022 SAA.
3. تقرير المراجعة الداخلية للوكالة 2019-2022.

المعاجم والقواميس:

1. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج 1 ج 2، المكتبة الإسلامية اسطنبول، تركيا، ط 02، 1972.
2. ريودرون وبوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الجزائر، 1986.

المواقع الإلكترونية:

1. <https://SAA.dz/wpcontent/uploads/2023/02/organigramme2pdf>.
2. <https://SAA.dz/SAA-activite/>.
3. <https://SAA.dz/historique-la-SAA/>.
4. <https://www.sebastienmousica.com/le-controle-interne-definition>.
5. K2_CATEGORY مفهوم التأمين وأهداف المحاسبة في شركات التأمين، 2021/06/10، <https://almohasben.com>.
6. حسين عباس حسين الشمري 2019/10/04، أهمية التأمين وفوائده للأفراد والمجتمع، 2021/06/07، <http://www.uobabylon.edu.iq>.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1. J.RENARD, Théorie et Pratique de L'Audit Interne, éditions d'Organisation, Paris, France.
2. Jim Key et Cris Riddle, Sawyer's Guide for Internal Auditors, The Institute of Internal Auditors Research Foundation, Altadomonte Springs, volume 01, 2012.
3. Ken Cerini (29-2-2016), "Key Components of Internal Controls", ceriniandassociates, Retrieved 18/02/2020.
4. Olivier LEMANT, La conduite d'une mission d'audit interne, éd-Dunod, Paris, France 1995.
5. Pickett, K.H, Spencer, The Internal Auditing Handbook, Second Edition, John Wiley & Sons, UK,2003
6. Tafari Boualem, les assurances en Algérie: étude pour une meilleure contribution à la stratégie de Développement, édition ENAP, Alger, 1988.
7. Yvonne Lambert Faivre, droit des assurances, édition Dalloz, paris, 2001.